جامعة يحـــي فـــارس بالمديـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبة

عنوان المذكرة:

# تسيير مخاطر منح القروض البنكية
# دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR- وكالة المدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص:مالية مؤسسة

من إعداد الطالبتين :

- عبدي ابتسام
- نابي بتول

تحت إشراف الأستاذ:

- أ. د/شلابي نعيمة

لجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| أ.د/ غزازي عماد | جامعة المدية | رئيسا |
| أ.د/شلابي نعيمة | جامعة المدية | مشرفا و مقررا |
| د/حميدي كلثوم | جامعة المدية | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2024/2023



# شكر وعرفان

الحمد والثناء لله الذي انار طريقنا وهدى سبيلنا الى ماهو خير لنا

يشرفنا ان نتقدم بخالص الشكر والعرفان الى الاستاذة "**شلابي نعيمة**" التي تكرمت بالقبول والاشراف على هذه المذكرة وعلى تقديمها للنصائح القيمة لنا وحسن توجيهها لإتمام هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بخالص الاحترام و التقدير لجميع اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة يحي فارس المدية

وبخالص الشكر والعرفان للأساتذة اعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة بحثنا المتواضع

كذلك لعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المدية –، نخص بالذكر مدير الوكالة والسيد زكرياء الذي لم يبخل علينا بالمعلومات طيلة فترة تربصنا

كما لا يفوتنا ان نتوجه بخالص شكرنا واحترامنا الى كل من ساهم في مد يد العون لإتمام هذا العمل من بعيد اوقريب

# اهـــــــداء

من قال انا لها "نالها"

وانا لها وان ابت رغما عنها اتيت بها

فعلتها بعد ان كانت مستحيلة،كانت دروبا قاسية وطرقا خسرت بها الكثير ولكني "وصلت"

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الحمد لله الذي بفضله أدركت أسمي الغايات

اهدي بكل حب ثمرة بحث تخرجي

الى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب،الى التي دعمتني بال حدود ،واعطوني بلا مقابل ،وعلموني ان الدنيا كفاح

وسلاحها العلم والمعرفة الى من سعوا وناضلوا الجل راحتي ونجاحي

الى أعظم اشخاصي واعز الناس على روحي

"امي وابي" دمتم لي بخير وعافية طول العمر

الى امان ايامي ومدت يدها دون كلل ولا ملل" اختي سلمى"

الى من أمنت بقدراتي وامان ايامي" اختي زينب"

الى امي الثانية التي تذكرني بقوتي وتقف خلفي كظلي" خالتي"

الى خيرة ايامي وضلعي الثابت" ملية"

الى أخواني نظر عيني" ياسين" و "مهدي" و"محمد اسالم"

والى الاحفاد ملائكة رزقنا الله بهم لنعرف من خلالهم طعم الحياة الجميلة الذين غيروا مفاهيم الحب والصداقة

و بالأخص "رياض"

الى من شاركتني هذا العمل "ابتسام" صديقة المشوار الدراسي

الى احبائنا الذين فارقو الحياة ولم يفارقوا ذكرياتنا و مزالو احياءا بقلوبنا رحمة الله عليكم

شكرا لكل من ساندني وساعدني طوال رحلتي الدراسية

وشكرا لكل من اساء لي بسببكم اليوم انا هنا وانا هذا وما انا عليه الان

واخيرا اود ان اقول ان هذه ليست النهاية، بل هي بداية جديدة لرحلة اخرى مليئة بالتحديات والفرص، سنواجه صعوبات

جديدة ،لكننا سنستنر في السعي لتحقيق أحلامنا وطموحاتنا

بتـــــــــــــــ



# اهـــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة إلى:

والداي العزيزان

وإلى سندي ورفيق دربي زوجي الغالي

وإلى أولادي

والى اخوتي وأخواتي

**ابتســـــــام**

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على الوظيفة الأساسية التي تقوم بها البنوك والتي تتمثل في عملية منح القروض وكيفية تسيير مخاطرها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المدية – من خلال التطرق إلى دراسة حالة قرضين استغلالي واستثماري

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح الجوانب النظرية وتطبيقها على الجانب التطبيقي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المدية–، فتوصلنا إلى أن البنوك تتخذ عدة اجراءات لتسيير ومواجهة المخاطر والتقليل منها، واخذ الضمانات الكافية والتأمين على القروض. وهذا لتعويض خسارتها في حالة الوقوع في خطر عدم السداد ،

**الكلمات المفتاحية:** القرض، منح القرض، التنبؤ بالخطر.

**Summary:**

This study aims to identify the basic function performed by banks, which is the process of granting loans and how their risks are managed by the Bank of Agriculture and Rural Development - Medea Agency - by examining the case study of two exploitative and investment loans.

We used the descriptive analytical approach to clarify the theoretical aspects and apply them to the practical aspect of the Bank of Agriculture and Rural Development - the Medea Agency. We concluded that banks take several measures to manage and confront risks and reduce them, and take adequate guarantees and insurance on loans. This is to compensate for their loss in the event of falling into the risk of failure. payment,

**Keywords**: loan, loan granting, risk prediction.

## ❖ الفهرس :


| الموضوع | الصفحات |
|---|---|
| البسملة | |
| شكر وتقدير | |
| إهـــــداء | |
| المستخلص | |
| فهرس المحتويات | II – I |
| قائمة الاشكال و الجداول | IV – III |
| مقدمة | أ-خ |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للقروض وتسيير مخاطر منحها** | 1-40 |
| **تمهيد الفصل الأول** | 1 |
| **المبحث الأول** : مدخل إلى القروض البنكية | 2 |
| **المطلب الأول** :تعريف القروض البنكية و خصائصها | 2 |
| **المطلب الثاني** : أنواع القروض البنكية | 6 |
| **المطلب الثالث** : معايير و إجراءات منح القروض | 10 |
| **المبحث الثاني** : عموميات حول مخاطر القروض البنكية | 15 |
| **المطلب الأول** : تعريف مخاطر القروض ومصادرها | 15 |
| **المطلب الثاني** : أنواع مخاطر القروض البنكية | 19 |
| **المطلب الثالث** : أسباب المخاطر البنكية | 22 |
| **المبحث الثالث** : تسيير مخاطر القروض البنكية | 25 |
| **المطلب الأول** : تقدير مخاطر الإقراض البنكي باستعمال أسلوب التحليل المالي | 25 |
| **المطلب الثاني** : تقدير مخاطر الإقراض البنكي بتقنية القرض التنقيطي | 32 |
| **المطلب الثالث** : الإجراءات المتبعة لمواجهة خطر الإقراض | 37 |
| **خلاصة** | 40 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثاني :دراسة تطبيقية لتسيير منح القروض البنكية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – وكالة المدية –** | 83-41 |
| **تمهيد الفصل الثاني** | 41 |
| **المبحث الأول:** بطاقة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR | 42 |
| **المطلب الأول:** نشأة البنك ووظائفه واهم مصالحه | 42 |
| **المطلب الثاني:** الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة المدية – | 45 |
| **المطلب الثالث:** خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR– | 47 |
| **المبحث الثاني:** دراسة تطبيقية لنموذجين من القروض و خطوات منحهما – القرض الايجاري وقرض التحدي – | 48 |
| **المطلب الأول:** شروط الاستفادة من القرض من طرف الوكالة | 48 |
| **المطلب الثاني:** دراسة ملف طلب قرض استغلالي | 52 |
| **المطلب الثالث:** معالجة منح القرض وشروط إبرام العقد | 56 |
| **المبحث الثالث:**متابعة سير تقنية القروض وتسيير مخاطرها | 61 |
| **المطلب الأول:** دراسة مالية لقرض استغلالي –نموذج مقدم من طرف الوكالة – | 61 |
| **المطلب الثاني:** دراسة ملف قرض لمؤسسة – نموذج مقدم من طرف الوكالة – | 67 |
| **المطلب الثالث:** المعالجة القانونية و الإجراءات الإدارية المتبعة لاسترداد القروض الممنوحة | 80 |
| **خلاصة** | 83 |
| الخاتمة | 86-84 |
| قائمة المراجع | 90-87 |
| قائمة الملاحق | |

❖ قائمة الاشكال :


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | يوضح المعايير التي تعتمدها البنوك في عملية منح القروض. | 11 |
| (2-1) | يوضح الإجراءات المتبعة لمنح القروض في البنك | 14 |
| (3-2) | الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 45 |
| (4-2) | الإجراءات التي يمر بيها طالب القرض | 51 |


❖ قائمة الجداول :


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | جدول معدلات التصنيف الصحيح | 63 |
| (2-2) | نسب المشاركة في تمويل القرض الايجاري | 50 |
| (3-2) | تقييم تكلفة المشروع | 61 |
| (4-2) | التكلفة الإجمالية للمشروع | 62 |
| (5-2) | ميزانية افتتاحية | 62 |
| (6-2) | تقديرات العمل المنجز | 63 |
| (7-2) | الإنتاج المحتمل خلال خمس5سنوات | 64 |
| (8-2) | المواد الأولية لتشغيل المعدات | 64 |
| (9-2) | تكاليف الموظف | 65 |
| (10-2) | اهتلاك القرض السنوي | 66-65 |
| (11-2) | ميزانية مالية (أصول) | 67 |
| (12-2) | ميزانية مالية (خصوم) | 67 |
| (13-2) | ميزانية تقديرية( خصوم) | 68 |
| (14-2) | ميزانية تقديرية (أصول) | 68 |
| (15-2) | حساب جدول النتائج | 69-68 |

| | | |
|---|---|---|
| **(2-16)** | حساب نسبة التمويل الدائم | 70 |
| **(2-17)** | حساب نسبة التمويل الذاتي | 71-70 |
| **(2-18)** | حساب نسبة الاستقلالية المالية | 71 |
| **(2-19)** | حساب نسبة قابلية التسديد | 72 |
| **(2-20)** | حساب نسبة المردودية المالية | 73-72 |
| **(2-21)** | حساب نسبة مردودية النشاط | 73 |
| **(2-22)** | حساب معدل دوران مجموع الأصول | 74 |
| **(2-23)** | حساب معدل دوران الأصول الثابتة | 75-74 |
| **(2-24)** | حساب نسب هيكلة الأموال الدائمة | 75 |
| **(2-25)** | حساب رأس المال العامل الدائم | 76 |
| **(2-26)** | حساب رأس المال العامل الخاص | 77 |
| **(2-27)** | حساب احتياجات رأس المال العامل | 78 |
| **(2-28)** | حساب الخزينة | 79 |

**مقدمة :**

يلعب الجهاز البنكي دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي، لما له من تأثير كبير على المتغيرات الاقتصادية، والتي تؤثر بدرجة عالية على سلوك المودعين والمقرضين ويسعى البنك من خلال أنشطته إلى تحقيق أكبر ربح ممكن وضمان الاستمرارية والنمو.

وتعتبر عملية منح القروض القلب النابض للبنوك فهي من أهم أوجه الاستثمار من خلال تحويل الودائع المتنوعة إلى قروض،إذ يجب توفر ضوابط ومعايير لاتخاذ قرار الإقراض على نحو يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بتمويل المشاريع الاقتصادية من خلال خلق فرص شغل وزيادة القدرة التنافسية وضمان الاستمرارية.

إلا أن تطور النشاط البنكي وتنوع أدوات الدفع الحديثة بسبب العولمة البنكية،وكذلك الأزمات الاقتصادية البنكية، خلق العديد من المخاطر كمخاطر الائتمان،مخاطر السيولة، مخاطر السوق،.....الخ وغيرها من المخاطر التي تؤثر سلبا على أدائها وسمعتها.

وعليه فان السمة التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية تسيير المخاطر البنكية بصفة عامة ومخاطر منح القروض بصفة خاصة لما تعكسه من نتائج سلبية على قيمتها السوقية،وضياع لحقوق المودعين،هذا ما فرض عليها تقييم وتقدير المخاطر باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي المخاطر أو تقليلها.

**الإشكالية الرئيسية :**

انطلاقا مما سبق ومن خلال دراستنا ارتأينا صياغة الإشكالية التالية :

- **كيف يتم تسيير عملية منح القروض من طرف البنوك؟**

**الأسئلة الفرعية:**

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما هي التقنيات التي يعتمدها البنك في تقدير مخاطر الإقراض ؟**
- **كيف يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتسيير مخاطر منح القروض؟**

**فرضيات الدراسة:**

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة، الفرضيات التالية:

- يعتمد البنك على التحليل المالي في تقدير وتقييم المخاطر البنكية.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الإجراءات الوقائية والمتابعة القانونية للقضاء على مخاطر القروض.

**أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية دراستنا في أن الجهاز البنكي من أهم الدعامات التي يقوم عليها الاقتصاد ومع تزايد المخاطر التي تتعرض لها البنوك بسبب العديد من العوامل أصبح موضوع تسيير مخاطر القروض من الموضوعات المعاصرة.

**أهداف دراستنا:**

تهدف هذه الدراسة الى :

- التعرف على الوظيفة الأساسية للبنوك وهي الإقراض.
- التعرف على المخاطر التي تتعرض لها البنوك في ظل التطورات الاقتصادية.
- التعرف على الطرق الكلاسيكية والإحصائية على تسيير مخاطر الإقراض.
- التعرف على أساليب السيطرة على المخاطر.

**أسباب اختيار الموضوع:**

- أهمية الموضوع في ظل التحديات التي تقوم بها البنوك في تطوير الاقتصاد.
- محاولة تقديم بحث يتناسب مع تخصصنا .
- إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع.
- الإضافة العلمية من خلال دمج معلومات جديدة مع بحث تم إجراءه سابقاً.
- إبراز الدور الفعال الذي تقوم به البنوك في مواجهة المخاطر والنهوض بالاقتصاد الوطني.

**حدود الدراسة:**

اجريت دراستنا ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية (BADR)–وكالة المدية –

**منهج الدراسة:**

اعتمدنا على نوعين من المناهج العلمية:

- المنهج الوصفي في الجانب النظري للمذكرة وذلك باستخدام المصادر العلمية العربية والأجنبية.
- المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية والتي من خلالها حاولنا ربط الجانب النظري على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**صعوبات الدراسة:**

لا يخلو إنجاز أي بحث من الصعوبات أو العقبات ، وأبرز الصعوبات التي واجهناها :

- قلة المراجع ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة.

- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية.
- عدم وجود الوقت الكافي لمعالجة هذه الدراسة.

**الدراسات السابقة:**

يمكن ذكر أهم الدراسات السابقة فيما يلي:

1) دراسة فيلالي طارق، بعنوان " **تسيير مخاطر القروض البنكية في ظل المعايير الاحترازية الجديدة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، 2017/2016 والتي تهدف إلى تحديد الفروق الموجودة بين المعلومات المالية وغير المالية المستخدمة في عملية اتخاذ القرار الائتماني وتحديد مدى كفاية معايير الحذر المطبقة على مستوى البنوك الجزائرية في إدارة وتسيير المخاطر الائتمانية. وتوصلت إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطرة الائتمانية وبين متغيرات الدراسة المالية الممثلة بمجموعة من النسب المالية.

2) دراسة خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، دراسة **– مقارنة بين البنوك التقليدية الإسلامية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، 2008 – 2009، توصلت إلى النتائج التالية:

- إن المخاطر لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- إن إدارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح البنوك و استمرارية عملها.
- إن لجنة بازل دعمت البنوك المركزية في الرقابة على البنوك من خلال إدراج المخاطر كأهم أولوياتها وذلك بإدراجها لمقاييس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر، فالقروض يأخذ مقابلها ضمانات

3) دراسة بوزيان الكاملة، بعنوان " **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية**"، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR – وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية،2014-2015 والتي تهدف إلى معرفة الجوانب المتعلقة بالقروض ومعرفة الطرق المالية وغير المالية التي تسمح بتقسيم موضوعي لخطر القرض عند حدوثه بحيث لا تؤثر على البنك إلا بقدر خفيف ومعقول، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- تعد البنوك التجارية من أهم مؤسسات الوساطة المالية خاصة في الجزائر.
- يتنازع البنك التجاري أهداف متعارضة (السيولة، الأمان، الزكية) يسعى دائماً للملائمة بينهم.
- تشترك جميع البنوك التجارية في وظيفتين تقليديتين هما قبول الودائع – منح الائتمان.
- هناك العديد من المخاطر التي تواجهها البنوك ومن بينها خطر عدم السداد.

4) دراسة زايدي صبرينة، **إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري** – وكالة البويرة، مذكرة تدخل ضمن القرض متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية والبنوك، 2014 – 2015، توصلت للنتائج التالية:

- الكشف المبكر لتعثر القروض سيساعد في الحد من تبعاتها ،ومن الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل، وذلك من حيث القيمة السوقية.
- يشكل الائتمان المصرفي في معظم المصارف الجزء الأكبر من نشاطاتها.
- ينطوي العمل المصرفي على التعامل مع المخاطر، والتقليل من النتائج السلبية لهذه المخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي بني عليه مبدأ إدارة

المخاطر، والذي يعتبر عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها المصرف.

من خلال الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع تسيير مخاطر منح القروض البنكية نلاحظ أنها كانت مختلفة فيما بينها، لذلك سنقوم بإجراء مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من خلال استنتاج أوجه التشابه والاختلاف:

بالنسبة لأوجه **التشابه:**

- تمثلت في التطرق للقروض ومخاطر القروض وكيفية تسيير مخاطر القروض.
- حيث حاولنا الالمام بأهم العناصر بطريقة متسلسة ومرتبة.

أما أوجه **الاختلاف** تمثلت في أن الدراسات السابقة تناولت بشكل كبير تعريف البنوك و أنواعها ووظائفها بصفة عامة غير أن دراستنا لم نتطرق فيها لتعريف البنوك كذلك اعتمدنا على الدراسة الميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المدية– .كما اختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة في الاهداف وكذلك في النتائج المتوصل عليها :

- التحليل المالي اداة هامة في تقييم الوضعية المالية للعميل .
- يعتبر القرض التنقيطي من أهم الطرق الإحصائية الحديثة لتقييم خطر القروض.

**هيكل الدراسة:**

- من أجل انجاز هذا البحث، تم تقسيمه إلى فصلين تسبقهم مقدمة للإحاطة بالموضوع وتليها خاتمة عامة والنتائج المتوصل إليها حيث تطرقنا في الفصل الأول الى الإطار النظري للقروض وتسيير مخاطر منحها والذي قسم إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تطرقنا إلى مدخل القروض البنكية، أما المبحث الثاني فتناولنا عموميات حول المخاطر البنكية أما المبحث الثالث فتناولنا تسيير مخاطر منح القروض البنكية.

الفصل الثاني فقد خصص للإطار التطبيقي لتسيير مخاطر منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR – وكالة المدية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى بطاقة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما المبحث الثاني فقد تناولنا دراسة تطبيقية لملف قرضين وخطوات منحهما( القرض الايجاري وقرض التحدي ) ،أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى متابعة سير تقنية منح القرض وتسيير مخاطره.

# الفصل الأول

**تمهيد:**

يعتبر الإقراض من الوظائف الأساسية لنشاط البنوك، بالرغم من ان هناك عدة أنشطة أخرى تقوم بيها.

الا ان هذه الوظيفة لا تكاد تخلو من المخاطر حتى وان كانت محاطة بالضمانات اللازمة.

هذا مايجعل البنوك تسعى جاهدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل هذه المخاطر وتسييرها بشكل يسمح لها بالاستمرار في نشاطها.ومن هذا المنطلق، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: مدخل إلى القروض البنكية.**
- **المبحث الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية.**
- **المبحث الثالث: تسيير مخاطر القروض البنكية.**

## المبحث الأول :مدخل إلى القروض البنكية

تعد القروض البنكية بأنواعها من أهم الوظائف البنكية والتي تنشأ بزيادة الودائع، والتي بدورها تحول للإقراض فتستخدم في عمليات الإنتاج الاستهلاك وغيرها من الأنشطة، وهذا ما يساهم في تقدم وازدهار الاقتصاد.

### المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وخصائصها.

هناك عدة تعريفات للقروض البنكية، نعرض أهمها:

**أولا: تعريف القروض البنكية.**

إن كلمة Credit الإنجليزية. كلمة لاتينية Credo وهي تركيب لاصطلاحيين.

CARD وتعني باللغة السنسكريتية ثقة.

CLO ويفهم باللغة اللاتينية أضع وعليه، فالمصطلح معناه أضع ثقة.

كما أن كلمة Credit تعادلها عدة معاني في العمل المصرفي، وهي ائتمان، اعتماد، تسليف، قرض، وهي كلمة مخصصة للعمليات المالية، تجمع مباشرة بين هيئة مالية ومقترض، فالقرض فعل ثقة يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت[1].

كما تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها[2].

[1] عزيزة بن سمية،**الائتمان في البنوك التجارية المخاطر ،وأساليب تسييرها**، دار الأيام، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017، ص ص37-38.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 103.

ويعرف القرض البنكي بأنه الثقة التي يوليها البنك لعملية في إتاحة مبلغا معينا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة، ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه[1].

ويمكن تعريف القرض المصرفي بأنه عقد يتعهد بمقتضاه المقرض –البنك– أن يسلم عميله المقترض مبلغا من النقود أو يقيده في حسابه، وذلك مقابل التزام العميل برد هذا المبلغ عند حلول الأجل المتفق عليه، بالإضافة إلى عوائد القرض[2].

بناءا على ما سبق يمكن القول أن القرض هو عبارة عن عملية تسليف مبلغ من المال مقابل عمولة يدفعها العميل للبنك،خلال فترة زمنية محددة متفقة عليه، كما يتفق الطرفين على طريقة التسديد دفعة واحدة، أو عن طريق دفعات شهرية أو سنوية.

من خلال ما تقدم تتضح لنا عناصر أساسية مرتبطة بالقروض البنكية تتمثل في:[3]

- **الثقة:**وهي مدى ثقة البنك في عملية تسديد بالوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد لها، أي مدى درجة المخاطر المقبولة من طرف البنك اتجاه عميله.
- **مبلغ القرض:**يمثل حجم الموارد التي يحصل العميل عليها من البنك
- **تكلفة القرض:**وهذا ما يتحمله العميل مقابل حصوله على القرض، والمتمثلة في سعر الفائدة التي تتحدد قيمتها كنسبة من القروض المتحصل عليها.
- **مدة القرض:** وهي الفترة الفاصلة ببين لحظة استهلاك القرض ولحظة استرداده، فقد تكون قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، وأساس التقسيم مرتبط بالقصد والغرض من الاقتراض.

---

[1] محمد محمود عبد ربه محمد، **محاسبة التكاليف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 39.

[2] طيب محمد علي محمد أحمد البنا، **القرض المصرفي دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006، ص 452.

[3] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي في دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص: 193.

- **الضمانات:** فالبنك يطلب ضمانا عند منحه للقرض حتى يضمن أن ما أقرضه يستعيده منها الضمانات الحقيقية.

- **مخاطرة القرض:** فهي تعبر عن الفرق بين قيمة القرض الممنوح من البنك ومجموع المبالغ المتوقع تحصيلها من المقترض، في تاريخ الاستحقاق.

**ثانيا: خصائص القروض البنكية.**

تتميز القروض البنكية بالخصائص التالية:[1]

- إن إدارة البنك هي بالدرجة الأولى إدارة خدمات إنسانية فعالة.
- إن خدمة القروض لا يمكن تخزينها أو حفظها لفترة طويلة، فيجب توظيف القروض بالشروط المعلنة وفق سياسات البنك المركزي والبنك المقرض بأقل المخاطر وبأكبر الضمانات البنكية.

تتأثر القروض المصرفية بعدد من القوى البيئية والقوى التنظيمية للبنك، والقوى الاعمالية للمقترضين: الحالة الاقتصادية – القطاع المصرفي – المنافسة المصرفية – سياسات البنك المركزي – سياسات الضرائبية – السياسات النقدية – العلاقات الدولية – أسواق السلع – أسواق المال – المؤسسات المالية، ودائع البنك وسياسات التوظيف– إجراءات الاستعلام عن العميل وفحص المركز المالي للعميل– إجراءات متابعة القروض، مراجعة دراسات الجدوى– تقييم وفحص المركز المالي للعميل – نظام المعلومات المصرفية – نظام القرارات الائتمانية – شروط ضمانات و الرهونات، و الكفالات – الطلب على نشاط المقترض – تكاليف الإنتاج والتوزيع – هيكل التمويل – العائد على الاستثمار – دورة حياة القرض.

[1] فريد راغب النجار، **إعادة هندسة الائتمان بالبنوك في نهاية القروض المتعثرة الهروب، السجن، الإفلاس، الجدولة، التسويات، التسويق الائتماني**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 45.

- إن هذه المنافسة بين البنوك التجارية الوطنية، والبنوك المشتركة والخاصة وبينها وبين المؤسسات المالية وشركات توظيف الأموال، يؤدي إلى ضرورة ترشيد القروض المصرفية.
- أن الطلب على القروض المصرفية يتوقف على الحالة الاقتصادية المحيطة لكل من البنك والعميل، إذن تتوقف القروض المصرفية على هيكل الودائع المصرفية، والطلب المشتق على السلع والخدمات التي يبيعها العميل المقترض، فالكساد والركود، والانتعاش، والنمو تؤثر على دورة حياة القروض المصرفية الجيدة –المتعثرة –المشكوك فيها.
- أن البنوك من أكثر المنظمات تأثرا أو حساسية للظروف الاقتصادية، فهي مرآة للموقف الاقتصادي، وذات علاقة مزدوجة مع قطاعات الأعمال الأخرى.
- تتزايد تكاليف إدارة البنوك اليوم بشكل مضطرب بسبب الأجور والمصروفات للحاسب الآلي، وتكاليف إنشاء الفروع والديكور، والتجهيزات المكتبية والتلكس و التليفاكس والبريد الإلكتروني وغيرها، إذن تزداد تكاليف إدارة القروض المصرفية لنفس الأسباب.
- تزداد مخاطر القروض المصرفية بسبب اتخاذ القرار الائتماني الغير المثالي، سوء
- –الاتصالات الائتمانية–، نقص المعلومات الائتمانية، الفصل في تقييم طلبات الائتمان وتعثر العميل، ومن ثم تعثر القرض المصرفي وقياس البيئة المحيطة بالبنك (الاقتصادية – المالية – مناخ الاستثمار...).
- يجعل الميكنة والأوتوماتيكية، والتكنولوجيا المصرفية من صناعة البنوك نشاطا ذو معدل دوران تكنولوجي كبير جدا مثال: السحب والإيداع الآلي، –كما أن قطاعات الأعمال اليوم أصبحت أيضا تخضع للتكنولوجيا المتطورة.
- يؤدي انخفاض العائد على الاستثمار في القطاعات المقترضة المصحوبة الوفاء بالالتزامات المصرفية لخدمة الدين المصرفي، كما أن الفوائد الدائنة يجب أن تفوق الفوائد المدينة بالنسبة للودائع، حتى تزداد إنتاجية البنك.

- يجب مراجعة الهياكل التمويلية للمقترض وتقييم معدلات القروض لرأس المال، والمؤشرات المالية للتحقق من القدرة على السداد، والوفاء بالالتزامات للبنك المقترض.

## المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية

تتنوع القروض الممنوحة من طرف البنوك على حسب أجلها، والأغراض التي تستخدم فيها، وعلى حسب الضمان والجهة الطالبة للقرض.

وفيما يلي سنتناول أنواع القروض البنكية من خلال تلك المعايير:

### 1- القروض بحسب أجالها:

وتقسم القروض البنكية حسب هذا المعيار إلى:[1]

**1-1-القروض قصيرة الأجل:** هي قروض لا تزيد آجالها عن السنة، تستخدم أساسا في تمويل الأنشطة الاستغلالية، كما تستعمل هذه القروض غالبا في اقتناء المستحقات والتجهيزات، بحيث يمثل الجانب الأكبر من قروض البنك، وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها، وتمنح هذه القروض من مدخرات وودائع العملاء، وكذلك الأموال الخاصة للبنوك.[2]

**1-2-القروض متوسطة الأجل:** ويمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة.، أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج.

**1-3القروض طويلة الأجل:** وتزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي، وبناء المصانع، ويمكن أيضا تقسيم القروض حسب آجالها إلى:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق**، ص113.

[2] صلاح الدين السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني**، علام الكتب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003، ص 38.

**1-3-1-قروض مستحقة عند الطلب:** أي يحق للبنك سدادها في أي وقت يشاء، وللمقترضين الحق في أدائها عندما يريدون.

**1-3-2-قروض ممنوحة لأجل:** وتقسم إلى قروض قصيرة الأجل، ومتوسطة، وطويلة الأجل.

ويفيد هذا التبويب في الترتيبات المالية الخاصة بالسيولة، والموازنة مع الودائع و الربحية.

**2-القروض بحسب الأغراض:**

وتقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:[1]

**2-1 – القروض الاستهلاكية:**

ويستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل، أو تصفية لبعض ممتلكاته، وتقدم ضمانات لها، مثل تحويل الموظف لمراقبة على البنك، ضمان شخصي آخر، أوراق مالية، رهن عقاري.

**2-2-القروض الإنتاجية:**

وهي التي تمنح بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروع ، كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع، والمواد الخام اللازمة للإنتاج ،ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع، وتتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية ،حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة واستخدامها في ذلك. وبالتالي يمكن تجنيب جزء من الدخل والأرباح المحتجزة ،لرفع قيمة القرض، ولكن السيولة الذاتية لا تحدث في الأجل المتوسط والطويل.

**2-3- القروض التجارية:**

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق**، ص ص 114-115.

وهي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة إلى المزارعين، والمنتجين، والتجار، لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وطابعهما الموسمي. و تختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من القروض، فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة، والحصاد، ومنها ما يفضل أنشطة أخرى.

**2- 4-القروض الاستثمارية:**

تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة، وتمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب. أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية، وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

**3- القروض بحسب الجهة الطالبة لها:**

تنقسم القروض وفقا لهذا المعيار إلى:[1]

**3-1-القروض العامة:** وتتمثل في القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى الدولة أو المؤسسات الرسمية، وغالبا ما تشكل هذه القروض نسبة ضئيلة من القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية.

**3-2-القروض الخاصة:** تتمثل في القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى الأفراد والهيئات والشركات الأخرى الغير الحكومية وغالبا ما يشكل هذا النوع من القروض النسبة الرئيسة من القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية.

**4-القروض المصرفية بحسب الضمان:**

-وتنقسم وفقا لهذا المعيار إلى:[2]

---

[1] إسماعيل إبراهيم الطراد، خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006، ص 170.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق**، ص ص 116-117.

**4-1-القروض المضمونة:** وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية، وبالتالي تنقسم إلى:

**4-1-1- القروض بضمان شخصي:** دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

**4-1-2 القروض بضمان عيني:** وقد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقرض، أو قروض بضمان الأوراق المالية، ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة، وسهلة التداول أو قروض بضمان كمبيالات، وتظهر الكمبيالات للبنك والخاصة بالأشخاص الذين يتفاعل معهم العميل، وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين، قروض بضمان وثائق التأمين، وقروض بضمان الودائع لأجل و شراءات الإيداع والاستثمار.

**4-2-القروض غير المضمونة:** ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد، وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل.

**4-3-القوائم المالية:** وتنشأ القروض غير المضمونة بسبب طبيعة الأعمال التجارية، حيث يلاحظ أن قدرا كبيرا من التعامل بين الشركاء يتم على أساس حسابات مفتوحة فبيع المنتج مثلا سلفة لتاجر الجملة يتم ويقيد الثمن في حساب لديه بعد فترة، قد تطول، يرسل إليه فاتورة البيع أو كشف الحساب مرفقا به فواتير البيع وموضحا عليه الرصيد المستحق. ويقوم التاجر بالخدمة نفسها بالنسبة لتاجر التجزئة، وهكذا تنساب السلع، ويقابلها انسياب برأس المال الدائم، حيث تحل محل السلع أوراق القبض التي تتحول إلى أرصدة نقدية، منها يتمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ودفع أجور العمال مصروفاته الأخرى لإنتاج سلع، ثم تكرار الدورة من جديد.

**المطلب الثالث: معايير إجراءات منح القروض**

يقوم البنك بمنح القروض، آخذا بعين الاعتبار عدة معايير وإجراءات:

**أولا: معايير منح القروض**

تعتمد عملية منح القروض على عدة معايير، أهمها:[1]

1- **شخصية العميل:**.تعتبر السمعة الحسنة للعميل محصلة عند عدد من السيمات في مقدمتها الأمان، الكمال، المثابرة، والأخلاق.

2- **طاقة العميل:** سداد القرض في مبيعات الاستحقاق يتوقف على مقدرة العميل في شؤونه بكفاءة وبما يعود عليه بالنفع.

**3-المركز المالي للعميل:**

تقوم البنوك بدراسة الحسابات الختامية للعملاء طالبي الائتمان وذلك لتأكد من متانة المركز المالي لهؤلاء العملاء ومعرفة الممتلكات الخاصة بهم ومقدار ما يثقلها من ديون ، وتعتمد البنوك لتحقيق ذلك على تحليل ما ورد من أرقام في حساب الأرباح والخسائر

والميزانية وكل هذا يمكن البنوك من التعرف على مدى قدرة العميل على سداد قيمة منح الائتمان الممنوح له وفوائده في ميعاد الاستحقاق.[2]

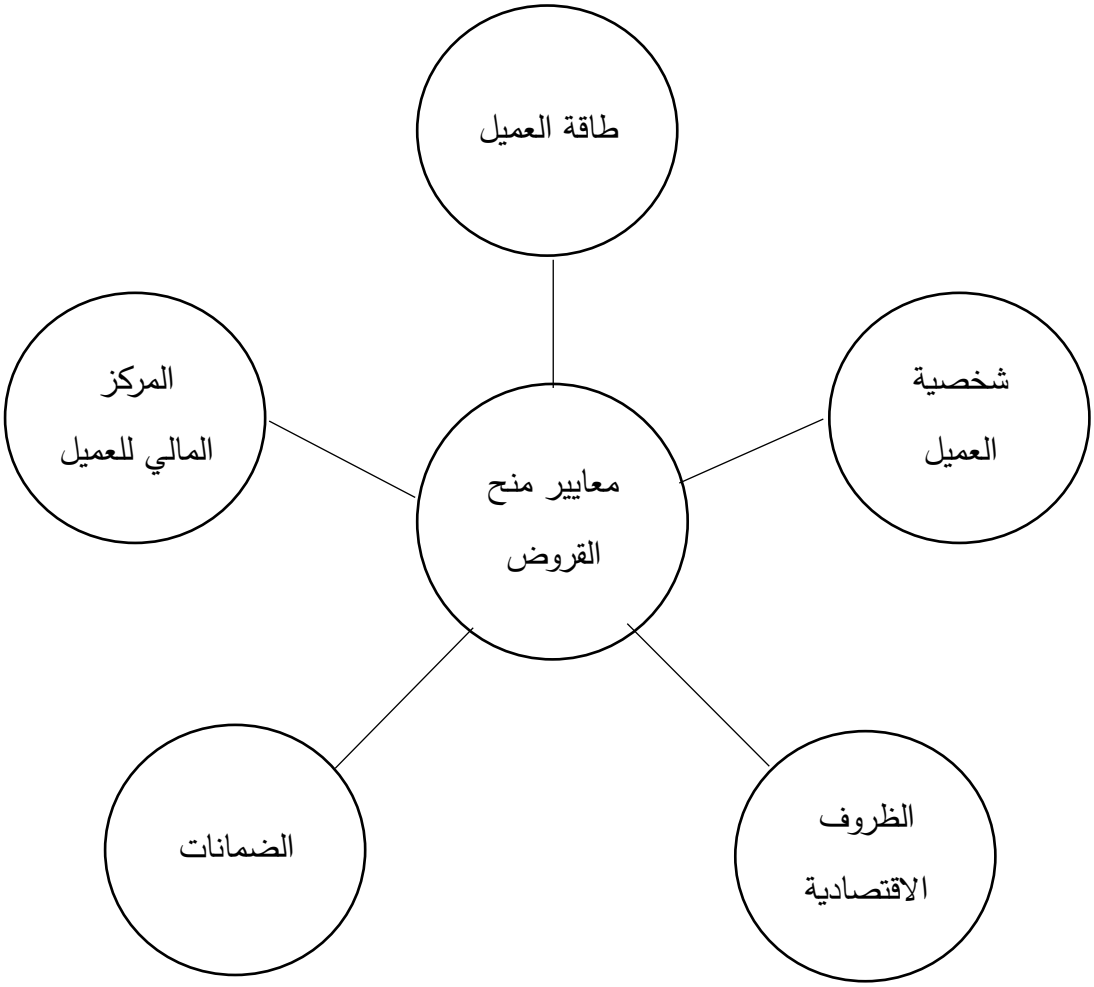
4.**الضمانات:** يؤخذ ضمان من العميل سواء عينيا أو شخصيا، لمقابلته. بعض القصور في المعايير، ولكنه لا يغنى نهائيا عن سمات العميل الحسنة والتزاماته بتعهداته ومقدرته على الدفع. فالهدف من الضمان هو تحسين أوضاع القرض المقدمة من طرف البنك، وتوفير الحماية للبنك من بعض المخاطر المحتملة.

[1] محمد كمال خليل الحمراوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف**، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 159.

[2] شهبون لامية ، **المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية ، تخصص نقود وبنوك ، جامعة الجزائر 3 ، 2015 – 2016، ص33.

5. **الظروف الاقتصادية:** تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته، والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طلب القرض، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح ائتمان، لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف الخاصة، إذا كان القرض طويل الأجل

**الشكل رقم (1-1):** يوضح المعايير التي تعتمدها البنوك في عملية منح القروض.




**المصدر: من إعداد الطالبتين بناءاً على المعطيات السابقة**

**ثانيا: إجراءات منح القروض**

تتخذ البنوك قبل منح القروض، عدة إجراءات وخطوات من أجل السير الجيد لعملية الإقراض، نذكر أهمها:[1]

- **البحث عن القروض وجذب العملاء:** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القروض لتسويق القروض.
- **تقديم طلبات الإقراض:** وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.
- **الفرز والتصور المبدئي:** وتبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتنقية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات، حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.
- **التقييم (السابق):** وتقم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بالتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.
- **التفاوض:** بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة القرض ومقدم طلب القرض، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد، والتي تتضمن تحديد مبلغ القرض، كيفية الصرف منه، طريقة سداد القرض، الضمانات التي يختارها البنك، سعر الفائدة، وغير ذلك من الشروط.[2]
- **اتخاذ القرار والتعاقد:** بعد التفاوض، تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة، ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.
- **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التحويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية، ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

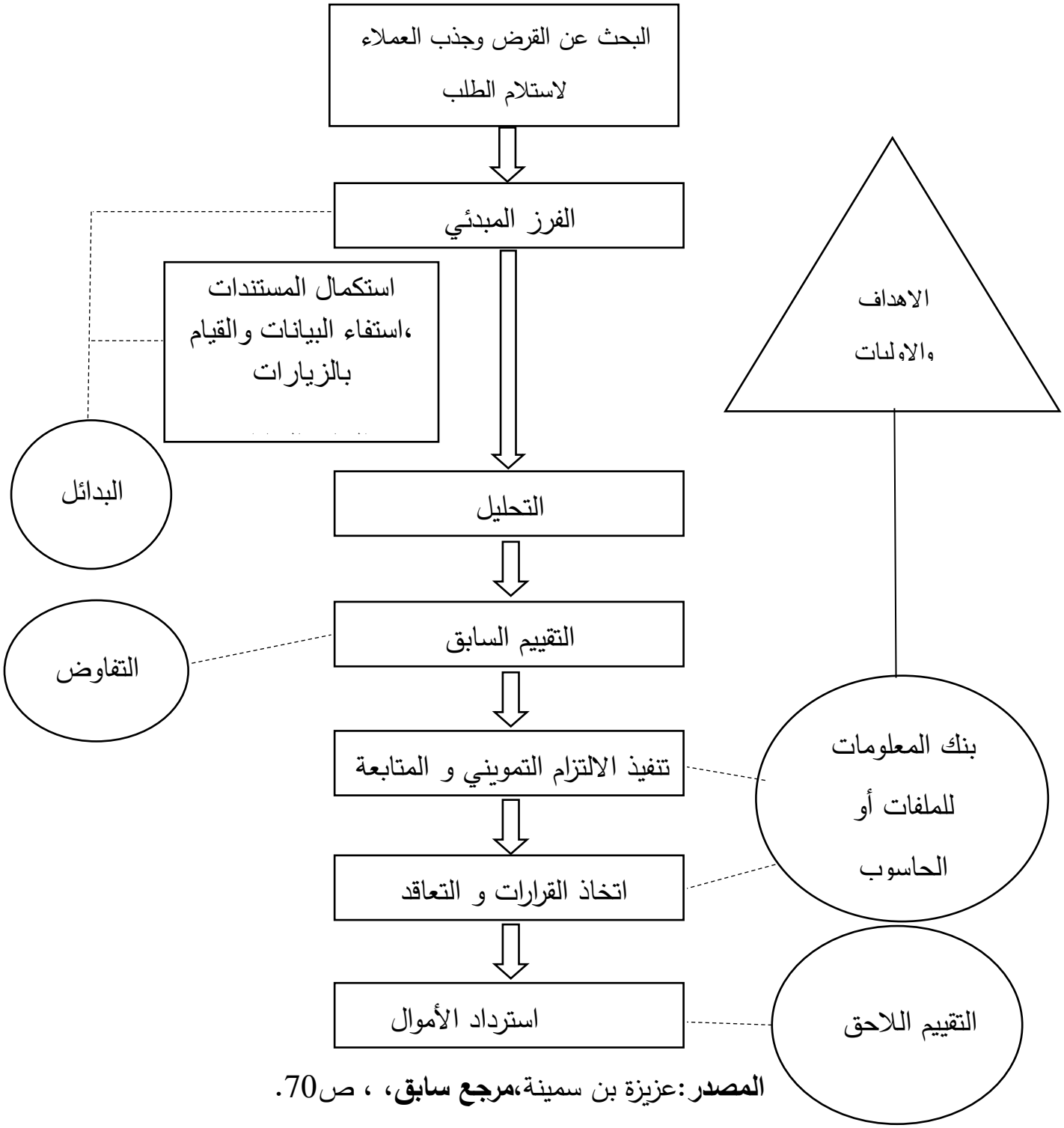
---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق**، ص ص 135-136.

[2] عزيزة بن سمينة، **مرجع سابق**، ص 67.

- **استرداد الأموال:** عند استحقاق الأصل والأقساط، يتم تحصيل القرض.
- **التقييم اللاحق:** والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت، ومعرفة نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.
- **بنك المعلومات:** ومن الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات، أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي يتم رسم فيها السياسات ووضع الأهداف والأولويات.

**الشكل رقم (1-2):** يوضح بالتفصيل الإجراءات المتبعة لمنح القروض في البنك




**المصدر**:عزيزة بن سمينة،**مرجع سابق**، ، ص70.

## المبحث الثاني :عموميات حول مخاطر القروض البنكية

تتعرض العديد من البنوك إلى المخاطر المختلفة، وهذا يعود لأسباب عديدة، خصوصا في ظل التطورات التكنولوجية، كظهور أدوات مالية جديدة، كذلك الأزمات المالية، هذا ما يؤدي إلى حدوث مخاطر قد يصعب التحكم فيها.

### المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية و مصادرها

تنطوي الأعمال البنكية على العديد من المخاطر، التي تعرضها إلى خسائر كبيرة.

**أولا : تعريف المخاطر البنكية:**

قبل التطرق لمفهوم المخاطر البنكية، نقدم تعريف بسيط على الخطر، كما نذكر أهم المفاهيم حول المخاطر البنكية.

يعرف الخطر بأنه كل حادث عشوائي، بإمكانه أن يجر معه خسائر وأضرار.[1]

كما يرى Broder يتمثل الخطر في عدم التأكد من الخسارة المالية ،والانحرافات التي تحدث من النتائج الفعلية والمخططة والنتيجة النهائية للخطر وهي الخسارة، أو انخفاض القيمة.[2] فتعرف المخاطرة في العرف البنكي على أنها:الانحراف عن العائد المتوقع نتيجة أية عملية أو قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد وعمليا فان جميع عمليات البنوك تقريبا يرافقها مستوى معين من عدم التأكد.[3]

**وتعرف المخاطر البنكية:** هي احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد للموارد المرجح أو المتوقع على الاستثمار.[4]

---

[1] عزيزة بن سمينة، **مرجع سابق** ، ص 92.

2 محمد محمودعبد ربه محمد،**مرجع سابق** ، ص50

[3]Gerhand , Schroeck, **Risk Management and value** , creation in financialin situations, wiley finances, usa, 2002,p :24.

[4] محمد مطر، **إدارة الاستثمار، الإطار النظري، والتطبيقات العلمية**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، ص 40.

كما تعرف أيضا بأنها: المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كلاهما معا، سواء بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية، أو السندات، أو القروض، وتظهر هذه المخاطر على شكل ديون متعثرة تنجم عن عجز العملاء عن السداد، أو عدم رغبة لدى العميل أو عدم قدرته في سداد التزاماته اتجاه البنك، و وجه المخاطرة فيها أن هذه القروض ستؤول للانعدام في نهاية الأمر، لذلك فهي تشكل خسارة.[1]

كما تعرف بأنها العقبات والصعوبات التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطاته اليومية. فالمخاطرة تمثل عدم استطاعة المقرض سداد ما عليه من ديون، مما يستلزم خسارة رأس المال المقترض، وتمثل هذه الخسارة بالنسبة لأي مقترض الحدث الأكثر خطورة، والمبالغ غير المسترجعة تؤثر مباشرة على النتائج، لذا يجب أن تتابع لحذر مخاطر القرض.[2]

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن المخاطرة البنكية هي عبارة عن الفشل في استرجاع الأموال المقرضة. أو رد الأموال المودعة.

**ثانيا: مصادر المخاطر البنكية.**

فالمخاطر البنكية ترجع إلى مصدريين هما:[3]

**1- المخاطر النظامية:** ويطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق ما يستجد من أحداث و تطورات مستقبلية نتيجة عوامل يصنع التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم و التوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة بين البنوك و مع غيرها.

---

[1] العلاونة رانية، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار عماد الدين للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 27.

[2] منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل المعاصر**، المكتب الغربي للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، 1999، ص 44.

[3] خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية، دراسة – مقارنة بين البنوك التقليدية الإسلامية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2008 – 2009، ص 4 -5.

وهي تعني أن البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو تنبأ باحتمالات حصولها.

2- **المخاطر غير النظامية:** وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، و يمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

وهناك **عوامل** أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

- **التغيرات التنظيمية:** فقط فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك لتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل الالتزام علاقة معينة بين الأصول الخطرة وورأس المال ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.
- **عدم استقرار العوامل الخارجية:** أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العمولات على اثر انهيار اتفاقية breton Wood إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية و هذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك إلى العديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق المخاطر من نوع أخر إضافة للمخاطر البنكية.
- **المنافسة:** مع تزايد اثر العولمة المالية، و توصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة OMC فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة اتجاهات رئيسية ثلاثة. وهي:

- **الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.
- **الاتجاه الثاني:** المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.

- **الاتجاه الثالث:** المنافسة بين البنوك و المؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية و المصرفية.
- **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** تزايد حجم هذه الموجودات و تنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على مجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ موجودات ضمن بنود ميزانياتها.
- **التطورات التكنولوجية:** حيث كانت عمليات التحويل الالكتروني للأموال و الطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، هذا إلى جانب تخفيض الكلفة و زيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر و قياسها و إدارتها.

**المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية .**

تنطوي الأعمال البنكية على الكثير من المخاطر، نذكر أهم المخاطر:

- **المخاطر الائتمانية:**

تعتبر مخاطر الائتمان من بين أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك ولقد تعددت المفاهيم حول مخاطر الائتمان نذكر أهمها: إن خطر الائتمان هو عدم قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ استحقاقه، وتقسم المخاطر إلى مخاطر تجارية وأخرى سيادية، فإذا كان العميل شخصا أو مشروعا تجاريا سميت مخاطر تجارية أما إذا كان القرض ممنوحا لمشروع تملكه الدولة، أو لدولة ذاتها، سميت مخاطر سيادية.[1]

والتي تتضمن مخاطر متعلقة بالعميل وأخرى بالبنك.

- **المخاطر المتعلقة بالعميل:**

1-**مخاطر عدم التسديد:** في هذه الحالة البنك عرضة لمخاطر عدم التسديد وهذا راجع لتدهور الكفاءة الإدارية في إدارة العميل لنشاطه وهذا يؤدي إلى عدم الاستغلال

[1]محمد محمود عبد ربه محمد، **مرجع سابق**، ص 49.

الكفـء للأموال المقترحة وبالتالي تراجع القدرة الإنتاجية وجودة المنتجات التي يتخصص العميل في تقديمها نتيجة خلل في أساسيات وأساليب الإنتاج المتبعة .[1]

**2- مخاطر تجميد الائتمان:** وهي تحقق عملية ائتمانية رديئة نتيجة عدم سداد العميل للالتزامات في تاريخ الاستحقاق، مما يؤدي إلى تراكم وتجميع المخاطر لفترة أطول. [2]

**3-الخطر القانوني:** يرتبط هذا الخطر في أساسيات بالحالة أو الوضعية القانونية للمؤسسة، وكذا النشاط الذي تمارسه وعلاقتها بالمساهمين ومن بين القواعد التي يجب على البنك مراعاتها حول المؤسسة ما يلي:

- النظام القانوني الذي يحكم المؤسسة: شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة ذات أسهم .....الخ.
- مدى سلطة المسيرين على المؤسسة بمعنى هل لهم الحرية تامة في ابرام عقود القروض ورهن أو بيع ممتلكات المؤسسة، أو لهم سلطة محدودة تتمثل في تسيير المؤسسة فقط؟ !
- السجل التجاري ووثائق الملكية أو الإنجاز.
- علاقة المساهمين مع المسيرين.[3]

[1] فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 201 .

[2] محمد محمود عبد ربه محمد، **مرجع سابق**، ص 54.

[3] عزيزة بن سمينة، **مرجع سابق**، ص 102

**4-مخاطر متعلقة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:** ترتبط هذه المخاطر بالنشاط الذي ينتمي إليه العميل وهي مخاطر مختلفة من نشاط إلى أخر ففي الإنتاج الزراعي هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية في الإنتاج الصناعي بشكل عام، هناك

مخاطر تتعلق بعدم توفر مواد الخام للإنتاج أو تغيير أذواق المستهلكين أو دخول منافسين جدد.[1]

- **المخاطر المتعلقة بالبنك :**

1-**مخاطر السيولة :** هي عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المستحقة بسبب نقص في الموارد المالية الذي ينتج عن إتباعه لسياسة ائتمانية غير عقلانية أو سوء تسيير الموارد المتوفرة لديها يؤدي إلى عدم توافق زمني بين أجال الاستحقاق للقروض الممنوحة وآجال استحقاق الودائع لدى البنك.[2]

2-**مخاطر التشغيل:** يعد الافتقار إلى الرقابة الداخلية وضعف سيطرة الإدارة على مجريات الأمور في البنوك من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية نتيجة للخطأ، والتدليس أو التأخير في تنفيذ القرارات في الوقت المناسب أو ممارسة العمل المصرفي بدون الالتزامات بالقواعد المحددة (مثل تجاوز موظفي الائتمان للسلطات الائتمانية المخولة لهم ) كما تشتمل مخاطر التشغيل أيضا على أخطاء نظم تكنولوجيا المعلومات التي لا توفر المعلومات في الوقت المناسب وبالشكل والدقة المطلوبة. [3]

3-**مخاطر السوق :** هي المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية ومن الأمثلة على مخاطر السوق ما حدث

---

[1]بوزيان الكاملة، **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية، وكالة بسكرة)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015 ، ص 37.

[2]شهبون لامية ، **مرجع سابق**، ص 49.

[3]عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف السياسات المصرفية، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص 196.

في أوروبا الشرقية في الثمانينات من القرن العشرين ، وفي مصرفي الستينات والسبعينات ، وفي الولايات المتحدة والعالم ككل عقب أحداث سبتمبر 2001 .[1]

4-**مخاطر أسعار الفائدة** : وهي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأس ماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة ،

إن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديد لقاعدة الربح ورأس المال بالنسبة للبنك، وكذلك يجب أن يكون هناك فحص شامل لمعرفة الظروف التي يمكن أن يتأثر بها البنك نتيجة التغيرات في سعر الفائدة بالإضافة إلى وجود أنظمة معلومات قادرة على تزويد الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب. [2]

5-**مخاطر أسعار الصرف:** وهو الخطر المرتبط بتقلب أو تدهور أرصدة البنوك، من العملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض.[3]

6-**مخاطر السمعة** : تنجم مخاطر السمعة أساسا من الإخفاق في التشغيل، أو عدم القدرة على التكييف مع القوانين والقواعد والتعليمات المتعارف عليها، وتعد هذه النوعية من المخاطر ذات أثار سلبية على البنوك بشكل خاص نظرا لاعتمادها على ثقة المتعاملين معها.[4]

7-**مخاطر رأس المال** : يمثل رأس المال الركيزة الأساسية لقيام المؤسسة المالية وهي عبارة عن الفرق ما بين الأصول والخصوم في المؤسسة وهو يعتبر أهم الأموال التي يمتلكها أصحاب البنك المؤسسيين والمساهمين سواء عن طريق الأسهم التي يمتلكونها أو الإحتجازات الدورية على شكل احتياطات ومخصصات.[5]

---

[1] منير إبراهيم الهندي، **الفكر الحديث في الاستثمار**، منشأة المعارف، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 2004، ص 50.

[2] Sylvie de coussergues, **gestion de la banque**, edition duand,paris , 1992, p :106.

[3] عبد الحق أبو عتروس ، **الوجيز في البنوك التجارية** – عمليات – تقنيات ، أبوظبي ، 2006، ص 53.

[4] عبد الغفار حنفي، **مرجع سابق**، ص 198.

[5] الأنصاري أسامة ، **الأساليب الحديثة في إدارة المصارف التجارية**، دار القلم ، دبي ، 1995، ص 149.

**المطلب الثالث: أسباب المخاطر البنكية**

يمكن القول أن المخاطر البنكية قد تحدث نتيجة عدة عوامل وأسباب. وفيما يلي سنعرض أهم الأسباب:

1- **عدم التطابق المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض:** إن السبب الرئيسي لعدم تطابق المعلومات هو اختلاف المعلومات والبيانات المقدمة من كلا الطرفين.

فهذا الاختلاف يؤدي بالبنك إلى تقديم دراسات غير خالية من المخاطر، ويقصد بعدم التطابق المعلوماتي بين المتعاملين أن أحدهما يملك من المعلومات أكثر من الآخر، الشيء الذي يصعب من مهمة الوصول إلى إيجاد صيغة تجعل كلا من الطرفين في وضع متساوي، حيث معروف المعلومات المتاحة تسمح لكل منهما التقرير وبشفافية كبيرة يخدم مصالحه.[1]

وهذا الاختلاف ينجم عنه وجود عوامل خارجية وعوامل داخلية : [2]

**1-1-عوامل خارجة عن نطاق البنك، (مخاطر عامة):**

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية اتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- تغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية على المقترضين.

**2-1-عوامل داخلية:**

- ضعف إدارة القرض أو الاستثمار بالبنك، سواء لعدم الخبرة أو لعدم الترتيب الكافي.
- عدم وجود سياسة اقتراضية رشيدة.

---

[1] كندة حليمة أحمد، لوناسي أحسن، **إدارة مخاطر العمليات البنكية وفق مقررات بازل (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، اقتصاد بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار- الجزائر، 2020-2021، ص 10.

[2] بوزيان الكاملة، **مرجع سابق**، ص 35.

- ضعف سياسات التسعير.
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

**2. عدم التزام المقرض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقترض:** كذلك تظهر مخاطر السيولة نتيجة عدة عوامل داخلية وخارجية، منها:

**2-1-العوامل الداخلية** وتتمثل في:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال استحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة نقدية التحول المفاجئ لبعض الالتزامات.

**2-2-العوامل الخارجية،** وتتمثل في:

- الركود الاقتصادي.
- الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.

كذلك تمكن القول أن هناك عدة مسببات تؤدي إلى عدم قدرة العميل على التسديد، فقد ترجع إلى العميل نفسه أو إلى نشاطه، أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة، أو ربما تعود أيضا إلى الغير، والتي يمكن تفصيلها على النحو الآتي: [1]

3- **المخاطر المتعلقة بالعميل:** إن هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل، ومدى ملاءته المالية ووضعه المالي، وبسبب حاجته إلى الائتمان، والغرض من هذا الائتمان.

4- **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:** إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، حيث أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

[1] شهبون لامية، **مرجع سابق**، ص ص 50-51.

5- **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل.

6- **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية، و تطورات السياسية والاجتماعية.

7- **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:** ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم والتحقق من قيام العميل بالإجراءات المطلوبة.

## المبحث الثالث: تسيير مخاطر القروض البنكية .

من أجل اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بتسيير مخاطر منح القروض البنكية لابد من تقييم كافة المخاطر لديها باستمرار وذلك بالاعتماد على التقييم الذي يشمل التحليل المالي والإحصائي بحيث يظهر هذا التقييم جميع النتائج الإيجابية والسلبية وهذا ما يمكن الإدارة من فهم طبيعة المخاطر.

### المطلب الأول: تقدير مخاطر الإقراض البنكية باستعمال أسلوب التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي من أقدم الطرق وأكثرها استخداما في التحليل الائتماني فمن خلاله يستطيع البنك التعرف على المركز المالي للعميل والتالي يبين هذا التحليل مدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.

#### أولا : تعريف التحليل المالي:

يعمل على دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغييرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية

التشغيلية والتمويلية التي تساعد على دراسة وضع المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.[1]

كذلك يعرف على أنه : هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.[2]

**ثانيا: أساليب التحليل المالي:**

من بين أساليب التحليل المالي التحليل بواسطة التوازن المالي :[3]

**1-التحليل بواسطة التوازنات المالية:**

هناك ارتباط وثيق بين التوازن المالي وقدرة المؤسسة بالاحتفاظ على درجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للنفقات النقدية، هذه القدرة ناتجة عن التناقض ين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم تتم الدراسة باستخدام المعلومات المحاسبية والمالية للثلاثة سنوات الأخيرة عل الأقل إذا كانت المؤسسة حديثة النشأة عليها تقديم ميزانيات تقديرية بهدف استخراج مؤشرات أساسية تتمثل في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

**1-1-رأس المال العامل:** يعرف على أنه الفائض في الأموال الدائمة على الأصول الثابتة أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يمكن توجيهه لتمويل الأصول المتداولة وبحسب كما يلي:

---

[1] منير شاكر محمد إسماعيل، وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،الأردن،2005، ص 12.

[2] غالمي العالية، **التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي**، الجلفة، العدد الأول، 2018، ص 166.

[3] سالمي فيصل، **تقدير مخاطرة وفق الطرق الإحصائية تطبيق لطريقة البنك الوطني الجزائري**، وكالة تبسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة الشيخ العربي التبسي، جامعة تبسة، 2010- 2011، ص ص43-44.

- **من أعلى الميزانية:** ر م ع: الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.
- **من أسفل الميزانية:** ر م ع: الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل.

وعليه عند حساب **ر م ع** توجد 3 حالات:

- **ر م ع > 0:** معناه أن المؤسسة بالإضافة إلى تغطية لأصولها الثابتة بجزء من أموالها الدائمة والباقي يمثل فائض لتمويل الأصول المتداولة
- **ر م ع < 0:** يعني ذلك أن الأموال الدائمة لم تكن كافية لتمويل الأصول الثابتة ما يجبر المؤسسة على تكملة الجزء الناقص بواسطة مصادر قصيرة الأجل.
- **ر م ع = 0:** في هذه الحالة تم تغطية الأصول الثابتة الأصول الدائمة أكملها وعليه تجد المؤسسة نفسها عند الحد الأدنى للتوازن المالي، لان الأصول المتداولة تم تغطيتها الديون قصيرة الأجل

**1-2-احتياجات رأس المال العامل:** ينبغي على المؤسسة في دورة نشاطها أن تغطي مخزوناتها وحقوقها

احتياجات الدورة الديون القصيرة الأجل " موارد الدورة " وإذا كان هناك فرق موجبا بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن الدورة الواحدة وهذا يسمى باحتياجات رأس المال العامل[1].

وبالتالي يمكن القول أن **ا ر م ع** يمثل فائض الاحتياجات الدورية عن الموارد الدورية أي أن:

- **إ ر م ع** =احتياجات دورية – موارد دورية
- **ا ر م ع**= (قيم الاستغلال + قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

من هنا فاحتياجات **ر م ع** تعطي صورة واضحة عن مدى قدرة المؤسسة على موجهة التزاماتها في أي لحظة خلال دورة الاستغلال.

[1] **نفس المرجع السابق** ، ص 45.

**1-3-الخزينة:** يمكن تعريفها بأنها مجموع الأموال ا في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ السائلة خلال دورة

- ✓ **الخزينة** = ر م ع – ا ر م ع

= القيم الجاهزة – تسبيقات بنكية

وعليه تكون الخزينة إما موجبة أو سالبة أو معدومة.

- ✓ **خزينة موجبة:** يمكن القول أن للمؤسسة توازن مالي جيد، وهذا لا يعني أنها مصدر قوة للمؤسسة بل قد تعني تعطيل قسم من رأس مالها وهو مؤشر لسوء التسيير
- ✓ **خزينة سالبة:** يعني أن المؤسسة تعاني من عدم توازنها المالي.
- ✓ **خزينة معدومة:** وهي الوضعية المثلى للخزينة، لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

**2- التحليل بواسطة النسب المالية:**

هي عبارة عن مجموعة من النسب تسعى إلى دراسة العلاقة ين عناصر القوائم المالية بعضها البعض بهدف الوصول إلى بعض المؤشرات التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارهم الاستثماري.[1]

- تصنيف النسب المستعملة من طرف البنوك إلى:[2]

**2-1- نسب الهيكلة:**

[1] محمد عبد الحميد عطية، **الاستثمار في البورصة – سوق المال – التحليل الأساسي – التحليل الفني – أدوات التحليل المالي – مؤشرات أداء السوق – اتجاهات الأسعار محفظة الاستثمار**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، القاهرة 2011، ص 182.

[2] سالمي فيصل، **مرجع سابق**، ص ص 46- 47.

عموما تعبر عن مدى وزن كل عنصر من عناصر الميزانية المالية بالنسبة لمجاميع الأصول والخصوم، حيث تقوم المؤسسة بمقارنة هذه النسب المثلى ونذكر:

**2-1-1- النسب المتعلقة بالأصول:** تهدف إلى إظهار الإمكانيات المتوفرة لدى المؤسسة.

- ✓ **نسبة الأصول الثابتة** = مجموع الأصول الثابتة / مجموع الأصول
- ✓ **نسبة الأصول المتداولة** = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الأصول
- ✓ **قيم الاستغلال** = مجموع قيم الاستغلال / مجموع الأصول
- ✓ **نسبة القيم القابلة للتحقيق وقيم جاهزة** = مجموع (ق ق ت + ق ح) / مجموع الأصول

**2-1-2- النسب المتعلقة بالخصوم:** تظهر لنا مدى استقرار المؤسسة من خلال اعتمادها على الأموال الخاصة ودرجة ارتباطها بمصادر مالية خارجية:

- **نسبة الأموال الخاصة** = أموال خاصة / مجموع الخصوم
- **نسبة الديون المتوسطة وطويلة الأجل** = مجموع د ط أ / مجموع الخصوم
- **نسبة الديون قصيرة الأجل**= مجموع د ق أ / مجموع الخصوم

**2-2- نسب التمويل:**

توضح مدى تمويل المؤسسة لاستثمارها بأموال خاصة:

- ✓ **نسبة التمويل الدائم** =أموال دائمة / أصول ثابتة

تبين مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة. يفضل أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد وبالتالي تحقق رأس مال عامل إيجابي يساعدها على تغطية احتياجاتها

- ✓ **نسب التمويل الذاتي** = أموال خاصة / أصول ثابتة، توضح مدى تغطية الأصول الثابتة الأموال الخاصة للمؤسسة، يستحسن أن تكون أكبر من 2/1

**2- 3-نسب الاستقلالية:**

- ✓ **نسب الاستقلالية المالية** = أموال خاصة / مجموع الديون، تبين مدى تغطية المؤسسة لديونها بواسطة الأموال الخاصة، تفضل أن تكون محصورة بين 1و 2
- ✓ **نسبة التمويل الخارجي** = مجموع الديون / مجموع الخصوم، تعبر عن مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل وتفضل أن لا تزيد على ½.

**2-4-نسب السيولة:**[1]

- ✓ **نسبة السيولة العامة** = أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل مدى تغطية المؤسسة لديونها قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة وهي قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة ويفضل أن تزيد على الواحد.
- ✓ **نسبة السيولة المحددة** = **(**قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة**)** / د ق أ، تزداد أهمية هذه النسبة كلما كانت مخزونات المؤسسة تتميز بدوران بطيء وتعتبر نسبة كافية في حدود ½.
- ✓ **نسبة السيولة الفورية** = قيم جاهزة / د ق أ، تزداد أهمية هذه النسبة بزيادة احتمال عدم إمكانية المؤسسة على تحويل حقوقها إلى نقديات، وعموما تكون في حدود0,3
- ✓ نسبة **دوران المخزونات " مؤسسة تجارية "** = تكلفة شراء البضائع المباعة / متوسط المخزون، تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال.
- ✓ **مدة تصريف المخزونات " مؤسسة تجارية "**= 360 يوم / نسبة دوران المخزونات تقيس عدد الأيام التي تقضيها المؤسسة لصرف مخزونها والحكم على الطريقة المستعملة في تسيير المخزونات.
- ✓ **نسبة دوران الحقوق على الزبائن**= رقم الأعمال / مجموع الحقوق الزبائن تبين هذه النسبة سرعة ائتمان ديون العملاء.
- ✓ **مدة دوران الحقوق على الزبائن** = 360 يوم / نسبة الدوران لحقوق الزبائن.

[1] الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2001،ص 148.

- تعبر عن المدة التي يقضيها الزبائن لتسديد ديونهم للمؤسسة ومن مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المهلة أقصر ما يمكن حتى تتمكن من تحويل حقوقها إلى سيولة بأسرع وقت ممكن

✓ **نسبة دوران ديون الموردين** = مشتريات سنوية / (حـ/ الموردين + حـ / أوراق الدفع).

- تبين هذه النسبة عدد مرات التي تجدد فيها المؤسسة الديون التي عليها نحو موردها.

✓ **مدة دوران ديون الموردين** = 360 يوم / نسبة دوران ديون الموردين وهي المهلة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تسدد المستحقات التي عليها

**2-5- نسب المردودية:**[1]

والهدف منها إجراء تقييم لنتيجة المؤسسة مقارنة بالوسائل المستعملة المالية البشرية لمدة زمنية معينة.

✓ **نسبة المردودية المالية** = الربح الصافي / الأموال الخاصة ستسمح بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على إيجاد أموال جديدة، وهو مؤشر هام لمستقبل المؤسسة.

✓ **نسبة المردودية الاقتصادية** = الربح الصافي / مجموع الأصول تعطى هذه النسبة صورة واضحة عن كفاءة المؤسسة ومدى ربحية مجموع أصولها.

✓ **نسبة مردودية النشاط:** تتمثل فيما يلي:

➢ **نسبة الهامش الإجمالي** = الهامش الإجمالي / رقم الأعمال خارج الضريبة ستسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة يستحسن أن تكون مرتفعة.

➢ **نسبة القيمة المضافة** = القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الضريبة تستعمل لدراسة مرد ودية المؤسسات الإنتاجية لان القيمة المضافة نأخذ يعين الاعتبار معطيات عوائد الإنتاج وتكاليفه.

[1] سالمي فيصل ، مرجع سابق ،ص ص49-40.

- **نسبة ربحية الاستغلال** = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال خارج الضريبة تعبر عن مدى تحقيق المؤسسة لفائض مالي من خلال نشاطها، ومن أجل رفع هذه النسبة يجب على المؤسسة مراجعة تكاليف مستخدميها ومصاريفها المالية.
- **نسبة الربحية الصافية** = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة تستعمل لمعرفة الوضعية التنافسية للمؤسسة من خلال مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط معها في نفس القطاع.

## المطلب الثاني: تقدير مخاطر الإقراض البنكي بتقنية القرض التنقيطي.

يعتبر القرض التنقيطي من أهم الطرق الكمية والإحصائية المستعملة في البنوك والتي يمكن من خلالها تحديد مستوى خطر القرض.

**أولا : تعريف طريقة القرض التنقيطي** CREDIT SCORING : هي آلية تستخدم في اختيار المؤسسات وتعتمد أساسا على التحليل المالي الإحصائي تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة أوجه الخطر انطلاقا من عملية تمثيلية.[1]

التنقيط هي طريقة إحصائية لتحليل الأوضاع المالية للمؤسسة المقترضة لمعرفة العاجزة من السليمة، وهذا بفضل مؤشر يسمى النقطة (NOTE SCORE) وهذا الأخير يحسب بواسطة طرق مستمدة من تحليل المعطيات أوالاقتصاد القياسي باستعمال المتغيرات الأساسية للمظهر العام للزبون ، وهذا كله من أجل التنبؤ بمخاطر القروض الممنوحة ومحاولة تقليلها.[2]

[1] بن جلول خالد، **استخدام الأساليب الإحصائية الكمية في تسيير مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة طريقة القرض التنقيطي scoring على عينة زبائن القرض الشعبي الجزائري**، حوليات جامعة بشار ،الجزائر،المجلد4، العدد 2، ص 203.

[2] ياسين العايب، **استعمال طريقة القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر2007– 2008، ص 34.

كما يعرف أيضا على أنها آلية للتنقيط ، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها ، وظهرت هذه التنقية لتصنف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي ، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينيات من القرن الماضي ،وهي اليوم معروفة لدى سائر مطيقي مالية المنظمات : محللين ، منظمات قرض وخبراء محاسبيين.[1]

وتمر **عملية التنقيط** بمراحل أساسية هي:

1- **تشكيل قاعدة المعطيات وتتمثل في:**[2] تشكيل قاعدة المعطيات أو بمفهوم آخر المعاينة من أهم مراحل إعداد النموذج إذ يتم خلالها سحب عينة بصفة عشوائية من المجتمع المستهدف نظرا لعدم إمكانية دراسته كله، ولكن يجب أن تكون العينة ممثلة تمثيلا حيدا للمجتمع، بحيث تكون النتائج المتحصل عليها عند استعمالها قابلة للتعميم.

ولتحقيق ذلك يتطلب لسحب العينة شروط معينة تتمثل في مايلي:

يجب أن تكون غنية بالمعلومات الكمية والكيفية واحتوائها على مختلف أصناف المجتمع أي أنها تشمل المؤسسات السليمة والعاجزة على حد سواء إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة لأنه لا يمكن للنموذج إعطاء نظرة حقيقية عن المجتمع إذ اخذ بعين الاعتبار القروض الممنوحة فقط وبعد سحب العينة تتطلب الدراسة تكوين العينات الجزئية التالية:

**1-1-عينة الإنشاء:** ويتم من خلالها تشكيل مختلف دوال التنقيط.

---

[1] قارة سامي، **دور طريقة القرض التنقيطي في تسهيل الدراسة المالية لمنح القروض البنكية**، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، وكالة المسيلة، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد2، ص 428.

[2] محمد عيادي، **القرض التنقيطي وتحليل الشبكات الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 5، 2012، ص ص 95- 96.

**1-2- عينة الإثبات:** وهي العينة التي تقيد في التأكد من النتائج المتحصل عليها وتسمح بدراسة مدى نجاعة دالة التنقيط على عناصر لا تنتمي لعينة الإنشاء.

**1-3- عينة التنبؤ:** وهي التي تسمح بمراقبة فعالية النموذج في الفترة المستقبلية.

**2-التحليل التمييزي:** هو التقنية الإحصائية المعتمد عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييم، ويتم إقصاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح القرض (باستعمال برامج الإعلام الآلي) بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب) والمستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة. [1]

وهنا يستعمل التحليل التميزي لدراسة مجتمع مكون من عينة من ملفات طلب القرض تمت معالجتها من طرف البنك وتتكون هذه العينة من مجموعتين هي :[2]

- مؤسسات سليمة (التي سددت مستحقاتها)
- مؤسسات عاجزة (التي لم تسدد ما عليها من الالتزام سواء بصفة كلية أو جزئية فأي تأخير في التسديد يعني تكاليف أخرى زائدة.

وتمر **عملية التحليل التمييزي** المراحل الموالية :[3]

## 2-1- تحديد متغيرات النموذج:

كخطوة أولى للتحليل التمييزي ، يلجأ البنك إلى فرز كل المعلومات الموجودة في ملفات زبائنه ويتم ترجمة تلك المعلومات الموجودة في ملفات زبائنه ويتم ترجمة تلك المعلومات إلى متغيرات تنقسم بين صنفين ، يتمثل الصنف الأول في المتغيرات الكمية التي لها صفة رقمية وتظهر في شكل نسب مالية ، أما الصنف الثاني فإنه يتمثل في المتغيرات الكيفية التي لا

[1] Mireille bardos, **analyse dixriminante (application-risque_et xoring financier)**, edition dunod,paris,2001, p 4.

[2] محمد عبادي، **مرجع سابق**، ص 67.

[3] بن عمر خالد، **تقدير القرض البنكي وفق طريقة التنقيط، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، دراسات اقتصادية، العدد 13،ص ص 66- 67

يمكن في الغالب إيجادها على شكل أرقام وإنما هي نوعية كقطاع النشاط والشكل القانوني للمؤسسة وتتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية عن طريق تقنية خطوة بخطوة (stepwise) والتي تعمل انطلاقا من انحدار خطي متعدد الأبعاد يشمل كل المتغيرات الكمية والكيفية وذلك لتشكيل التابع z.

مبدأ هذه التقنية يقوم على اختيار المتغيرات واحدة بواحدة، حيث يحتفظ كمتغيرة أولى وبالتالي تعطي أكبر معامل ارتباط مع التابع، وتنجز بعد ذلك اختبار( student) لإحصاء كل المتغيرات المستقلة مع التابع وعدم إدماج المتغيرات المختارة سابقا ، وتعمل هذه التقنية بصفة دورية إلى أن يتم تحديد كل متغيرات النموذج النهائية.

**2-2- تحديد صيغة النموذج وحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة:**

في هذه الخطوة يتم ربط كل متغير من المتغيرات المختارة لبناء النموذج بمعامل يسمى معامل الترجيح، حيث يعبر ذلك المعامل مدى دلالة المتغير المرتبط به على الملاءة المالية للمؤسسة، وبعد تحديد قيم المعاملات المرتبطة بمتغيرات النموذج، يمكن وضع دالة التنقيط في الشكل الاتي:

$$Z = \sum \alpha i \ . Ri + \beta$$

Ri: النسب أو المتغيرات المختارة لبناء النموذج.

Ai: معامل الترجيح.

B: ثابت.

**2-3- تحديد النقطة الحرجة:**

بعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، يجب على البنك تحديد النقطة الحرجة التي تمثل النقطة الفاصلة بين قراري الرفض والقبول.

حساب النقطة النهائية يكون كالاتي:

$$Z = \frac{(n_0 z_0 + n_1 z_1)}{n_0 + n_1}$$

$Z_0$ : متوسط نقاط $n_0$من المؤسسات العاجزة.

$Z_1$: متوسط نقاط $n_1$ من المؤسسات السليمة.

بعد تحديد النقطة الحرجة يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية ولها والنقطة الحرجة وذلك كما يلي:[1]

مؤسسات سليمة وهي المؤسسات التي تكون نقطتها النهائية أكر أو تساوي من النقطة الحرجة.

### 2-4-اختبار دقة النموذج:

لا يمكن استعمال نموذج التنقيط الذي تم التوصل إليه في الخطوة السابقة إلا بعد اختبار دقته ومعرفة مدى قدرته على تصنيف المؤسسات الى أقسامها الأصلية، الأمر الذي يتطلب حساب مؤشر أساسي يسمى بنسبة التصنيف الصحيح ولإجراء ذلك يتم الاستعانة بالجدول التالي:

**جدول رقم(1-1) : جدول معدلات التصنيف الصحيح.**

| تصنيف المؤسسات حسب حالتها | تصنيف المؤسسات حسب | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | مؤسسات سليمة | مؤسسات عاجزة | |
| مؤسسات سليمة | A | B | $N_1 = a + b$ |
| مؤسسات عاجزة | C | D | $N_2 = c + d$ |

**المصدر: بن عمر خالد، نفس المرجع السابق، ص 68.**

[1] **نفس المرجع السابق** ، ص 68

حيث:

- ✓ نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة هي:

$$T_1 = a / N_1$$

- ✓ نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات العاجزة هي:

$$T_2 = b / N_2$$

- ✓ نسبة التصنيف الصحيح لإجمالي المؤسسات هي : [1]

$$T = (a + b)/(N_1 + N_2)$$

**2-5-استعمال نموذج التنقيط في القرارات المستقبلية:**

بعد التأكد من صلاحية دالة التنقيط وتحديد النقطة الحرجة الفاصلة بين قراري الرفض والقبول، يقوم البنك عندئذ بدراسة طلبات القروض الجديدة وذلك في ظل النتائج المتحصل عليها من التحليل التمييزي، وتوضع هذه الطريقة في خدمة المسؤولين.

عن تحليل المخاطرة عند كل طلب جديد للإقراض، فكل عميل له نقطة نهائية أكبر من النقطة الحرجة يقبل طلبه ويمنح له القرض أما العميل الذي لديه نقطة نهائية أصغر من النقطة الحرجة فإنه يعتبر كزبون عديم الملاءة المالية ويرفض طلبه.

وبالتالي فإنه تسمح نتائج تحليل ملفات طل الإقراض وفق طريقة التنقيط باتخاذ قرار منح القرض أو عدمه دون تردد.

[1] نفس **المرجع السابق**، ص 69.

## المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة لمواجهة خطر الإقراض.

نظرا لتشعب المخاطر المرتبطة بعملية الإقراض فإن البنوك تبذل عنايتها لهدف تحديد الاخطار بالنسبة لكل قرض ومحاولة التحقيق من آثارها قدر الإمكان ، وذلك بوضع الضوابط التي تحمي أموال البنوك عن طريق:[1]

1- **دعم أنظمة العمل:** لاشك أن الدراسة الواعية للقروض المطلوب منحها من حيث تقييم المراكز المالي للمقترض على الوفاء والغرض من تمويل ومصادر سداد أو الضمانات المقدمة هي الأساس في تحليل المخاطر ومحاولة السيطرة عليها، ثم تأبى بعد ذلك عملية متابعة القروض حتى تمام السداد بهدف اكتشاف أية عقبات تؤثر في قدرة المدين على الوفاء واتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن حفاظا على حقوق البنك.

إن نجاح البنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وتنفيذها على نحو مرضي، وتفادي أخطاء العاملين بالبنك سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة يرتهن أساسا بسلامة أنظمة العمل وبمدى كفاية الرقابة الداخلية ويتحقق الوصول لذلك بمراعاة الآتي:

- تحديد اختصاصات اعتماد التسهيلات الائتمانية بدقة.
- تجزئة العمل إلى مراحل وعدم التركيز بمسؤولية إنجاز عملية بكافة حلقاتها في شخص واحد.
- وضع التنظيم الداخلي على النحو يشمل اكتشاف أي خطأ أو تلاعب بطريقة تلقائية.
- الاحتفاظ بسجلات وملفات ائتمانية منتظمة والعمل على تحديد الاستعلامات عن المدنيين بصفة دورية.
- المراجعة المستمرة لمراكز المدنيين والضمانات، ومدى التنفيذ وفق للشروط الصادرة في شأنها.

2- **الحد من التوسع الائتماني:** يؤدي التوسع الائتماني إلى تحقيق المزيد من الأرباح وتحمل في نفس الوقت المخاطر التضخمية بالسيولة الواجب توافرها، أو تعويض البنك

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النفود و البنوك**، الدار الجامعية الاسكندرية،2007 ،ص ص 161-165

لخسائر إذا لم تتوافر في بعض التسهيلات اعتبارات الأمان ومن ثم يتعين أن يضع البنك لنفسه حدوث قصوى لقروضه آخذا في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية مع مراعاة تنويع الضمانات المقبولة للحد من المخاطر المرتبطة بالضمان، وكذا عدم التركيز في تمويل أنشطة اقتصادية معينة وعدم تركيز السلة الائتمانية.

3- **اقتسام المخاطر مع الغير:** وذلك عن طريق المساهمة بحصص مناسبة في عديد كبير من القروض بالتعاون مع بنوك ومؤسسات مالية بمفرده في حالة عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته، وبالتالي نقل المخاطر إذا ما وزع البنك القدر الذي كان في استطاعته تقديمه لمقترض واحد من عدد المقترضين تتنوع أنشطتهم وتتفاوت ظروفهم

4- **الحصول على الضمانات:** قد يرى البنك مطالبة المقترض بتقديم بعض الضمانات لتدعيم مركزه المالي، فقد يبين أنه على الرغم من قدرة المنشأة على تحقيق الربح ونجاحها في أعمالها إلا أن رأسماله غير مناسب مع حجم نشاطها ومن ثم يشترط البنك أن يقدم للعميل ضمانا مناسب حتى يكون جدير لمنح القرض.

5- **التأمين على الضمانات:** تحاول البنوك تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين والتي قد ينتج عن هلاكها أو فقدانها جزئيا أو كليا منها السرقة، الحريق، الخيانة والتلف ..... الخ

من ثم تطالب المقترضين التأمين على الضمانات لصالحها، أو يقوم البنك بإجراء التأمين وتحميل المقترض، بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة تأمين.

**5-1-التأمين الائتمان:** وله عدة صور يمكن إيضاح أهمها على النحو التالي:

**5-2-التأمين ضد إعسار المدينين:** قد يتطلب كضمان لإقراض البنك العملاء تقديم العملاء تقديم العميل وثيقة تأمين لصالح البنك لتغطية مخاطر عدم السداد وتقوم شركات التأمين بإصدار نوعين من الوثائق أولهما شاملة لتغطية عمليات البيع الأجل التي بعقدها المؤمن له من كافة المشترين، وثانيهما وثيقة حسابية مدنية معينة بالذات.

**5-3-التأمين على الكمبيالات:** تعتبر من مهام بيوت الخصم القيام بعمليات خصم الكمبيالات وضمان دفعها في ميعاد الاستحقاق غير أن ببعض شركات التأمين قد تقوم أحيانا بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات أو السندات الأذونات والمخصومة لدى البنك أو المقدمة له كضمان قرض.

**5-4-تجميع مخاطر الائتمان:** لما كانت البنوك تعاني في منح الائتمان لبعض العملاء بما يجاوز مقدرتهم المالية نتيجة لعدم معرفة كل بنك بالتزامات عميلة تجاه البنوك الأخرى فقد اتجهت النظم المصرفية في كثير من الدول إلى إيجاد نوع من التعاون بين البنوك يتمثل في إنشاء هيئة مركزية تقوم بتجميع التسهيلات التي يحصل عليها كل مقرض من الجهاز المصرفي.

## خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على القروض البنكية و مخاطرها وطرق تسييرها لذلك يمكننا القول أن القروض البنكية بجميع أنواعها تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية فهي تمثل التمويل اللازم لمختلف المشاريع الاقتصادية.

إلا أن عملية منح القروض مرتبطة بالعديد من المخاطر كالمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، مخاطر التشغيل .....الخ الناتجة عن عدة أسباب اقتصادية سياسية ،واجتماعية ومنها ما هو مرتبط بنشاط السوق.

لذلك يسعى البنك لتقييم وتقدير الخطر باستعمال عدة طرق كلاسيكية كالتحليل المالي أو طرق حديثة كطريقة القرض التنقيطي وتقليلها قدر المستطاع من خلال عدة إجراءات أهمها الحد من التوسع الائتماني والحصول على الضمانات الكافية وتأمينها لمنح القرض و متابعة القرض.

# الفصل الثاني

**تمهيد:**

تعتبر عملية منح القروض من العمليات الأساسية التي يعمل على إنجاحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من خلال الالتزام بمسؤولياته اتجاه الأطراف المتدخلة في كل عملية إذ هو من احد البنوك التجارية الأكثر نشاطا في منح القروض و الاستثمار في القطاع الفلاحي.

و سنسلط الضوء أكثر على الاقراض البنكي لما يتمتع بالثقة التي يمنحها البنك للعميل،ولما يقدمه من فرص جديدة لتنمية النشاط الفلاحي على وجه الخصوص ،من خلال قيام البنك بإتاحة مبلغ معين من المال للعميل لاستخدامه لغرض معين خلال فترة زمنية محددة مقابل عائد مالي محدد ووفق شروط متفق عليها .

ومن خلال هذا الفصل التطبيقي سنحاول توضيح هذه العناصر التي سبق ذكرها مع دراسة تطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية – ونبين من خلاله أهم الأمور التي تعرضنا لها خلال فترة التربص وذلك في مصلحة التجارة الخارجية أين يتم دراسة ومنح القبول لملفات منح الائتمان البنكي، وفي إطار هذا الفصل سنتطرق الى ثلاث مباحث أساسية كما يلي:

- **المبحث الأول: بطاقة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.**
- **المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لنموذجين من القروض وخطوات منحها – القرض الايجاري وقرض التحدي –**
- **المبحث الثالث: متابعة سير تقنية منح القرض وتسيير مخاطره.**

## المبحث الأول: بطاقة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية الأخرى مؤسسة اقتصادية تسعى إلى تحسين العلاقات مع الزبائن الذين تأثروا بالتقلبات الاقتصادية ، وكذلك التقلبات الناتجة من تغير هياكل التنظيم البنكي ،كما انه يهدف إلى تحسين مردود يته ، وذلك عن طريق الحصول على موارد جديدة لاستعمالها في القروض واقتراح قروض أخرى لتخدم رغبة و قدرة العميل و لتساعد على الرفع من أداء البنك .

### المطلب الأول: نشأة البنك ووظائفه

نختصر مراحل نشأة البنك فيما يلي:[1]

**<u>أولا :</u> نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** : بنك الفلاحة و التنمية الريفية ينتمي إلى القطاع العمومي في 17جمادى الأولى 1402الموافق ل 13 مارس 1982، وفقا للمرسوم رقم 82-1069 تخصصه تمويل الأنشطة الفلاحية و التقليدية العامة و تطوير القطاع الفلاحي و العام الريفي ،كما انه مؤسسة مالية اقتصادية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ،ولقد جاء إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية على واقع إصلاحات المنظومة البنكية و البنوك التجارية التي تسعى إلى تحقيق اكبر ربح ممكن ،و نظرا للأهمية التي يتصف بها البنك فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر و الدخول في المنافسة وكما أن البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة المتعلقة بإدارة البنوك و نظام القروض ،في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري ، يشغل البنك حوالي 7000 عامل ما بين إطار و موظف ، نظرا لكثافة الشبكة وأهمية تشكيلته البشرية .

[1] معلومات مقدمة من طلرف رئيس مصلحة تجارة الخارجية بالوكالة

**تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية** :هو مؤسسة مالية وطنية شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري ،لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضى المرسوم رقم 82-106 أوكلت له المهمة التكفل بالقطاع الفلاحي و المشاركة في تنمية القطاع الزراعي و ترقية الريف ، ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته بدءا بتدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته 269 وكالة منها 6 رئيسية و 31 فرع سنة 1985 إما في يومنا هذا أصبح عدد وكالاته 321 وكالة و 39 مجمع جهوي موزعة عبر التراب الوطني بالإضافة إلى نظام معلومات جديد لمزيد من الأمان ، السهولة ، الفعالية و السرعة.

**ثانيا: وظائف ومصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المدية –**

وتتمثل وظائف هذه الوكالة في:[1]

1.**مصالح الاستغلال:** تعمل هذه المصالح على تسيير موارد البنك والمحافظة عليا وعموما:

- جمع الموارد وتوزيع القروض وتحصيل المستحقات من الزبائن.
- دراسة كل الإجراءات القانونية التي يمكن أن تربط الزبون بالبنك.
- جمع وتسيير موارد واستخدامات البنك.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من المر دودية للبنك.
- الحماية والمحافظة على فوائد وصورة ومكانة البنك.

**2.مصالح الزبون:**

تهدف هذه المصالح أساسا إلى خدمة الزبائن وتلبية مختلف طلباتهم وعموما تقوم هذه المصالح:

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة التجارة الخارجية بوكالة المدية

–تسيير عملية الأوراق التجارية والأوراق المالية .

–التحويلات لصالح الزبائن.

–تقديم بطاقات السحب والصكوك.

–ترقية و تطوير نوعية الخدمات المقدمة للزبائن باستمرار.

**3.مصالح التسيير:** تعمل هذه المصالح على تجسيد السياسة العامة للبنك ومخططه الاستراتيجي على ارض الواقع وذلك من خلال مصلحتين:

**1.3مصلحة المحاسبة والمراقبة الحسابية:** تقوم هذه المصلحة بتسيير مراقبة حسابات البنك

**2.3مصلحة التعاملات الخارجية:** تعمل على تسيير مختلف العمليات المتعلقة بالتعاملات الخارجية وتقوم بتقديم الخدمات الخاصة بالمستوى الدولي وإجراء عمليات المقاصات عن بعد

وتعتبر هذه المصلحة صلب دراستنا لأنها المصلحة المكلفة بمتابعة وتسيير عمليات منح القروض البنكية بكل أنواعها كما تسهر مصالح التسيير على مايلي:

- التعريف بالبنك داخليا وخارجيا.
- اكتشاف الأخطاء وتقييمها واقتراح تفاديها في المستقبل.
- تطوير الاتصالات الداخلية والخارجية باستعمال الوسائل المتطور.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر الهيكل التنظيمي احد الركائز الاساسية في تشكيل اي منشاة، حيث سنعرض مكونات الهيكل التنظيمي المختلفة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :[1]

[1] اعتمادا على وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية

**الشكل رقم (2–3):** الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية (مسجد النور)




**المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وثائق داخلية (هيكل الوكالة إلى غاية 2023)**

**1-شرح المخطط:** تتمثل أهم مصالح البنك فيما يلي:

- **المدير:** هو قمة ورأس الهرم الإداري وهو أيضا بمثابة العمود الفقري للوكالة التابعة للمجمع و ذلك من خلال التعليمات و الأوامر و التوجيهات المقدمة من طرفه وله الحق في الإشراف على كل المصالح الآتية الذكر.
- **الأمانة:** ومكانه بجانب مكتب المدير مباشرة وذلك لتسهيل مهامه للقيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير.
- **رئيس مصلحة التعاملات السريعة:** هي جزء من البنك المخصص لتسهيل و تسريع عمليات التعامل المالي، وهذا باستخدام التكنولوجيات الحديثة، مثل الدفع الآلي و التحويل السريع بين الحسابات البنكية. تتكون هذه المصلحة من ثلاث شبابيك هي:
  - شباك خاص بسحب و إيداع الأموال أكثر من 10 000.00 دج
  - الخزينة وشباك خاص بسحب الأموال وإيداع الأموال أكثر من 100 000.00 دج
  - شباك خاص بسحب وإيداع العملة الصعبة وتبديل الأموال
- مشرف المكاتب الخلفية: يقوم بإدارة وتنظيم أعمال المصالح التابعة له، وهذا يشمل إدارة الوثائق و السجلات، وتنظيم جدول الأعمال، كما يشرف على أداء الموظفين في المصالح التابعة له، وضمان تنفيذ المهام بكفاءة، وفقا للسياسات و الإجراءات المعمول بها.و المصالح التابعة له:
  - ✓ مصلحة القروض
  - ✓ مصلحة التجارة الخارجية
  - ✓ مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات
  - ✓ مصلحة التحويلات وغرفة المقاصة
  - ✓ مصلحة الرقابة الداخلية اليومية

- **مشرف المكاتب الأمامية:** هو الذي يقوم بإدارة عمليات خدمة العملاء وضمان تقديم خدمة عالية الجودة للعملاء، يشرف على فريق الموظفين، ويضمن تطبيق سياسات البنك

وإجراءاته.كما يتعامل مع المشاكل و الاستفسارات التي يواجهها العملاء و يحلها بشكل فعال وتتكون من ثلاث شبابيك وهي :

- ✓ المكلفون بالزبائن (الأفراد)
- ✓ المكلفون بالزبائن (المؤسسات)
- ✓ شباك خاص بالصرفة الإسلامية

## المطلب الثالث: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل هذه الخدمات فيما يلي:[1]

- ✓ **حساب إيداع لأجل:** هو حساب غير مقيد بسندات بنكية وموجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين يفتح خاصة بصفة اسمية:
- ✓ **حساب الأموال بالعملة الصعبة:** توضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العامة للبنك
- ✓ **حساب الأموال بالعملة المحلية:** يقدر المبلغ 10000 دينار جزائري على الأقل بمعدل فائدة ثابت تدفع في أخر المدة الزمنية المحددة من طرف البنك.
- ✓ **سند الصندوق:**إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين بصفة رسمية و المبلغ الأدنى يقدر ب 10000 دج بفائدة متغيرة .
- ✓ **بطاقة البدر:** تسمح لصاحبها بالسحب نقدا عن طريق موزعات أوتوماتكية متواجدة عبر كامل الوكالات على التراب الوطني وتتمثل مزايا هذه البطاقة فيما يلي:
  - تسهيل عملية السحب
  - فسح لصاحبها السحب 24 ساعة حق الأعياد وأيام العطلة

[1] اعتمادا على تصريحات رئيس قسم التجارة الخارجية يوم 31ديسمبر2023 على الساعة 14:20.

- تجنب الانتظار في شباك البنك.
- بنك البدر يسهل تغيير الحساب عن بعد
- المعالجة عن بعد للعمليات البنكية في وقتها الحقيقي
- دفتر التوفير لبنك البدر في إطار تشجيع الادخار و التوفير يفتح البنك للأشخاص دفاتر تسجل فيها كل عمليات السحب و الإيداع تمويل الاستثمارات وذلك كما يلي:

✓ **تمويل قطاع الصيد البحري:** يمول قطاع الصيد البحري و تربية الأسماك في شكل قروض متوسطة الأجل (7سنوات)و بفائدة تقدر ب 6.5% سنويا .

✓ **تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات:** كالصناعات الصغيرة،التجارة ،ويكون تمويل هذه الاستثمارات في شكل قروض تقدم لمدة ثلاث سنوات .

✓ **تمويل قطاع الصحة:** يمول بنك البدر الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل الصيدليات وذلك في شكل قروض لمدة خمس سنوات بمعدل 5%

✓ **تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بالتطوير الريفي:** وتتمثل في تمويل قطاع النقل وتدعيم مشروع تربية الحيوانات وما يرافقها.

## المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لملف قرضين وخطوات منحهما – القرض الايجاري و قرض التحدي –

تعد القروض اهم استخدامات بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– على الاطلاق الا ان الاهمية معطاة لها تنصب اساسا على عملية منحها وبتالي الاجراءات المتبعة لتحويل البنك الى دائن و عملية الى مدين ومن اجل هذا خصصنا هذا المبحث من اجل دراسة تحليلية للإجراءات منح القروض ميدانيا بنك الفلاحة والنمية الريفية –وكالة المدية –،متبوع بدراسة حالة فعلية للقروض منحت من طرف الوكالة لاحد العملاء من اجل التعرف على طبيعة الوثائق المطلوبة وكافة الاجراءات الاخرى .

## المطلب الأول : شروط الاستفادة من القرضين من طرف وكالة المدية

هناك نوعين من القروض، قروض الاستغلال وأخرى للاستثمار

**1- قروض الاستغلال:** هي قروض قصيرة الأجل موجهة لتمويل المشاريع الفلاحية وتربية الدواجن الزراعة،ومن بين هذه قروض الاستغلال – قرض الرفيق –

**2- قروض الاستثمار:** هي قروض متوسطة إلى طويلة الأجل تكون بين طرفين (البنك والمقترض) وهي من القروض التي سلطنا عليها دراستنا وقمنا بتربص لدى الوكالة وهما

**2-1-قرض التحدي:** هو قرض موجه للاستثمار الفلاحي مدعوم جزئيا من الدولة، ومحل هذا القرض يكون موجه لإنشاء مستثمرات فلاحيه واستغلال الأراضي فلاحيه مملوكة أو تابعة لأملاك الدولة.

- شروط الاستفادة من قرض التحدي:
  - يستفيد من القرض كل شخص طبيعي أو معنوي حاصل على دفتر الشروط من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
  - وجود عقد امتياز أو دفتر عقاري أو ملكية لقطعة ارض محل المشروع
  - المساهمة الشخصية في المشروع مابين 10%و20% من قيمة المشروع الكلية تودع نقدا في الحساب البنكي.
- الضمانات المطلوبة: للحصول على القرض يشترط البنك كضمان:
  - رهن العقار سواء كان ملكية أو امتياز
  - يشترط الكفالة في حالة وجود تعاونيات أو شركاء
  - الرهن القانوني في حالة ملكية خاصة
  - التعهد عن طريق توقيع على سندات

**2-2-القرض الايجاري:** هو عقد كراء منتهي، إما بامتلاك المعدات أو التنازل عنها. وهو قرض موجه للفلاحين يكون بين ثلاثة أطراف (الدولة والبنك والمقترض) مساهمة الدولة تكون على شكل إعانة، النشاطات المستهدفة من القرض تأجير الخدمة ويستمر هذا النوع من التأجير لفترة قصيرة نسبيا اقل من الحياة الإنتاجية للأصول.

**جدول رقم (2-2):** نسب المشاركة في تمويل القرض الايجاري.

| المعدات | نسبة مساهمة البنك | الإعانة من طرف الدولة | المساهمة الشخصية |
|---|---|---|---|
| جرار زراعي (Tracteur) | 55% | 35% | 10% |
| مواد (Matériels) | 60% | 30% | 10% |
| حاصدات (Moissonneuses Batteuses) | 30% | 60% | 10% |

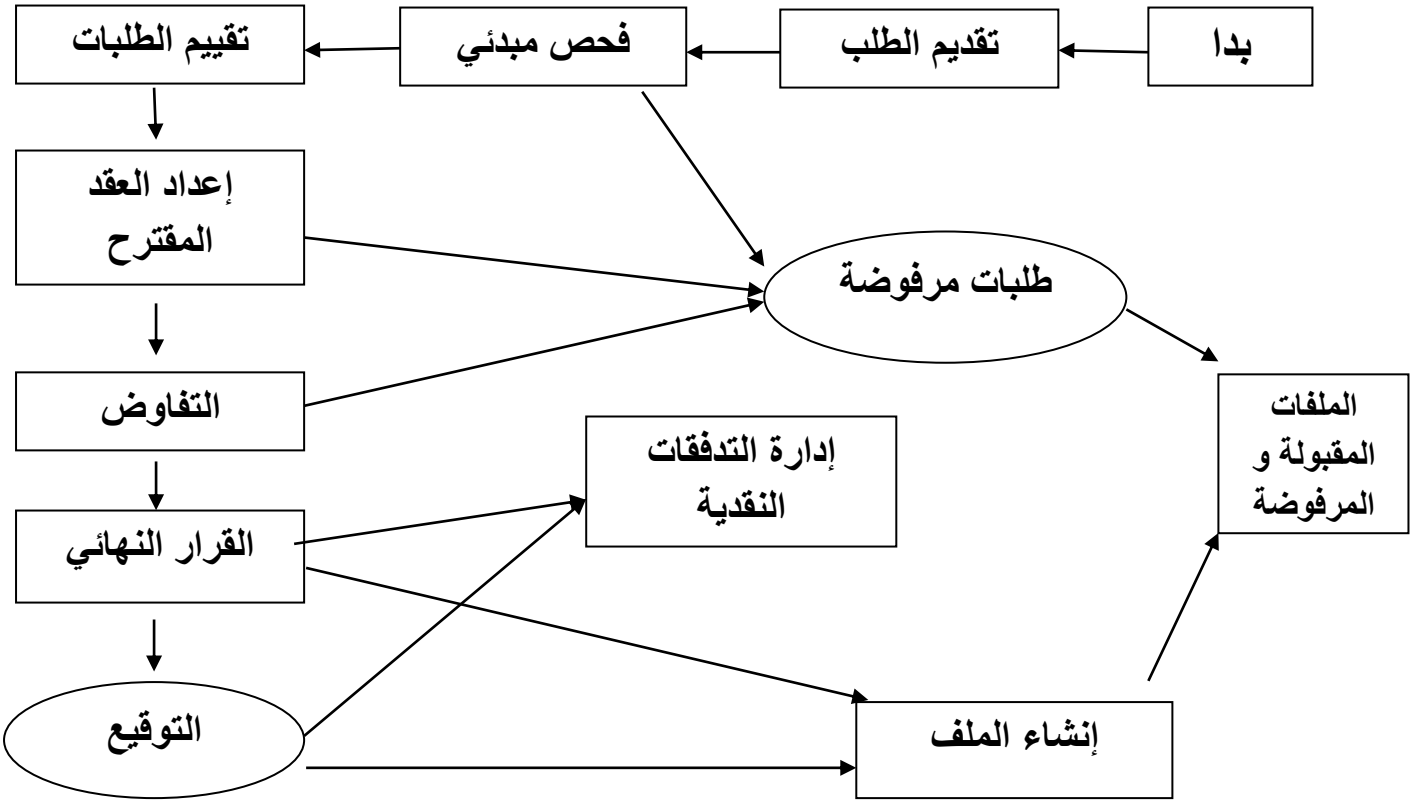
**المصدر:** معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية –

- شروط منح القرض إيجاري: من بين شروطه
  - تحديد ملكية العتاد ومدة العقد
  - ضمان تسليم واستلام العتاد
  - تحديد مبلغ القرض وطريقة دفع بدل الإيجار
  - صيانة العتاد في فساده والتامين عليه
  - التعهد بالمحافظة على المعدات

**ملاحظات:**

- لا توجد ضمانات في هذا القرض الايجاري (لان العتاد ملك للبنك)
- الأقساط هي عبارة عن إيجارات
- ستة أشهر الأولى لا يتم دفع أي قسط حتى بعد ستة الأشهر الأولى يبدأ المقترض في دفع الأقساط
- يكون هناك ضمان سنة في حالة تعطل العتاد ومعفى من ال TVA.

**الشكل رقم (2–4):** الإجراءات التي يمر بيها طالب القرض.




**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

## المطلب الثاني:دراسة ملف طلب قرض استغلالي – قرض ايجاري –

التشخيص الأولي للقرض يتمثل في مرحلة أولية لدراسة ملف المقترض، ويضم عدة عناصر أساسية من خلالها يتخذ البنك قرار منح القرض من عدمه،وفي هذا المطلب تم التطرق لمعالجة البنك لقرض تم منحه وتم تسديد كل الدفعات في وقت استحقاقها ،وذلك وفق عدة إجراءات .وهذا ما تم ذكره بالتفصيل فيما يلي :

### 1- تقديم ملف قرض إيجاري

تتطلب عملية منح القرض الايجاري تكوين ملف شامل،وليتم قبول الملف كخطوة أولى يشترط ذكر أهم الشروط لابد أن تتوفر في طالب القرض قبل منحه القرض الايجاري من طرف BADR نذكر منها (معلومات مقدمة من طرف الوكالة):

- ✓ فتح حساب بنك تجاري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل المقترض (حساب قديم أو جديد)
- ✓ أن لا يكون اسمه مدرج في قائمة الممنوعين من القروض
- ✓ حضور المعني بصفة شخصية لا الموكل
- ✓ السمعة الجيدة،الأهلية أي يجب أن يكون محل ثقة ،بدون سوابق عدلية وبالغ السن القانوني 19سنة واقل من 75سنة .
- ✓ أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية المحلية
- ✓ أن يكون النشاط فعلا يخلق فرص عمل جديدة (جهوية)
- ✓ الدراسات المالية أي دراسة مشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية

➢ أما بالنسبة للوثائق المقدمة لمنح القرض،ويتم وضع الملف في المصالح الفلاحية (منسق الدائرة ) تتمثل الوثائق في :

- ✓ وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الايجاري مملوءة وموثقة من طرف المقترض (استمارة مقدمة من طرف البنك)
- ✓ طلب خطي للاستفادة من القرض مصادق عليه من قبل المصالح الفلاحية ملحق رقم(1)
- ✓ نسخة من بطاقة الفلاح آو مربي ملحق رقم(2)
- ✓ نسخة من بطاقة التقنية لوضعية الأراضي (مساحة الأرض ونسبة استغلالها)
- ✓ نسخة عن فاتورة الشكلية للمعدات و اللواحق (PMAT) ملحق رقم(3)
- ✓ نسخة من بطاقة البيانات الفلاحية
- ✓ نسخة عن عقد ملكية الأراضي أو عقد امتياز أو عقد كراء ارض أكثر من 5هكتارات
- ✓ نسخة عن الفاتورة الشكلية للتامين
- ✓ وثيقة دراسة تقنية للمشروع التي تتضمن القيمة الإجمالية 1975000.00دج محل القرض شراء جرار فلاحي مع كل لوازمه لمزاولة نشاطه الفلاحي.

**2-دراسة الطلب على القرض الايجاري**

بعد الموافقة على طلب القرض وهذا بموافقة المصالح الفلاحية على الملف يمنح التقرير للاستفادة من القرض الايجاري،يقوم منسق الدائرة بإرسال الملف للبنك

- ❖ **كيفية منح القرض الايجاري** : يتم منح القرض كما يلي :
- ✓ استدعاء العميل من اجل استكمال الملف وأيضا من اجل تحيين الملف وفتح حساب لدى البنك أن لم يوجد
- ✓ بعد استلام الملف المحين يقوم البنك بدراسة جدوى المشروع ثم تأتي مرحلة الزيارة الميدانية الملحق رقم(4)وذلك من اجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف ،يتم ذلك من طرف عمال مكلفين وبعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة ويوضح من خلاله ماذا يملك وهذا بوثائق ثبوتية (عقد ملكية أو كراء الأرض)

- ✓ أن يقدم المقترض نسخة من الشهادة الجبائية و الشبه جبائية (مستخرج ضرائب وصندوق التامين cnas ،casnos)
- ✓ عرض الملف للمعاينة لمركز إدارة المخاطر الخاص عن وضعية المستأجر والموضح بالملحق رقم (5) للجنة القرض للإدلاء برأيها إما بالقبول أو بالرفض

❖ **حالة الرفض:** يرفض الطلب لعدة أسباب منها:

- ✓ عدم استكمال الملف
- ✓ موت المعني
- ✓ نقص الشروط اللازمة والخاصة

**ملاحظة:** في هذه الحالة يحق لطالب القرض ان يتقدم بالطعن مرتين، تكون المرة أولى في الوكالة المقدم إليها طلب القرض، والمرة الثانية على مستوى المديرية الجهوية .

❖ **حالة القبول:** بعد الاطلاع على ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للقرض والحصول على الموافقة المبدئية من المديرية الجهوية ،تقوم بإصدار موافقة على القرض ،إما فيما يخص الضمانات فيجب إحضارها وفق ما يلي :

➢ **الضمانات التحفظية او الاحتزازية (الغير حاصرة ):**

- ✓ الاحتياطات
- ✓ شهادة جبائية وشبه جبائية (محينة)
- ✓ تقرير خروج الزيارة الميدانية قبل التمويل الملحق رقم (4)

➢ **الضمانات الحقيقية (الحاصرة ):**

يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك وذلك للاستمرار في تكوين الملف حيث يتم مايلي:

- ✓ دفع قيمة المساهمة الشخصية في حساب المفتوح لدى البنك
- ✓ وثيقة حيازة للأرض أو كراء أكثر من 5سنوات قابلة للتجديد

- ✓ تقرير خروج الزيارة الميدانية بعد التمويل الملحق رقم (4) مضاف فيه عبارة يوجد العتاد المؤجر
- ✓ تأمين شامل عن جميع المخاطر
- ✓ تعهد بأن كامل المحصول يتم بيعه عند التعاونية الفلاحية للحبوب الجافة التابعة له إقليميا
- ✓ تعهد عند الموثق أن جميع المداخيل يتم صبها في الحساب المفتوح لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يقوم بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة وهي:

- ✓ إمضاء سندات لأمر بالقيمة الكلية للقرض الملحق رقم(7)
- ✓ عقد اعتماد الايجاري و الأصول المنقولة الملحق(8)
- ✓ التأمينات لا تعوض كامل المبلغ على عتاد المتضرر
- ✓ التأمين وإعادة التأمين الملحق (13)استدعاء لإعادة التأمين

بعد ذلك يقوم البنك بدراسة الوثائق و العقود والمصادقة من طرف مصلحة الإجراءات القانونية وتسجيل طلب القرض في النظام المعلوماتي الخاص بالبنك من اجل تحرير شيك باسم البنك لصالح المقترض،وذلك وفق شهادة الوفرة الخاصة بالعتاد وتكون مدة استعمال القرض (1سنة) قابلة للتمديد (في حالة عدم توفر العتاد )

**ملاحظات :**

- الشيك يكون بقيمة العتاد مع فاتورة نهائية +وصل الاستلام
- إعداد ملف للعتاد لاستخراج البطاقة الرمادية باسم البنك وتامين كامل العتاد على كامل المخاطر،وتبليغ مركز المخاطر باستلام العتاد (الضمانات الغير حاصرة) ( PV ST122) ملحق رقم (5)
- إرسال الضمانات الغير الحاصرة لمصلحة الضمانات للمصادقة.

## المطلب الثالث: معالجة منح القرض وشروط إبرام العقد – القرض الايجاري –

**1- طريقة منح القرض الايجاري:** يتم تلخيص العملية كاملة في النقاط التالية

- يدفع الملف لدى الأكشاك الموحد
- يرسل الملف إلى المجمع الجهوي للاستغلال
- بعد قبوله تنشر القائمة الاسمية للملفات المقبولة
- يسلم الفلاح الفاتورة للبنك
- يقوم البنك بوضع قيمة القرض في حساب الفلاح

**2- طريقة التسديد**

عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن نتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة، فان الاستهلاكيات الفعلية للقرض تثبت بتقديم البيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول تسديد الملحق رقم (10) الذي يحدد فيه الأصل والفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة ، لهذه الحالة هذه السندات تعوض تلك الشروط المنصوص عليها في كيفية استعمال القرض و الفوائد على أقساط حسب جدول التسديد

المعد طبقا للشروط الخاصة بهذه الاتفاقية ،حيث يتمتع المقترض بحق التسديد المسبق للقرض جزئيا .

**3- طرق إبرام و فسخ العقد**

تستوجب عملية إبرام العقد إعداد و إبرام عقد بين المؤجر (البنك) والمستأجر (المقترض)

ويتكون العقد من أحكام عامة وأحكام خاصة الملحق رقم (11) اتفاقية القرض ،ويحتوي على :[1]

الأحكام الخاصة :تتمثل في وصف العتاد ، مبلغ الإيجار ،مدة العقد،القيمة المالية المتبقية ،الضمانات ،أقساط الدفع (الشهرية).

الأحكام العامة :تتمثل فما يلي:

- ✓ **المادة (1) موضوع العقد:** يتمثل في تحديد شروط و كيفيات إيجار العتاد للاستعمال المهني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – قرض المؤجر –
- ✓ **المادة (2)شروط الإيجار:**

وضع تحت التصرف –قرض المستأجر– العتاد لمقتنى

الحرص على أن يقوم المورد بنقل ضمان اعتاد لفائدة – المستأجر– مع المطالبة بهذا الضمان في حالة وجود عيوب خفية /أو عيب في المصنع

- ✓ **المادة (3)ملكية العتاد :**

العتاد المؤجر يبقي الملكية الخاصة ل –قرض المؤجر – خلال مدة كاملة لعقد الإيجار

- ✓ **المادة (4)مدة العقد:**

أن عقد مبرم لمدة نهائية ومحددة وفق شروط خاصة

يبدأ سريانه من تاريخ استلام – قرض المستأجر– للعتاد، ويتم إثبات ذلك عن طريق محضر

[1] اعتمادا على معطيات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (ملحق اتفاقية القرض)

- ✓ **المادة (5) شراء – ضمان – تسليم – استلام**
- ✓ **شراء العتاد:** بموجب العقد الحالي،يختار –قرض المستأجر –العتاد النوع ، المواصفات التقنية وكذا المورد
- ✓ **الضمان التقني:** يتنازل –قرض المؤجر – عن كل الضمانات التي استفاد منها المورد لفائدة – قرض المستأجر – الذي يقبلها بدوره
- ✓ **التسليم – الاستلام:**
- ✓ **التسليم:** يباشر – قرض المستأجر – تحت مسؤوليته مع تحمل جميع التكاليف رفع العتاد من المصنع أو من مستودع المورد
- ✓ **المادة (6) المبلغ وطريقة دفع بدل الإيجار:**
- ✓ **بدل الإيجار:** يتم إيجار العتاد برضا – قرض المؤجر – وقبول – قرض المستأجر – مقابل دفع بدل الإيجار، يسدد في ميعاد الاستحقاق (بداية المدة) مثلما هو محدد في الشروط الخاصة
- ✓ **القيمة المتبقية:** بموجب العقد الحالي، التنازل عن العتاد يتم بعد دفع بدل الثمن المتبقي في الشروط الخاصة
- ✓ **استحقاق بدل الإيجار:** يحرر جدول نهائي لاستحقاق بدل الإيجار عند تسليم العتاد الدفع
- ✓ **دفع بدل الإيجار:** يسدد بدل الإيجار في شباك البنك من طرف –قرض المستأجر– لفائدة – قرض المؤجر –
- ✓ **استحقاق بدل الإيجار:** في إطار عملية السراء المحلي ،يستحق بدل الإيجار الأول حتميا عند الاستلام المؤقت للعتاد محل العقد الحالي
- ✓ **التسديد المسبق:** يمكن أن يحدث

بطلب من – قرض المستأجر– أو – قرض المؤجر – أو في حالة فسح العقد

- ✓ **المادة (7)التنازل عن العتاد:** يلزم –قرض المستأجر– بموجب العقد الحالي ، شراء العتاد المؤجر عند انقضاء المدة النهائية للإيجار وحسب الثمن الموافق للقيمة المتبقية المتفق عليها
- ✓ **المادة(8)استعمال و صيانة العتاد:** يتمتع – قرض المؤجر – في كل وقت بحق التأكد من – قرض المستأجر– للأحكام التعاقدية ،كما يجب على –قرض المستأجر – حماية العتاد من كل المخاطر ،وبمجرد الاستلام النهائي للعتاد يتم توقيع عقد الصيانة عند نهاية مدة الضمان الممنوحة و المسؤولية المدنية للمستأجر
- ✓ **المادة (9) التأمين والمسؤولية المدنية للمستأجر**
- ✓ **المادة (10) التعويضات**
- ✓ **في حالة وقوع حادث:** يجب على –قرض المستأجر – القيام تكاليف الخاصة،في حالة وقوع الحادث ،بإصلاح العتاد المتضرر
- ✓ **في حالة السرقة أو هلاك العتاد:** في حالة سرقة كل أو جزء من العتاد يفسخ العقد الحالي بقوة القانون
- ✓ **المادة (11) فسخ العقد:**
- ✓ **حالة فسخ الشراء:** في حالة فسخ عقد الإيجار الحالي من صرف –قرض المستأجر – قبل تسليم واستلام العتاد، يدفع هذا الأخير ل –قرض المؤجر – كل الخسائر المحققة بموجب دفعات تسدد لمورد
- ✓ **حالات أخرى للفسخ:** يمكن أن يفسخ العقد الحالي، بقوة القانون –قرض المؤجر–
- ✓ **التعويضات:** في حالة ما إذا تم فسخ العقد الحالي يكون – قرض المستأجر– مدين تجاه – قرض المؤجر– بكل أقساط الإيجار التي لم يحن استحقاقها بعد، وتلك المستحقة والتي لم يتم تسديدها وكذا كل ملحقاتها بما في ذلك القيمة المتبقية
- ✓ **الامتيازات:** في حالة الحل،الإفلاس آو التسوية القضائية ل – قرض المستأجر – يستبعد العتاد المؤجر موضوع العقد الحالي من كل متابعة المدنيين مهما كان وضعهم القانوني .

- ✓ **المادة (12) بنود التعليق:** إن التزامات الطرفين بموجب العقد الحالي تخضع ل:

امتلاك –قرض المؤجر– للعتاد حسب أحكام عقد الاقتناء بعد تثبيت طلب –قرض المستأجر– اشتراط –قرض المؤجر– على –قرض المستأجر – تقديم جميع الضمانات اكتتاب التأمينات سابقا

- ✓ **المادة (13) التوقيع على العقد:**

التوقيع على العقد الحالي من قبل – قرض المستأجر– بعد اتفاقية التمويل تعتبر كالتزام النهائي من قبله

لا يلتزم –قرض المؤجر– بواجباته المحددة في العقد الحالي إلا بعد تسليم العتاد

- ✓ **المادة (14) النزاعات والجهات القضائية المختصة:**

يخضع العقد الحالي للقانون الجزائري،كل نزاع ينشا عند تقصير و/أو تنفيذ العقد الحالي برفع أمام محكمة الجزائر

- ✓ **المادة (15) التسجيل والنشر:** يجب على –قرض المؤجر– استيفاء جميع الإجراءات التسجيل والنشر المتعلقة بالعقد الحالي وفقا لتنظيم الساري المفعول
- ✓ **المادة (16) المصاريف:** كل المصاريف المتعلقة بتنفيذ العقد الحالي يتحملها –قرض المستأجر–.

## المبحث الثالث: متابعة سير تقنية منح القرض وتسيير مخاطره.

### المطلب الأول: دراسة قرض استغلالي – نموذج مقدم من طرف الوكالة –

تقييم تكلفة الاستثمار هو عملية تحليلية تهدف إلى تقدير التكاليف المالية المرتبطة بمشروع أو استثمار معين. يشمل هذا التقييم تحليل تكلفة الرأس المالي، والتكاليف التشغيلية، وتكاليف الصيانة وأية تكاليف الصافية محتملة .يهدف هذا التقييم إلى توجيه القرارات المالية وتقديم فهم دقيق للعائد المتوقع من الاستثمار .

**1- تقييم تكلفة الاستثمار:**

يتم تحديد تقييم الاستثمار بالرجوع الى عروض مورد العتاد والمعدات الفلاحية – شركة التسويق المعدات والآلات الفلاحية الجزائرية –

**الجدول رقم (2-3):** تقييم تكلفة المشروع.

| العتاد | الكمية | سعر الوحدة | القيمة المضافة %19 | سعر (HT) |
|---|---|---|---|---|
| جرار C6807 68cv | 1 | 2823210.00 | 536409.9 | 3359619.9 |
| محراث | 1 | 245870.00 | 46715.3 | 292585.30 |
| آلة حرث يدوية | 1 | 241800.00 | 45942 | 287742.00 |
| | | | المجموع بدون (TVA) | 3310880.00 |
| | | | TVA (19%) | 629067.2 |
| | | | صافي الدفع TTC | 3939947.2 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

**2-تمويل الاستثمار:**

تمويل التكلفة الإجمالية للمشروع كما يلي:

**الجدول رقم (2-4):** التكلفة الإجمالية للمشروع

| | |
|---|---|
| **التكلفة الإجمالية** | 3939947.20 |
| **القرض البنكي 60%** | 2048441.92 |
| **الدعم 30%** | 931350.08 |
| **المساهمة الشخصية 10%** | 1560417.28 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

**3-الميزانية الافتتاحية:**

تتكون من الأصول والخصوم الخاصة بالقرض وتكون كالتالي:

**الجدول رقم (2-5):** ميزانية افتتاحية

| الأصول | المبلغ | الخصوم | المبلغ |
|---|---|---|---|
| **التكاليف الأولية** | // | رأس المال | 1560417.28 |
| **إجمالي الأصول الثابتة** | | الدعم | 931350.08 |
| **العتاد الفلاحي** | 3939947.20 | الديون | // |
| **النقدية والبنوك** | | | |
| **متطلبات رأس المال العامل** | | | |
| | // | القرض البنكي | 2048441.92 |
| **المجموع** | **3939947.20** | **المجموع** | **3939947.20** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

الموارد البشرية: عامل واحد للتشغيل العادي للنشاط في سنة نشاط عادية

اليد العاملة: سائق (1)

توقعات التشغيل: نضع توقعات للتنبؤات التشغيلية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة المعدات و الاستخدام الأمثل له، وكذلك الحالة المناخية.

**4-رقم الأعمال:**

النشاط الرئيسي هو: الحرث والزراعة وعرض خدمة للمعدات الزراعية التي حصل عليها المقترض
افتراضات: تقديرات حول العمل بالمعدات (الجرار، المحراث،الة للحرث يدوية )

**الجدول رقم (2-6):** تقديرات العمل المنجز

| المعدات | عدد ساعات العمل | تكلفة الساعة الواحدة | المجموع |
|---|---|---|---|
| **الجرار** | جويلية، أوت،نوفمبر،ديسمبر<br>120يوم*6سا=720 سا | 2000 | 1440000 |
| **المحراث** | جويلية، أوت<br>60يوم *8سا=480سا | 1500 | 720000 |
| **آلة للحرث يدوية** | جويلية، أوت<br>60يوم*3سا=180سا | 2500 | 450000 |
| **المجموع** | **1380** | **6000** | **2610000** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

**5-تحديد رقم الأعمال المتوقع:**

تم تحديد رقم الأعمال السنوي يتعلق بنشاط الاستغلال يتناسب مع قدرة الاستغلال

السنة الأولى :1726300.00 دج.

.تطورالإنتاج المحتمل : من المتوقع أن يكون تطور الإنتاج ب 15% سنويا

**الجدول رقم (2–7):** الإنتاج المحتمل خلال 5سنوات

| السنوات | الإنتاج المحتمل (دج) |
|---|---|
| **1** | 172630000 |
| **2** | 198524500 |
| **3** | 224419000 |
| **4** | 250313500 |
| **5** | 276208000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

**6–نفقات التشغيل:**

قيمنا نفقات التشغيل المتوقعة استنادا على المعايير التي تمت ملاحظتها في الميدان.تم استقراء هذه العمليات المستقبلية ، وأهداف العمل المتوقعة

المواد الأولية: وهي تشكل أساسا من مواد التشحيم وقطع الغيار والمنتجات المعتادة والوقود

**الجدول رقم (2–8):** المواد الأولية لتشغيل المعدات

| المواد الأولية | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الوقود** | 6000 | 6000 | 6000 | 6000 | 6000 |
| **الصيانة** | 30000 | 40000 | 45000 | 55000 | 60000 |
| **التشحيم** | 7000 | 7000 | 7000 | 7000 | 7000 |
| **قطع غيار** | 60000 | 70000 | 80000 | 110000 | 250000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **المجموع** | 103000 | 123000 | 138000 | 178000 | 323000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

**7-تكاليف الموظفين:**

اليد العاملة هي عامل واحد، احتفظ المقرض بعامل واحد خلال العام ونفس الاجر الرئيسي وتكاليف الراتب كما توقعنا مدرجة في الجدول أدناه:

**الجدول رقم (2-9):** تكاليف الموظف.

| الفئة | العدد | متوسط الراتب الشهري (دج) | المجموع السنوي |
|---|---|---|---|
| **سائق** | 1 | 4800000 | 57600000 |
| | | | |
| **المجموع** | 1 | | 57600000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

✓ **ملاحظة:** من المتوقع زيادة في الراتب ب 3%.

**8-الضرائب:**

عندما يكون المشروع جديد في سنواته الأولى يتم الإعفاء من الضرائب لمدة 5سنوات

**9-التكاليف المالية:**

**الجدول رقم (2-10):** اهتلاك القرض السنوي.

| التاريخ | الاهتلاك | السعر الابتدائي | الإيجار | الضرائب | المجموع | الفوائد | القيمة المتبقية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2023/07/02** | 1957000 | 0.00 | 107253.47 | 0 | 107253.47 | 5 | 0 |
| **2023/12/31** | 1975000 | 198883.82 | 48826.39 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2024/06/30** | 1776116.18 | 203307.31 | 44402.90 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2024/12/31** | 1572808.87 | 208389.99 | 39320.22 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2025/06/30** | 1364418.88 | 213599.74 | 34110.47 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2025/12/31** | 1150819.14 | 218939.73 | 28770.48 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2026/06/30** | 931879.41 | 22441322 | 23296.99 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2026/12/31** | 707466.19 | 230023.56 | 17686.65 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2027/06/30** | 477442.49 | 235774.14 | 11936.07 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2027/12/31** | 241668.49 | 241668.49 | 6041.71 | 0 | 247710.20 | 5 | 39500.00 |
| **المجموع** | | 197500000 | 361645.35 | 0 | 2336645.35 | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

**ملاحظة:**

- ✓ 39500.00 هي القيمة متبقية (سعر البيع المحتمل للعتاد المؤجر) المؤجر اي احتمال ان المؤجر يقوم بدفع القيمة المتبقية ويصبح العتاد ملكا له.
- ✓ القيمة المتبقية يتم حسابها بواسطة نظام معلوماتي.

## المطلب الثاني: دراسة ملف طلب قرض لمؤسسة – نموذج مقدم من طرف الوكالة–

**أولا: التحليل بواسطة النسب المالية .**

**الجدول رقم(2–11):** ميزانية مالية (أصول)

| البيان | 1 | 2 | 3 |
|---|---|---|---|
| الاستثمارات | – | – | – |
| مصاريف اعدادية | 2251531.80 | 1638648.85 | 1325765.90 |
| تهيئات وتركيبات | 30965260.61 | 27884884.85 | 26684509.10 |
| الالات وتجهيزات النشاط | 28836800 | 27521600 | 21206400 |
| تجهيزات | 1945000 | 174000 | 1535000 |
| المتاحات | 14802297.53 | 26726995.05 | 34858322.45 |
| مجموع الاصول | 78800889.94 | 83946128.75 | 85609997.45 |

**المصدر:** اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**الجدول رقم (2–12):** ميزانية مالية (خصوم)

| البيان | 1 | 2 | 3 |
|---|---|---|---|
| الاموال الخاصة | 25170051.11 | 25170051.11 | 25170051.11 |
| النتيجة المؤجلة | – | 6528838.82 | 14180077.64 |
| الديون طويلة الاجل | 15202000 | 15202000 | 28335000 |
| الديون قصيرة الاجل | – | – | – |
| نتيجة الدورة | 6428838.82 | 6521238.82 | 6724868.96 |
| مجموع الخصوم | 46800889.93 | 53422128.75 | 74409997.71 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**الجدول رقم (2-13)**: ميزانية تقديرية (خصوم)

| البيان | 1 | 2 | 3 |
|---|---|---|---|
| **الاموال الخاصة** | 25170051.11 | 25170051.11 | 25170051.11 |
| **ديون طويلة الاجل** | 15202000 | 15202000 | 28335000 |
| **النتيجة الصافية** | 6428838.82 | 6521238.82 | 6724868.96 |
| **النتيجة المؤجلة** | – | 6528838.82 | 14180077.64 |
| **مجموع الخصوم** | 46800889.93 | 53422128.75 | 74409997.71 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**الجدول رقم (2-14)**: ميزانية تقديرية (أصول)

| البيان | 1 | 2 | 3 |
|---|---|---|---|
| **الأصول الثابتة** | 63998592.41 | 57219133.7 | 50751675 |
| **الأصول المتداولة** | – | – | – |
| **المتاحات** | 14802297.53 | 26726995.05 | 34858322.45 |
| **مجموع الأصول** | 78800889.94 | 83946128.75 | 85609997.45 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**الجدول رقم (2-15)**: حساب جدول النتائج

| البيان | 1 | 2 | 3 |
|---|---|---|---|
| **الإنتاج المباع** | 111184000 | 111184000 | 111184000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **رقم الأعمال** | 111184000 | 111184000 | 111184000 |
| **61–الموارد والسلع المستهلكة** | 83265241 | 83265241 | 83265241 |
| **62–الخدمات** | 873890.34 | 873890.34 | 946279.37 |
| **المجموع (61+62)** | 39139131.34 | 39139131.34 | 84211520.37 |
| **القيمة المضافة** | 18029868.06 | 18029868.06 | 17982479.03 |
| **63–تكاليف المستخدمين** | 1375040 | 1375040 | 1375040 |
| **64–الضرائب والرسوم** | 617104 | 617104 | 617104 |
| **66–تكاليف العمال** | 2620000 | 2584000 | 2354800 |
| **68–مخصصات الاهتلاكات** | 6173458.71 | 6173458.71 | 6173458.71 |
| **مجموع التكاليف استغلالية** | 10785602.71 | 10749602.71 | 10520402.71 |
| **إجمالي إيرادات الاستغلال** | 7154265.36 | 7290265.36 | 7372076.32 |
| **الضرائب على الدخل** | 735426.54 | 735426.54 | 735426.54 |
| **النتيجة الصافية للاستغلال** | 6418838.82 | 6554838.82 | 6636649.78 |
| **مخصصات الاهتلاك** | 6173458.71 | 6173458.71 | 6173458.71 |
| **التدفقات النقدية** | 12592297.53 | 12728297.53 | 12810108.49 |
| **تسديد الديون** | 0 | 0 | 0 |
| **التدفقات النقدية الصافية** | 12592297.53 | 12592297.53 | 12592297.53 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

اعتمادا على الميزانيات وجدول حساب النتائج أصبح بإمكاننا حساب المؤشرات المالية والنسب المالية:

**1- نسب التمويل**

**1.1. نسبة التمويل الدائم :**

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

الأموال الدائمة= (الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل)

**الجدول رقم (2-16):** حساب نسبة التمويل الدائم.

| السنوات | الأموال الدائمة | الأصول الثابتة | نسبة التمويل الدائم |
|---|---|---|---|
| **1** | 40372051.11 | 63998592.41 | 0.63 |
| **2** | 40372051.11 | 57219133.7 | 0.70 |
| **3** | 53505051.11 | 50751675 | 1.05 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في السنة الأولى والثانية على التوالي 0.63 و0.70 وهذا يشير ان الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة،أما السنة الثالثة نلاحظ نسبة التمويل الدائم 05.1 معناه أن مشروع المؤسسة أصبح في أمان حتى السنة الثالثة .

### 1-2-نسبة التمويل الذاتي:

نسبة التمويل الذاتي: الأموال الخاصة/الأصول الثابتة

**الجدول رقم (2-17):** حساب نسبة التمويل الذاتي

| السنوات | الأموال الخاصة | الأصول الثابتة | نسبة التمويل الذاتي |
|---|---|---|---|
| 1 | 25170051.11 | 63998592.41 | 0.39 |
| 2 | 25170051.11 | 57219133.7 | 0.33 |
| 3 | 25170051.11 | 50751675 | 0.49 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في السنوات الثالثة أقل من الواحد و هذا يدل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة،أما الديون طويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة و هو مؤشر جيد.

**2-نسبة الاستقلالية المالية :**

نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة/مجموع الديون

**الجدول رقم (2-18):** حساب نسبة الاستقلالية المالية

| السنوات | الأموال الخاصة | مجموع الديون | نسبة الاستقلالية المالية |
|---|---|---|---|
| **1** | 25170051.11 | 15202000 | 1.65 |
| **2** | 25170051.11 | 15202000 | 1.65 |
| **3** | 25170051.11 | 28335000 | 0.88 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نسبة الاستقلالية المالية هي مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على أموالها الخاصة دون الحاجة للاقتراض، ونلاحظ في أن في السنة الأولى والثانية النسبة أكثر من واحد فهذا يبين أن الأموال الخاصة أكثر من الديون مما يجعل المؤسسة قادرة على تسديد ديونها ،إما السنة الثالثة فكانت نسبة الاستقلالية المالية اقل من الواحد فهذا يبين إن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها أي لا تستطيع الاقتراض .

**2-1-نسبة قابلية السداد:**

نسبة قابلية السداد= مجموع الديون/مجموع الأصول

**الجدول رقم(2–19):** نسبة قابلية السداد.

| السنوات | مجموع الديون | مجموع الأصول | نسبة قابلية السداد |
|---|---|---|---|
| **1** | 15202000 | 78800889.94 | 0.19 |
| **2** | 15202000 | 83946128.75 | 0.18 |
| **3** | 28335000 | 85609997.45 | 0.33 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نلاحظ أن النسبة أصغر من0.5في السنوات الثالثة، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير،و بالتالي حظ في الحصول على ديون أخرى وهذا مؤشر جيد.

**3–النسب المردودية :**

**3–1–نسبة مردودية الأموال الخاصة:**

نسبة المردودية المالية =النتيجة الصافية /الأموال الخاصة

**الجدول رقم(2–20):** نسبة المردودية المالية.

| السنوات | النتيجة الصافية | الأموال الخاصة | نسبة المرد ودية المالية |
|---|---|---|---|
| **1** | 6428838.82 | 25170051.11 | 0.25 |
| **2** | 6521238.82 | 25170051.11 | 0.26 |
| **3** | 6724868.96 | 25170051.11 | 0.27 |

**المصدر** : اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نلاحظ من خلال النتائج أن كل واحد دينار يعطي مردودية ثلاث سنوات على التوالي 0.25، 0.26، 0.27.

**3-2-نسبة مردودية النشاط:**

نسبة مردودية النشاط=نتيجة الإجمالية/رقم الأعمال .

**الجدول رقم(2-21):** نسبة مردودية النشاط

| السنوات | النتيجة الإجمالية | رقم الأعمال | نسبة مردودية النشاط |
|---|---|---|---|
| **1** | 6428838.82 | 111184000 | 0.05 |
| **2** | 6521238.82 | 111184000 | 0.06 |
| **3** | 6724868.96 | 111184000 | 0.06 |

**المصدر** : اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

تمثل هذه النسب من عملية الاستغلال فكل دينار يحقق نتيجة إجمالية تقدر ب (0.05، 0.06، 0.06) على التوالي .

**4-نسب النشاط:**

**4-1-معدل دوران مجموع الأصول :**

معدل دوران مجموع الأصول=رقم الأعمال /مجموع الأصول .

**الجدول رقم(2-22):** معدل دوران مجموع الأصول .

| السنوات | رقم الأعمال | مجموع الأصول | معدل دوران مجموع الأصول |
|---|---|---|---|
| **1** | 111184000 | 78800889.94 | 1.41 |
| **2** | 111184000 | 83946128.75 | 1.32 |
| **3** | 111184000 | 85609997.45 | 1.29 |

**المصدر** : اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

معدل الدوران الإجمالي للأصول معناه أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يحقق 1.41 دينار من المبيعات في السنة الأولى ، كذلك بالنسبة للسنة الثانية والثالثة 1.32و1.29 على التوالي وهذا يذل علة كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها .

**4-2-معدل دوران الأصول الثابتة :**

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال /الأصول الثابتة

**الجدول رقم(2-23):** معدل دوران الأصول الثابتة.

| السنوات | رقم الأعمال | الأصول الثابتة | معدل دوران الأصول الثابتة |
|---|---|---|---|
| **1** | 111184000 | 63998592.41 | 1.73 |
| **2** | 111184000 | 57219133.7 | 1.94 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **3** | 111184000 | 50751675 | 2.19 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات فبالنسبة للسنة الأولى و الثانية قدر المعدل ب1.73و 1.94على التوالي،هذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 1.73و 1.94 دينار من المبيعات ويدل هذا على عدم كفاءة إدارة المؤسسة من استغلال أصولها الثابتة لان المعدل لم يصل حده المثالي ،أما في السنة الثالثة ارتفع إلى 2.19 فهذا أمر مثالي بالنسبة للمؤسسة .

**5-نسب الهيكلة :**

**5-1-نسبة هيكلة الأصول الدائمة :**

نسبة هيكلة الأصول الدائمة = أصول دائمة/مجموع الأصول .

**الجدول رقم(2-24)**: نسبة هيكلة الاموال الدائمة

| السنوات | أموال دائمة | مجموع الأصول | نسبة هيكلة الأصول الدائمة |
|---|---|---|---|
| **1** | 40372051.11 | 78800889.94 | 0.51 |
| **2** | 40372051.11 | 83946128.75 | 0.48 |
| **3** | 53505051.11 | 85609997.45 | 0.62 |

**المصدر** : اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكلة الأموال الدائمة في حدود 0.51 في السنة الأولى ثم انخفضت في السنة الثانية 0.48 ،ثم ارتفعت في السنة الثالثة إلى 0.62 وهذا راجع إلى انخفاض الأموال الدائمة .

**ثانيا: مؤشرات التوازن المالي :**

**1-رأس المال العامل**

**1-1-راس المال العامل الدائم :**

رأس المال العامل الدائم =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

**الجدول رقم(2-25):** رأس المال العامل الدائم

| السنوات | الأموال الدائمة | الأصول الثابتة | رأس المال العامل الدائم |
|---|---|---|---|
| **1** | 40372051.11 | 63998592.41 | (23626541.3) |
| **2** | 40372051.11 | 57219133.7 | (16847082.59) |
| **3** | 53505051.11 | 50751675 | 2753376.11 |

**المصدر:** اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نلاحظ أن المشروع في السنة الأولى و الثانية حققت رأس مال سالب أي أن هناك عجز من الأموال الدائمة تنقص عن تمويل الأصول الثابتة السالبة للأصول المتداولة،وهو غير جيد على الاستقلالية المالية ، إما بالنسبة للسنة الثالثة حققت رأس مال موجب أي تمتعت بهامش أمان في هذه السنة مما يسمح بمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل و تمكنها من تغطية الأصول الثابتة .

**.1-2-راس المال العامل الخاص:**

رأس المال العامل الخاص=الأموال الخاصة –أصول ثابتة.

**الجدول رقم(2-26):** رأس المال العامل الخاص

| السنوات | الأموال الخاصة | أصول ثابتة | رأس المال العامل الخاص |
|---|---|---|---|
| **1** | 25170051.11 | 63998592.41 | (38828541.3) |
| **2** | 25170051.11 | 57219133.7 | (32049082.59) |
| **3** | 25170051.11 | 50751675 | (25581623.89) |

**المصدر:** اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الثالثة سالب وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة لأموالها الخاصة.

**1-3-راس المال العامل الأجنبي:**

رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الديون(ديون طويلة الأجل+ديون قصيرة الأجل)

في الميزانية السابقة لا توجد ديون قصيرة الأجل فهي معدومة

معناه أن :رأس المال العامل الأجنبي =ديون طويلة الأجل

السنة الأولى :رأس المال العامل الأجنبي =15202000

السنة الثانية :رأس المال العامل الأجنبي =15202000

السنة الثالثة :رأس المال العامل الأجنبي =28335000

**التعليق:**

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في انخفاض وهذا يعود إلى انخفاض ديون طويلة الأجل .

**2-احتياجات رأس المال العامل:**

احتياجات رأس المال العامل =احتياجات التمويل – موارد التمويل

= رأس المال العامل – المتاحات

**الجدول رقم (2-27):** احتياجات رأس المال العامل.

| السنوات | رأس المال العامل | المتاحات | احتياجات رأس المال العامل |
|---|---|---|---|
| **1** | (23626541.3) | 14802297.53 | (38428838.83) |
| **2** | (16847082.59) | 26726995.05 | (43574078) |
| **3** | 2753376.11 | 34858322.45 | (32104946.34) |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

من خلال النتائج نلاحظ أن المشروع حقق احتياج رأس مال العامل خلال السنوات الثلاث بحيث كان سالب، وهذا يعني أن الموارد اكبر من الاستخدامات، وان المشروع له فائض في الاحتياجات وهي حالة جيدة .

**3-الخزينة:**

الخزينة =رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

**الجدول رقم (2-28):** حساب الخزينة

| السنوات | رأس المال العامل | احتياجات رأس المال العامل | الخزينة |
|---|---|---|---|
| **1** | (23626541.3) | (38428838.83) | 14802297.53 |
| **2** | (16847082.59) | (43574078) | 15257863.75 |
| **3** | 2753376.11 | (32104946.34) | 34858322.45 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

من الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال الثلاث سنوات وهذا راجع إلى امتلاك مشروع نسبة جيدة من رأس المال العامل، ومنه نستنتج أن الخزينة لها فائض من الأموال، أي فائض معطل و بتالي عليه معالجة هذا الأمر إما بتعظيم قيم الاستغلال عن طريق شراء مواد أولية أو تمديد اجل الزبائن عن طريق تسهيل التسديد.

**ملاحظات:**

- ✓ يتم الحساب بطريقة النسب المالية من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وليس الوكالة التابعة لها في حالة ما إذا كان قرض استثماري يهدف لإنشاء مشروع عملاق، لتوفر المديرية على مصلحة متخصصة في تقييم طلبات القروض، وبعد التقييم يتم إرسال الملف إلى الوكالة فتقوم هذه الأخيرة في منح القرض للمقترض.
- ✓ أما بالنسبة لطريقة القرض التنقيطي لم تتوفر لدينا المعلومات الكافية لدراستها لاعتمادها على التحاليل الإحصائية.وكذلك لا تعتمد وكالة المدية على هذه التقنية .

## المطلب الثالث: المعالجة القانونية والإجراءات الإدارية المتبعة لاسترداد القروض الممنوحة

يمكن للبنك الوقوع في مآزق عدم السداد من طرف بعض المقترضين ،و الامتناع عن دفع ما عليهم من دين تجاه البنك الأمر الذي يجعل البنك يضطر إلى ضرورة تحصيل هذه الديون وكما يترتب عنها من فوائد تأخيريه ،وذلك بشتى الطرق الإدارية و القانونية التي يخولها له القانون التجاري الجزائري.

**أولا: الإجراءات القانونية**

يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الإجراءات أهمها :1

في حالة عدم تسديد قيمة القرض من طرف العميل وحلول تاريخ الاستحقاق يحول ملفه ويدرس في مصلحة المنازعات حيث تعتبر عملية استرجاع القرض عن طريق القضاء صعبة لاستغراقها وقت طويل و تكاليف كبيرة،وحتى يسترجع البنك قيمة القرض بطريقة ودية تقوم مصلحة المنازعات بتوجيه الاعتذار الأول الملحق رقم (11) للمدين وبإنذاره على نهاية

أجال التسديد،ويكون هذا الاعذار عن طريق البريد مع إشعار باستلام

وبعد انقضاء مدة ثمانية أيام ولم يستجيب الزبون لرد فإن مصلحة المنازعات ترسل إعذار ثاني الملحق رقم(12) وبعدها إعذار ثالث،وإذا لم يمتثل الزبون في المدة القانونية المحددة تحال القضية

على العدالة بحيث يقوم محامي البنك بتقديم للعدالة عريضة تحتوي على: إسم العميل (الزبون) وعنوانه، مهمته، المبلغ المدين، المستندات التي تثبت الدين، مع نسخ عن

[1] بناءا على تصريحات موظف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المدية (مصلحة الشؤون القانونية والنزاعات )

الاعذارات ،ومن ثم يقوم كاتب الضبط بتحرير ثالث إستدعاءات للتبليغ بالحضور تحتوي على تاريخ الجلسة مع الوقت وطبيعة النزاع وهي عدم تسديد القرض وإسم المدعي عليه

وتسلم هذه الاستدعاءات إلى:

- ✓ إستدعاء يرسل إلى المدين مقر سكناه؛
- ✓ إستدعاء يأخذه محامي البنك؛
- ✓ إستدعاء يبقى بحوزة المحضر القضائي.

ينتظر البنك(15)يوما على إشعار المدين فإذا لم يستجب يقدم محامي البنك عريضة إلى رئيس المحكمة تتضمن بيع الأصل المرهون لصالح البنك للوفاء بأصل الدين وفوائد التأخير ،والمصاريف القضائية حيث يقوم المحضر القضائي بجرد كل الأملاك المادية والمعنوية،وعليه يقوم البنك ببيع ممتلكات و الضمانات المحجوزة بعد الإعلان عن بيعها بالمزاد العلني،وإذا كان ثمن ممتلكات المباعة مضافا إليها الضمانات لم يصل إلى قيمة القرض، فإن الفارق يتحمله الزبون(المقترض)ويدفعه بأي وسيلة ممكنة.

**ثانيا: الإجراءات الإدارية**

يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الإجراءات الإدارية من أهمها ما يلي:[1]

هناك ما يسمى بقرض جدولة الدين وهذا إذا كان العميل لم يستطع تسديد ديونه يذهب إلى البنك ويطلب منه قبل أن يخسر ويقع في الإفلاس بقرض إعادة جدولة الدين وعليه يقدم البنك نسبة50%إلى الزبون لإعادة تجديد قرضه،وقبل منح القرض يذهب من يمثل البنك ويستفسر عن العميل في البنوك الأخرى إذا كان هذا الشخص عنده ديون من قبل أم لا وذلك لكي يتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد مرة أخرى.

[1] بناءا على تصريحات موظف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المدية (مصلحة الشؤون القانونية والنزاعات )

**1-الاحتياطات:** هناك مجموعة من العناصر يجب أن يقوم بها البنك قبل منح القرض لكي يتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد مرة أخرى وهي :

- ✓ نسبة نجاح المشروع؛
- ✓ المر دودية المتوقعة للمشروع؛
- ✓ المكان الذي يتم فيه المشروع جيد أم لا.

أي يدرس البنك المشروع من كل النواحي ومدى نجاحه ومدى خطورته قبل منح القرض كي يتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد،إلا أن هذا لا يمنع البنك من الوقوع في المخاطر فهي تقع ولهذا يحاول البنك استعمال طرق علاجية وأساليب وقائية جيدة من خلال الحيطة والحذر لكي يتجنب هذا الخطر.

# خلاصة:

بعد التربص الذي قمنا به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المدية– ، ومن خلال المعلومات التي أعطيت لنا تم التعرف على طريقة منح القروض على مستوى هذا البنك.

حيث أن الفلاح الطالب للقرض يقدم للبنك ملفا كاملا يطلب فيه الحصول على القرض، ويقوم البنك بدراسة شاملة الجوانب تستوفي كل العناصر (الوثائق المقدمة ،وجداول مالية،و ميزانيات تقديرية،إضافة إلى زيارات ميدانية)

والبنك من خلال دراسة ملف طلب القرض من طرف الفلاح المعني يعتمد على عنصرين هامين هما :

دراسة الوثائق ،وتقييم الضمانات المقدمة من طرف الفلاح ،حيث أن هذين العنصرين يتعرضان للدراسة التحليلية المعمقة من طرف البنك.

**خاتمة:**

تعتبر عملية منح القروض النشاط الأساسي لمعظم البنوك، هذا ما يتطلب منها القيام بالاستعلام على المقترضين ومعرفة المقدرة الائتمانية لديهم قبل العمل على اتخاذ قرار الإقراض،إذ يمكن أن تنخفض المقدرة مع مرور الوقت لأسباب عديدة هذا ما قد يؤثر على الوفاء بالتزاماتهم.

حيث ارتبط النشاط البنكي بمفهوم العائد والمخاطرة فأصبح مفهوم المخاطرة ملازما للعمليات البنكية خصوصا مع اشتداد المنافسة وتطور المنتجات المالية الحديثة.

تعتبر مخاطر منح القروض كمخاطر العجز عن السداد من أهم المخاطر التي تضعها أمام معضلة تقضي منها أخذ الإجراءات اللازمة.

ومن أجل التحوط من المخاطر السابق ذكرها تتبع البنوك الأساليب الفعالة للتسيير، ومن أهم ركائز التسيير لمخاطر العملية الإقراضية تشخيص الوضعية المالية للمقترض بالاعتماد على مناهج القياس الكلاسيكية كالتحليل المالي والمستخدمة في تقييم مختلف جوانب أداء الجهة الطالبة للقرض انطلاقا من قياس التوازنات المالية والنسب المالية، وكذلك بالاعتماد على مناهج إحصائية مستحدثة كثيرا كطريقة القرض التنقيطي، وتجدر الإشارة أن فعالية مناهج القياس تبقى مرتبطة بطريقة استعمالها من طرف القائمين على تقييم وتقدير مخاطر الإقراض.

**نتائج اختبار الفرضيات:**

- بالنسبة للفرضية الأولى فهي صحيحة جزئيا، يعتمد البنك على التحليل المالي في تقدير المخاطر البنكية، إلا أن هناك طرق أخرى حديثة لتقدير مخاطر القرض كطريقة القرض التنقيطي.
- بالنسبة للفرضية الثانية صحيحة يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)–وكالة المدية– على الإجراءات الوقائية والمتابعة القانونية للقضاء عليها.

**النتائج المتوصل إليها :**

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى العديد من النتائج تمثلت في:

- تعتبر القروض مصدرا أساسيا في تمويل المؤسسات وتفعيل نشاط الاقتصاد.
- تتعرض البنوك إلى مجموعة من المخاطر منها مخاطر متعلقة بالعميل وأخرى متعلقة بالبنوك.
- يعتبر التحليل المالي أداة هامة في تقييم الوضعية المالية للعميل الطالب للقرض.
- يعتبر القرض التنقيطي من أهم الطرق الإحصائية الحديثة لتقييم خطر القروض.
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المدية– بإتباع عدة إجراءات للتقليل من خطر القروض المتعثرة نذكر منها:
  - التأمين على القروض بالرهونات.
  - وضع قرارات صارمة عند منح القرض
- ضعف أنظمة الرقابة والتقييم الداخلي في قياس مخاطر منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية–وكالة المدية–.

وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها دراستنا يمكن اقتراح العديد من

**الاقتراحات :**

- الاهتمام بدراسة عملية منح القروض ومتابعتها بعد منحها للعميل.
- العمل على إنشاء مؤسسات تتولى الاستعلام والتحري عن العملاء، مع إعطائها الاهتمام الكبير بجانب الحصول على المعلومة المالية والغير مالية.
- ضرورة تقيد البنوك بالضوابط اللازمة بعملية منح القروض وعدم التساهل فالأمر.
- العمل على إقامة دورات تدريبية للموظفين القائمين على تقييم وتقدير المخاطر الاقراضية
- عدم التساهل في موضوع منح القروض اذ يجب متابعتها من تاريخ منحها إلى غاية تاريخ استحقاقها.
- إدخال الرقمنة على الجهاز البنكي للاستعلام على العميل.

- يمكن الاعتماد على طريقة القرض التنقيطي بالبنوك الجزائرية لمحاولة تقدير خطر القرض. وذلك لتسهيل وتسريع عملية دراسة ملفات القروض وهذا لا يتأتى إلا بتأسيس نظام معلومات بنكي.

**آفاق الدراسة:**

بعد تحليلنا لموضوع تسيير مخاطر منح القروض قمنا بالتركيز على أغلب الجوانب الأساسية إلا أنه هناك بعض الجوانب لم نتطرق إليها يمكن معالجتها، لذلك نقترح مواضيع نتمنى التطرق إليها مستقبلا:

- تسيير مخاطر منح القروض وفق مقررات بازل 3.
- دور الضمانات في إدارة مخاطر القروض في البنوك الجزائرية.
- آليات الحوكمة في تسيير مخاطر البنوك.

## ❖ قائمة المراجع:

### ❖ الكتب :


- إسماعيل إبراهيم الطراد، خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006
- الانصاري أسامة ، **الأساليب الحديثة في إدارة المصارف التجارية**، دار القلم ، دبي ، 1995
- العلاونة رانية، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار عماد الدين للنشر، عمان، الأردن، 2008
- الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2001
- صلاح الدين السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني**، علام الكتب للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2003
- عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف السياسات المصرفية** ، الجوانب التنظيمية فالبنوك التجارية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008
- عبد الحق أبو عتروس ، **الوجيز في البنوك التجارية – عمليات – تقنيات** ، أبوظبي ، 2006.
- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وعملياتها وادارتها** ، الدار الجامعية ،الإسكندرية 2007
- عبد المطلب عبد الحميد ،**اقتصاديات النقود والبنوك** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2007
- فريد راغب النجار، **إعادة هندسة الائتمان بالبنوك في نهاية القروض المتعثرة الهروب، السجن، الإفلاس، الجدولة، التسويات، التسويق الائتماني**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000
- فريد راغب النجار،**إدارة الائتمان و القروض المتعثرة**،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية،2000

- طيب محمد علي محمد أحمد البَنا، القرض **المصرفي دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006
- محمد محمود عبد ربه محمد، **محاسبة التكاليف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي في دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدادته**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000
- محمد مطر، **إدارة الاستثمار، الإطار النظري، والتطبيقات العلمية**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان،
- منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل المعاصر**، المكتب الغربي للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، 1999
- منير إبراهيم الهندي، **الفكر الحديث في الاستثمار**، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2004.
- منير شاكر محمد إسماعيل، وآخرون ، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،2005
- محمد عبد الحميد عطية ، **الاستثمار في البورصة – سوق المال – التحليل الأساسي – التحليل الفني – أدوات التحليل المالي – مؤشرات أداء السوق – اتجاهات الأسعار محفظة الاستثمار** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، القاهرة 2011

❖ **الرسائل والاطروحات:**

- شهبون لامية ، **المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الإئتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية ، تخصص نقود وبنوك ، جامعة الجزائر 3 ، 2015 – 2016.
- ياسين العايب، **استعمال طريقة القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008
- خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية، دراسة – مقارنة بين البنوك التقليدية الإسلامية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، 2008 – 2009.

- سالمي فيصل، **تقدير مخاطرة وفق الطرق الإحصائية تطيق لطريقة البنك الوطني الجزائري، وكالة تبسة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة الشيخ العربي التبسي، جامعة تبسة، 2010- 2011
- بوزيان الكاملة، **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية، وكالة بسكرة)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،2014-2015
- كندة حليمة أحمد، لو ناسي أحسن، **إدارة مخاطر العمليات البنكية وفق مقررات بازل (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، اقتصاد بنكي، ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار- الجزائر، 2020-2021.

❖ **المجلات و الدوريات:**

- بن جلول خالد، **استخدام الأساليب الإحصائية الكمية في تسيير مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة طريقة القرض التنقيطي ..... على عينة زبائن القرض الشعبي الجزائري**، الجزائر، المجلد4، العدد 2
- بن عمر خالد ، **تقدير القرض البنكي وفق طريقة التنقيط ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، دراسات اقتصادية، العدد 13.
- غالمي العالية، **التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي** ، الجلفة ، العدد الأول ، 2018
- قارة سامي، **دور طريقة القرض التنقيطي في تسهيل الدراسة المالية لمنح القروض البنكية ، دراسة حالة القرضص الشعبي الجزائري**، وكالة المسيلة، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد2،
- محمد عيادي ، **القرض التنقيطي وتحليل الشبكات الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 5، 2012.

❖ **المراجع باللغة الفرنسية:**

- **الكتب:**

- Gerhand,Schroeck, **Risk Management and value** , creation in financialin situations, wiley finances, usa, 2002
- Sylvie de coussergues**, gestion de la banque**, edition duand,paris , 1992.
- Mireille bardos , analyse dixriminante (application-rosque-e xoring finanacier ),edition dunod ,paris ,2001

❖ قائمة الملاحق:

| رقم الملحق | العنوان |
|---|---|
| | إعلانات عن مزايا و شروط القروض إيجاري و تحدي |
| **1** | طلب خطي للاستفادة من القرض |
| **2** | بطاقة الفلاح أو المربي |
| **3** | نسخة عن الفاتورة الشكلية PMAT |
| **4** | محضر الزيارة الميدانية قبل التمويل وبعد التمويل (PV ST 122) |
| **5** | وثيقة معاينة مركز المخاطر |
| **6** | قرار تقديم الإعانة |
| **7** | سند لأمر ممضي من طرف المقترض |
| **8** | عقد اعتماد إيجاري والأصول المنقولة |
| **9** | ميزانية مؤسسة 5سنوات + جدول حساب نتائج 3سنوات |
| **10** | جدول تسديد القرض |
| **11** | اتفاقية القرض |
| **13-12** | اعذار أول + اعذار الثاني |
| **14** | استدعاء لإعادة التامين |



المستخلص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على الوظيفة الأساسية التي تقوم بها البنوك والتي تتمثل في عملية منح القروض وكيفية تسيير مخاطرها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المدية – من خلال التطرق إلى دراسة حالة قرضين استغلالي واستثماري

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح الجوانب النظرية وتطبيقها على الجانب التطبيقي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المدية–، فتوصلنا إلى أن البنوك تتخذ عدة اجراءات لتسيير ومواجهة المخاطر والتقليل منها، واخذ الضمانات الكافية والتأمين على القروض. وهذا لتعويض خسارتها في حالة الوقوع في خطر عدم السداد،

**الكلمات المفتاحية:** منح القروض،القرض الاستغلالي، التامين.

**Summary:**

This study aims to identify the basic function performed by banks, which is the process of granting loans and how their risks are managed by the Bank of Agriculture and Rural Development - Medea Agency - by examining the case study of two exploitative and investment loans.

We used the descriptive analytical approach to clarify the theoretical aspects and apply them to the practical aspect of the Bank of Agriculture and Rural Development - the Medea Agency. We concluded that banks take several measures to manage and confront risks and reduce them, and take adequate guarantees and insurance on loans. This is to compensate for their loss in the event of falling into the risk of failure. payment,

**Keywords**: loan, loan granting, risk prediction.

❖ الفهرس :


| الموضوع | الصفحات |
|---|---|
| البسملة | |
| شكـــــــــر وتقديـــــــر | |
| إهـــــــــــــــــــــــداء | |
| المستـــــــــــــخلص | |
| فهرس المحتويات | II - I |
| قائمة الاشكال و الجداول | IV - III |
| مقدمة | أ-خ |
| الفصل الأول: الإطار النظري للقروض وتسيير مخاطر منحها | |
| تمهيد الفصل الأول | 1 |
| المبحث الأول : مدخل إلى القروض البنكية | 2 |
| المطلب الأول : تعريف القروض البنكية و خصائصها | 2 |
| المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية | 6 |
| المطلب الثالث : معايير إجراءات منح القروض | 10 |
| المبحث الثاني : عموميات حول مخاطر القروض البنكية | 15 |
| المطلب الأول : تعريف مخاطر القروض البنكية و مصادرها | 15 |
| المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية | 19 |
| المطلب الثالث : أسباب المخاطر البنكية | 22 |
| المبحث الثالث : تسيير مخاطر القروض البنكية | 25 |
| المطلب الأول : تقدير مخاطر الإقراض البنكي باستعمال أسلوب التحليل المالي | 25 |
| المطلب الثاني : تقدير مخاطر الإقراض البنكي بتقنية القرض التنقيطي | 32 |
| المطلب الثالث : الإجراءات المتبعة لمواجهة خطر الإقراض | 37 |
| خلاصة الفصل الأول | 40 |
| الفصل الثاني :دراسة تطبيقية لتسيير منح القروض البنكية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – وكالة المدية - | |
| تمهيد الفصل الثاني | 41 |
| المبحث الأول: بطاقة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR | 42 |
| المطلب الأول: نشأة البنك ووظائفه واهم مصالحه | 42 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة المدية - | 45 |
| المطلب الثالث: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR- | 47 |
| المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لنموذجين من القروض و خطوات منحهما - القرض الايجاري وقرض التحدي - | 48 |
| المطلب الأول: شروط الاستفادة من القرض من طرف الوكالة | 48 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: دراسة ملف طلب قرض استغلالي | 52 |
| المطلب الثالث: معالجة منح القرض وشروط إبرام العقد | 56 |
| المبحث الثالث:متابعة سير تقنية القروض وتسيير مخاطرها | 61 |
| المطلب الأول: دراسة مالية لقرض استغلالي –نموذج مقدم من طرف الوكالة - | 61 |
| المطلب الثاني: دراسة ملف قرض لمؤسسة – نموذج مقدم من طرف الوكالة - | 67 |
| المطلب الثالث: المعالجة القانونية و الإجراءات الإدارية المتبعة لاسترداد القروض الممنوحة | 80 |
| خلاصة الفصل الثاني | 83 |
| الخاتمة | 86-84 |
| قائمة المراجع | 90-87 |
| قائمة الملاحق | |

❖ الفهرس :


| الموضوع | الصفحات |
|---|---|
| البسملة | |
| شكـــــــــر وتقديـــــــر | |
| إهـــــــــــــــــــــــداء | |
| المستـــــــــــــخلص | |
| فهرس المحتويات | II - I |
| قائمة الاشكال و الجداول | IV - III |
| مقدمة | أ-خ |
| الفصل الأول: الإطار النظري للقروض وتسيير مخاطر منحها | |
| تمهيد الفصل الأول | 1 |
| المبحث الأول : مدخل إلى القروض البنكية | 2 |
| المطلب الأول : تعريف القروض البنكية و خصائصها | 2 |
| المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية | 6 |
| المطلب الثالث : معايير إجراءات منح القروض | 10 |
| المبحث الثاني : عموميات حول مخاطر القروض البنكية | 15 |
| المطلب الأول : تعريف مخاطر القروض البنكية و مصادرها | 15 |
| المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية | 19 |
| المطلب الثالث : أسباب المخاطر البنكية | 22 |
| المبحث الثالث : تسيير مخاطر القروض البنكية | 25 |
| المطلب الأول : تقدير مخاطر الإقراض البنكي باستعمال أسلوب التحليل المالي | 25 |
| المطلب الثاني : تقدير مخاطر الإقراض البنكي بتقنية القرض التنقيطي | 32 |
| المطلب الثالث : الإجراءات المتبعة لمواجهة خطر الإقراض | 37 |
| خلاصة الفصل الأول | 40 |
| الفصل الثاني :دراسة تطبيقية لتسيير منح القروض البنكية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – وكالة المدية - | |
| تمهيد الفصل الثاني | 41 |
| المبحث الأول: بطاقة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR | 42 |
| المطلب الأول: نشأة البنك ووظائفه واهم مصالحه | 42 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة المدية - | 45 |
| المطلب الثالث: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR- | 47 |
| المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لنموذجين من القروض و خطوات منحهما - القرض الايجاري وقرض التحدي - | 48 |
| المطلب الأول: شروط الاستفادة من القرض من طرف الوكالة | 48 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: دراسة ملف طلب قرض استغلالي | 52 |
| المطلب الثالث: معالجة منح القرض وشروط إبرام العقد | 56 |
| المبحث الثالث:متابعة سير تقنية القروض وتسيير مخاطرها | 61 |
| المطلب الأول: دراسة مالية لقرض استغلالي –نموذج مقدم من طرف الوكالة - | 61 |
| المطلب الثاني: دراسة ملف قرض لمؤسسة – نموذج مقدم من طرف الوكالة - | 67 |
| المطلب الثالث: المعالجة القانونية و الإجراءات الإدارية المتبعة لاسترداد القروض الممنوحة | 80 |
| خلاصة الفصل الثاني | 83 |
| الخاتمة | 86-84 |
| قائمة المراجع | 90-87 |
| قائمة الملاحق | |

❖ الفهرس :


| الموضوع | الصفحات |
|---|---|
| البسملة | |
| شكـــــــــر وتقديـــــــر | |
| إهـــــــــــــــــــــــداء | |
| المستـــــــــــــخلص | |
| فهرس المحتويات | II - I |
| قائمة الاشكال و الجداول | IV - III |
| مقدمة | أ-خ |
| الفصل الأول: الإطار النظري للقروض وتسيير مخاطر منحها | |
| تمهيد الفصل الأول | 1 |
| المبحث الأول : مدخل إلى القروض البنكية | 2 |
| المطلب الأول : تعريف القروض البنكية و خصائصها | 2 |
| المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية | 6 |
| المطلب الثالث : معايير إجراءات منح القروض | 10 |
| المبحث الثاني : عموميات حول مخاطر القروض البنكية | 15 |
| المطلب الأول : تعريف مخاطر القروض البنكية و مصادرها | 15 |
| المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية | 19 |
| المطلب الثالث : أسباب المخاطر البنكية | 22 |
| المبحث الثالث : تسيير مخاطر القروض البنكية | 25 |
| المطلب الأول : تقدير مخاطر الإقراض البنكي باستعمال أسلوب التحليل المالي | 25 |
| المطلب الثاني : تقدير مخاطر الإقراض البنكي بتقنية القرض التنقيطي | 32 |
| المطلب الثالث : الإجراءات المتبعة لمواجهة خطر الإقراض | 37 |
| خلاصة الفصل الأول | 40 |
| الفصل الثاني :دراسة تطبيقية لتسيير منح القروض البنكية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – وكالة المدية - | |
| تمهيد الفصل الثاني | 41 |
| المبحث الأول: بطاقة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR | 42 |
| المطلب الأول: نشأة البنك ووظائفه واهم مصالحه | 42 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة المدية - | 45 |
| المطلب الثالث: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR- | 47 |
| المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لنموذجين من القروض و خطوات منحهما - القرض الايجاري وقرض التحدي - | 48 |
| المطلب الأول: شروط الاستفادة من القرض من طرف الوكالة | 48 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: دراسة ملف طلب قرض استغلالي | 52 |
| المطلب الثالث: معالجة منح القرض وشروط إبرام العقد | 56 |
| المبحث الثالث:متابعة سير تقنية القروض وتسيير مخاطرها | 61 |
| المطلب الأول: دراسة مالية لقرض استغلالي –نموذج مقدم من طرف الوكالة - | 61 |
| المطلب الثاني: دراسة ملف قرض لمؤسسة – نموذج مقدم من طرف الوكالة - | 67 |
| المطلب الثالث: المعالجة القانونية و الإجراءات الإدارية المتبعة لاسترداد القروض الممنوحة | 80 |
| خلاصة الفصل الثاني | 83 |
| الخاتمة | 86-84 |
| قائمة المراجع | 90-87 |
| قائمة الملاحق | |

❖ قائمة الملاحق:

| رقم الملحق | العنوان |
|---|---|
| | إعلانات عن مزايا و شروط القروض إيجاري و تحدي |
| **1** | طلب خطي للاستفادة من القرض |
| **2** | بطاقة الفلاح أو المربي |
| **3** | نسخة عن الفاتورة الشكلية PMAT |
| **4** | محضر الزيارة الميدانية قبل التمويل وبعد التمويل (PV ST 122) |
| **5** | وثيقة معاينة مركز المخاطر |
| **6** | قرار تقديم الإعانة |
| **7** | سند لأمر ممضي من طرف المقترض |
| **8** | عقد اعتماد إيجاري والأصول المنقولة |
| **9** | ميزانية مؤسسة 5سنوات + جدول حساب نتائج 3سنوات |
| **10** | جدول تسديد القرض |
| **11** | اتفاقية القرض |
| **13-12** | اعذار أول + اعذار الثاني |
| **14** | استدعاء لإعادة التامين |

❖ قائمة الاشكال :


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | يوضح المعايير التي تعتمدها البنوك في عملية منح القروض. | 11 |
| (2-1) | يوضح الإجراءات المتبعة في البنك | 14 |
| (3-2) | الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 45 |
| (4-2) | الإجراءات التي يمر بيها طالب القرض | 51 |


❖ قائمة الجداول :


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | جدول معدلات التصنيف الصحيح | 63 |
| (2-2) | نسب المشاركة في تمويل القرض الايجاري | 50 |
| (3-2) | تقييم تكلفة المشروع | 61 |
| (4-2) | التكلفة الإجمالية للمشروع | 62 |
| (5-2) | ميزانية افتتاحية | 62 |
| (6-2) | تقديرات العمل المنجز | 63 |
| (7-2) | الإنتاج المحتمل خلال خمس5سنوات | 64 |
| (8-2) | المواد الأولية لتشغيل المعدات | 64 |
| (9-2) | تكاليف الموظف | 65 |
| (10-2) | اهتلاك القرض السنوي | 66-65 |
| (11-2) | ميزانية مالية (أصول) | 67 |
| (12-2) | ميزانية مالية (خصوم) | 67 |
| (13-2) | ميزانية تقديرية( خصوم) | 68 |
| (14-2) | ميزانية تقديرية (أصول) | 68 |
| (15-2) | حساب جدول النتائج | 69-68 |
| (16-2) | حساب نسبة التمويل الدائم | 70 |
| (17-2) | حساب نسبة التمويل الذاتي | 71-70 |
| (18-2) | حساب نسبة الاستقلالية المالية | 71 |
| (19-2) | حساب نسبة قابلية التسديد | 72 |
| (20-2) | حساب نسبة المردودية المالية | 73-72 |
| (21-2) | حساب نسبة مردودية النشاط | 73 |
| (22-2) | حساب معدل دوران مجموع الأصول | 74 |
| (23-2) | حساب معدل دوران الأصول الثابتة | 75-74 |
| (24-2) | حساب نسب هيكلة الأموال الدائمة | 75 |
| (25-2) | حساب رأس المال العامل الدائم | 76 |
| (26-2) | حساب رأس المال العامل الخاص | 77 |

| | | |
|---|---|---|
| **(27-2)** | حساب احتياجات رأس المال العامل | 78 |
| **(28-2)** | حساب الخزينة | 79 |

**مقدمة :**

يلعب الجهاز البنكي دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي، لما له من تأثير كبير على المتغيرات الاقتصادية، والتي تؤثر بدرجة عالية على سلوك المودعين والمقرضين ويسعى البنك من خلال أنشطته إلى تحقيق أكبر ربح ممكن وضمان الاستمرارية والنمو.

وتعتبر عملية منح القروض القلب النابض للبنوك فهي من أهم أوجه الاستثمار من خلال تحويل الودائع المتنوعة إلى قروض،إذ يجب توفر ضوابط ومعايير لاتخاذ قرار الإقراض على نحو يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بتمويل المشاريع الاقتصادية من خلال خلق فرص شغل وزيادة القدرة التنافسية وضمان الاستمرارية.

إلا أن تطور النشاط البنكي وتنوع أدوات الدفع الحديثة بسبب العولمة البنكية،وكذلك الأزمات الاقتصادية البنكية، خلق العديد من المخاطر كمخاطر الائتمان،مخاطر السيولة، مخاطر السوق،.....الخ وغيرها من المخاطر التي تؤثر سلبا على أدائها وسمعتها.

وعليه فان السمة التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية تسيير المخاطر البنكية بصفة عامة ومخاطر منح القروض بصفة خاصة لما تعكسه من نتائج سلبية على قيمتها السوقية،وضياع لحقوق المودعين،هذا ما فرض عليها تقييم وتقدير المخاطر باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي المخاطر أو تقليلها.

**الإشكالية الرئيسية :**

انطلاقا مما سبق ومن خلال دراستنا ارتأينا صياغة الإشكالية التالية :

- **كيف يتم تسيير عملية منح القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟**

**الأسئلة الفرعية:**

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما هي التقنيات التي يعتمدها البنك في تقدير مخاطر الإقراض ؟**
- **كيف يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتسيير مخاطر منح القروض؟**

**فرضيات الدراسة:**

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة، الفرضيات التالية:

- يعتمد البنك على التحليل المالي في تقدير وتقييم المخاطر البنكية.

- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الإجراءات الوقائية والمتابعة القانونية للقضاء على مخاطر القروض.

**أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية دراستنا في أن الجهاز البنكي من أهم الدعامات التي يقوم عليها الاقتصاد ومع تزايد المخاطر التي تتعرض لها البنوك بسبب العديد من العوامل أصبح موضوع تسيير مخاطر القروض من الموضوعات المعاصرة.

**أهداف دراستنا:**

تهدف هذه الدراسة الى :

- التعرف على الوظيفة الأساسية للبنوك وهي الإقراض.
- التعرف على المخاطر التي تتعرض لها البنوك في ظل التطورات الاقتصادية.
- التعرف على الطرق الكلاسيكية والإحصائية على تسيير مخاطر الإقراض.
- التعرف على أساليب السيطرة على المخاطر.

**أسباب اختيار الموضوع:**

- أهمية الموضوع في ظل التحديات التي تقوم بها البنوك في تطوير الاقتصاد.
- محاولة تقديم بحث يتناسب مع تخصصنا .
- إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع.
- الإضافة العلمية من خلال دمج معلومات جديدة مع بحث تم إجراءه سابقاً.
- إبراز الدور الفعال الذي تقوم به البنوك في مواجهة المخاطر والنهوض بالاقتصاد الوطني.

**حدود الدراسة:**

**الحدود الزمنية :** غطت هذه الدراسة فترة الزمنية للسداسي الثاني للسنة الجامعية 2024-2023

**الحدود المكانية :** اجريت دراستنا ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية (BADR)-وكالة المدية –

غطت

**منهج الدراسة:**

اعتمدنا على نوعين من المناهج العلمية:

- المنهج الوصفي في الجانب النظري للمذكرة وذلك باستخدام المصادر العلمية العربية والأجنبية.
- المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية والتي من خلالها حاولنا ربط الجانب النظري على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**صعوبات الدراسة:**

لا يخلو إنجاز أي بحث من الصعوبات أو العقبات ، وأبرز الصعوبات التي واجهناها :

- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية.
- عدم وجود الوقت الكافي لمعالجة هذه الدراسة.

**الدراسات السابقة:**

يمكن ذكر أهم الدراسات السابقة فيما يلي:

1) دراسة فيلالي طارق، بعنوان " **تسيير مخاطر القروض البنكية في ظل المعايير الاحترازية الجديدة"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، 2017/2016 والتي تهدف إلى تحديد الفروق الموجودة بين المعلومات المالية وغير المالية المستخدمة في عملية اتخاذ القرار الائتماني وتحديد مدى كفاية معايير الحذر المطبقة على مستوى البنوك الجزائرية في إدارة وتسيير المخاطر الائتمانية. وتوصلت إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطرة الائتمانية وبين متغيرات الدراسة المالية الممثلة بمجموعة من النسب المالية.

2) دراسة خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، دراسة – **مقارنة بين البنوك التقليدية الإسلامية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، 2008 – 2009، توصلت إلى النتائج التالية:

- إن المخاطر لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- إن إدارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح البنوك و استمرارية عملها.
- إن لجنة بازل دعمت البنوك المركزية في الرقابة على البنوك من خلال إدراج المخاطر كأهم أولوياتها وذلك بإدراجها لمقاييس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر، فالقروض يأخذ مقابلها ضمانات

3) دراسة بوزيان الكاملة، بعنوان " **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية**"، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR – وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية،2014-2015 والتي تهدف إلى معرفة الجوانب المتعلقة بالقروض ومعرفة الطرق المالية وغير المالية التي تسمح بتقسيم موضوعي لخطر القرض عند حدوثه بحيث لا تؤثر على البنك إلا بقدر خفيف ومعقول، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- تعد البنوك التجارية من أهم مؤسسات الوساطة المالية خاصة في الجزائر.
- يتنازع البنك التجاري أهداف متعارضة (السيولة، الأمان، الزكية) يسعى دائماً للملائمة بينهم.
- تشترك جميع البنوك التجارية في وظيفتين تقليديتين هما قبول الودائع – منح الائتمان.
- هناك العديد من المخاطر التي تواجهها البنوك ومن بينها خطر عدم السداد.

4) دراسة زايدي صبرينة، **إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري** – وكالة البويرة، مذكرة تدخل ضمن القرض متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية والبنوك، 2014 – 2015، توصلت للنتائج التالية:

- الكشف المبكر لتعثر القروض سيساعد في الحد من تبعاتها ،ومن الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل، وذلك من حيث القيمة السوقية.
- يشكل الائتمان المصرفي في معظم المصارف الجزء الأكبر من نشاطاتها.
- ينطوي العمل المصرفي على التعامل مع المخاطر، والتقليل من النتائج السلبية لهذه المخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي بني عليه مبدأ إدارة المخاطر، والذي يعتبر عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها المصرف.

من خلال الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع تسيير مخاطر منح القروض البنكية نلاحظ أنها كانت مختلفة فيما بينها ، لذلك سنقوم بإجراء مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من خلال استنتاج أوجه التشابه والاختلاف:

بالنسبة لأوجه **التشابه**:

- تمثلت في التطرق للقروض ومخاطر القروض وكيفية تسيير مخاطر القروض.
- حيث حاولنا الالمام بأهم العناصر بطريقة متسلسة ومرتبة.

أما أوجه **الاختلاف** تمثلت في أن الدراسات السابقة تناولت بشكل كبير تعريف البنوك و أنواعها ووظائفها بصفة عامة غير أن دراستنا لم نتطرق فيها لتعريف البنوك كذلك اعتمدنا على الدراسة الميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المدية- .كما اختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة في الاهداف وكذلك في النتائج المتوصل عليها :

- التحليل المالي اداة هامة في تقييم الوضعية المالية للعميل .
- يعتبر القرض التنقيطي من أهم الطرق الإحصائية الحديثة لتقييم خطر القروض.

**هيكل الدراسة:**

- من أجل انجاز هذا البحث، تم تقسيمه إلى فصلين تسبقهم مقدمة للإحاطة بالموضوع وتليها خاتمة عامة والنتائج المتوصل إليها حيث تطرقنا في الفصل الأول الى الإطار النظري للقروض وتسيير مخاطر منحها والذي قسم إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تطرقنا إلى مدخل القروض البنكية، أما المبحث الثاني فتناولنا عموميات حول المخاطر البنكية أما المبحث الثالث فتناولنا تسيير مخاطر منح القروض البنكية.

الفصل الثاني فقد خصص للإطار التطبيقي لتسيير مخاطر منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية - BADR – وكالة المدية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى بطاقة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما المبحث الثاني فقد تناولنا دراسة تطبيقية لملف قرضين وخطوات منحهما( القرض الايجاري وقرض التحدي ) ،أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى متابعة سير تقنية منح القرض وتسيير مخاطره.

# الفصل الأول

## تمهيد:

يعتبر الإقراض من الوظائف الأساسية لنشاط البنوك، بالرغم من ان هناك عدة أنشطة أخرى تقوم بيها.

الا ان هذه الوظيفة لا تكاد تخلو من المخاطر حتى وان كانت محاطة بالضمانات اللازمة.

هذا مايجعل البنوك تسعى جاهدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل هذه المخاطر وتسييرها بشكل يسمح لها بالاستمرار في نشاطها.ومن هذا المنطلق، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: مدخل إلى القروض البنكية.**
- **المبحث الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية.**
- **المبحث الثالث: تسيير مخاطر القروض البنكية.**

## المبحث الأول :مدخل إلى القروض البنكية

تعد القروض البنكية بأنواعها من أهم الوظائف البنكية والتي تنشأ بزيادة الودائع، والتي بدورها تحول للإقراض فتستخدم في عمليات الإنتاج الاستهلاك وغيرها من الأنشطة، وهذا ما يساهم في تقدم وازدهار الاقتصاد.

### المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وخصائصها.

هناك عدة تعريفات للقروض البنكية، نعرض أهمها:

**أولا: تعريف القروض البنكية.**

إن كلمة Credit الإنجليزية. كلمة لاتينية Credo وهي تركيب لاصطلاحيين.

CARD وتعني باللغة السنسكريتية ثقة.

CLO ويفهم باللغة اللاتينية أضع وعليه، فالمصطلح معناه أضع ثقة.

كما أن كلمة Credit تعادلها عدة معاني في العمل المصرفي، وهي ائتمان، اعتماد، تسليف، قرض، وهي كلمة مخصصة للعمليات المالية، تجمع مباشرة بين هيئة مالية ومقترض، فالقرض فعل ثقة يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت[1].

كما تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها[2].

[1] عزيزة بن سمية،**الائتمان في البنوك التجارية المخاطر ،وأساليب تسييرها**، دار الأيام، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017، ص ص37-38.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 103.

ويعرف القرض البنكي بأنه الثقة التي يوليها البنك لعملية في إتاحة مبلغا معينا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة، ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه[1].

ويمكن تعريف القرض المصرفي بأنه عقد يتعهد بمقتضاه المقرض –البنك– أن يسلم عميله المقترض مبلغا من النقود أو يقيده في حسابه، وذلك مقابل التزام العميل برد هذا المبلغ عند حلول الأجل المتفق عليه، بالإضافة إلى عوائد القرض[2].

بناءا على ما سبق يمكن القول أن القرض هو عبارة عن عملية تسليف مبلغ من المال مقابل عمولة يدفعها العميل للبنك،خلال فترة زمنية محددة متفقة عليه، كما يتفق الطرفين على طريقة التسديد دفعة واحدة، أو عن طريق دفعات شهرية أو سنوية.

من خلال ما تقدم تتضح لنا عناصر أساسية مرتبطة بالقروض البنكية تتمثل في:[3]

- **الثقة:**وهي مدى ثقة البنك في عملية تسديد بالوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد لها، أي مدى درجة المخاطر المقبولة من طرف البنك اتجاه عميله.
- **مبلغ القرض:**يمثل حجم الموارد التي يحصل العميل عليها من البنك
- **تكلفة القرض:**وهذا ما يتحمله العميل مقابل حصوله على القرض، والمتمثلة في سعر الفائدة التي تتحدد قيمتها كنسبة من القروض المتحصل عليها.
- **مدة القرض:** وهي الفترة الفاصلة ببين لحظة استهلاك القرض ولحظة استرداده، فقد تكون قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، وأساس التقسيم مرتبط بالقصد والغرض من الاقتراض.

---

[1] محمد محمود عبد ربه محمد، **محاسبة التكاليف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 39.

[2] طيب محمد علي محمد أحمد البنا، **القرض المصرفي دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006، ص 452.

[3] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي في دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص: 193.

- **الضمانات:** فالبنك يطلب ضمانا عند منحه للقرض حتى يضمن أن ما أقرضه يستعيده منها الضمانات الحقيقية.

- **مخاطرة القرض:** فهي تعبر عن الفرق بين قيمة القرض الممنوح من البنك ومجموع المبالغ المتوقع تحصيلها من المقترض، في تاريخ الاستحقاق.

**ثانيا: خصائص القروض البنكية.**

تتميز القروض البنكية بالخصائص التالية:[1]

- إن إدارة البنك هي بالدرجة الأولى إدارة خدمات إنسانية فعالة.
- إن خدمة القروض لا يمكن تخزينها أو حفظها لفترة طويلة، فيجب توظيف القروض بالشروط المعلنة وفق سياسات البنك المركزي والبنك المقرض بأقل المخاطر وبأكبر الضمانات البنكية.

تتأثر القروض المصرفية بعدد من القوى البيئية والقوى التنظيمية للبنك، والقوى الاعمالية للمقترضين: الحالة الاقتصادية – القطاع المصرفي – المنافسة المصرفية – سياسات البنك المركزي – سياسات الضرائبية – السياسات النقدية – العلاقات الدولية – أسواق السلع – أسواق المال – المؤسسات المالية، ودائع البنك وسياسات التوظيف– إجراءات الاستعلام عن العميل وفحص المركز المالي للعميل– إجراءات متابعة القروض، مراجعة دراسات الجدوى– تقييم وفحص المركز المالي للعميل – نظام المعلومات المصرفية – نظام القرارات الائتمانية – شروط ضمانات و الرهونات، و الكفالات – الطلب على نشاط المقترض – تكاليف الإنتاج والتوزيع – هيكل التمويل – العائد على الاستثمار – دورة حياة القرض.

[1] فريد راغب النجار، **إعادة هندسة الائتمان بالبنوك في نهاية القروض المتعثرة الهروب، السجن، الإفلاس، الجدولة، التسويات، التسويق الائتماني**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 45.

- إن هذه المنافسة بين البنوك التجارية الوطنية، والبنوك المشتركة والخاصة وبينها وبين المؤسسات المالية وشركات توظيف الأموال، يؤدي إلى ضرورة ترشيد القروض المصرفية.
- أن الطلب على القروض المصرفية يتوقف على الحالة الاقتصادية المحيطة لكل من البنك والعميل، إذن تتوقف القروض المصرفية على هيكل الودائع المصرفية، والطلب المشتق على السلع والخدمات التي يبيعها العميل المقترض، فالكساد والركود، والانتعاش، والنمو تؤثر على دورة حياة القروض المصرفية الجيدة –المتعثرة –المشكوك فيها.
- أن البنوك من أكثر المنظمات تأثرا أو حساسية للظروف الاقتصادية، فهي مرآة للموقف الاقتصادي، وذات علاقة مزدوجة مع قطاعات الأعمال الأخرى.
- تتزايد تكاليف إدارة البنوك اليوم بشكل مضطرب بسبب الأجور والمصروفات للحاسب الآلي، وتكاليف إنشاء الفروع والديكور، والتجهيزات المكتبية والتلكس و التليفاكس والبريد الإلكتروني وغيرها، إذن تزداد تكاليف إدارة القروض المصرفية لنفس الأسباب.
- تزداد مخاطر القروض المصرفية بسبب اتخاذ القرار الائتماني الغير المثالي، سوء
- –الاتصالات الائتمانية–، نقص المعلومات الائتمانية، الفصل في تقييم طلبات الائتمان وتعثر العميل، ومن ثم تعثر القرض المصرفي وقياس البيئة المحيطة بالبنك (الاقتصادية – المالية – مناخ الاستثمار...).
- يجعل الميكنة والأوتوماتيكية، والتكنولوجيا المصرفية من صناعة البنوك نشاطا ذو معدل دوران تكنولوجي كبير جدا مثال: السحب والإيداع الآلي، –كما أن قطاعات الأعمال اليوم أصبحت أيضا تخضع للتكنولوجيا المتطورة.
- يؤدي انخفاض العائد على الاستثمار في القطاعات المقترضة المصحوبة الوفاء بالالتزامات المصرفية لخدمة الدين المصرفي، كما أن الفوائد الدائنة يجب أن تفوق الفوائد المدينة بالنسبة للودائع، حتى تزداد إنتاجية البنك.

- يجب مراجعة الهياكل التمويلية للمقترض وتقييم معدلات القروض لرأس المال، والمؤشرات المالية للتحقق من القدرة على السداد، والوفاء بالالتزامات للبنك المقترض.

**المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية**

تتنوع القروض الممنوحة من طرف البنوك على حسب أجلها، والأغراض التي تستخدم فيها، وعلى حسب الضمان والجهة الطالبة للقرض.

وفيما يلي سنتناول أنواع القروض البنكية من خلال تلك المعايير:

**1- القروض بحسب أجالها:**

وتقسم القروض البنكية حسب هذا المعيار إلى:[1]

**1-1-القروض قصيرة الأجل:** هي قروض لا تزيد آجالها عن السنة، تستخدم أساسا في تمويل الأنشطة الاستغلالية، كما تستعمل هذه القروض غالبا في اقتناء المستحقات والتجهيزات، بحيث يمثل الجانب الأكبر من قروض البنك، وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها، وتمنح هذه القروض من مدخرات وودائع العملاء، وكذلك الأموال الخاصة للبنوك.[2]

**1-2-القروض متوسطة الأجل:** ويمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة.، أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج.

**1-3القروض طويلة الأجل:** وتزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي، وبناء المصانع، ويمكن أيضا تقسيم القروض حسب آجالها إلى:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق**، ص113.

[2] صلاح الدين السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني**، علام الكتب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003، ص 38.

**1-3-1-قروض مستحقة عند الطلب:** أي يحق للبنك سدادها في أي وقت يشاء، وللمقترضين الحق في أدائها عندما يريدون.

**1-3-2-قروض ممنوحة لأجل:** وتقسم إلى قروض قصيرة الأجل، ومتوسطة، وطويلة الأجل.

ويفيد هذا التبويب في الترتيبات المالية الخاصة بالسيولة، والموازنة مع الودائع و الربحية.

**2-القروض بحسب الأغراض:**

وتقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:[1]

**2-1 – القروض الاستهلاكية:**

ويستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل، أو تصفية لبعض ممتلكاته، وتقدم ضمانات لها، مثل تحويل الموظف لمراقبة على البنك، ضمان شخصي آخر، أوراق مالية، رهن عقاري.

**2-2-القروض الإنتاجية:**

وهي التي تمنح بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروع ، كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع، والمواد الخام اللازمة للإنتاج ،ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع، وتتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية ،حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة واستخدامها في ذلك. وبالتالي يمكن تجنيب جزء من الدخل والأرباح المحتجزة ،لرفع قيمة القرض، ولكن السيولة الذاتية لا تحدث في الأجل المتوسط والطويل.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق**، ص ص 114-115.

**2-3- القروض التجارية:**

وهي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة إلى المزارعين، والمنتجين، والتجار، لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وطابعهما الموسمي. و تختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من القروض، فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة، والحصاد، ومنها ما يفضل أنشطة أخرى.

**2- 4-القروض الاستثمارية:**

تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة، وتمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب. أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية، وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

**3- القروض بحسب الجهة الطالبة لها:**

تنقسم القروض وفقا لهذا المعيار إلى:[1]

**3-1-القروض العامة:** وتتمثل في القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى الدولة أو المؤسسات الرسمية، وغالبا ما تشكل هذه القروض نسبة ضئيلة من القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية.

**3-2-القروض الخاصة:** تتمثل في القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى الأفراد والهيئات والشركات الأخرى الغير الحكومية وغالبا ما يشكل هذا النوع من القروض النسبة الرئيسة من القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية.

**4-القروض المصرفية بحسب الضمان:**

-وتنقسم وفقا لهذا المعيار إلى:[1]

[1]إسماعيل إبراهيم الطراد، خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006، ص 170.

**4-1-القروض المضمونة:** وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية، وبالتالي تنقسم إلى:

**4-1-1- القروض بضمان شخصي:** دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

**4-1-2 القروض بضمان عيني:** وقد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقرض، أو قروض بضمان الأوراق المالية، ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة، وسهلة التداول أو قروض بضمان كمبيالات، وتظهر الكمبيالات للبنك والخاصة بالأشخاص الذين يتفاعل معهم العميل، وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين، قروض بضمان وثائق التأمين، وقروض بضمان الودائع لأجل و شراءات الإيداع والاستثمار.

**4-2-القروض غير المضمونة:** ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد، وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل.

**4-3-القوائم المالية:** وتنشأ القروض غير المضمونة بسبب طبيعة الأعمال التجارية، حيث يلاحظ أن قدرا كبيرا من التعامل بين الشركاء يتم على أساس حسابات مفتوحة فبيع المنتج مثلا سلفة لتاجر الجملة يتم ويقيد الثمن في حساب لديه بعد فترة، قد تطول، يرسل إليه فاتورة البيع أو كشف الحساب مرفقا به فواتير البيع وموضحا عليه الرصيد المستحق. ويقوم التاجر بالخدمة نفسها بالنسبة لتاجر التجزئة، وهكذا تنساب السلع، ويقابلها انسياب برأس المال الدائم، حيث تحل محل السلع أوراق القبض التي تتحول إلى أرصدة نقدية، منها يتمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ودفع أجور العمال مصروفاته الأخرى لإنتاج سلع، ثم تكرار الدورة من جديد.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق**، ص ص 116-117.

**المطلب الثالث: معايير إجراءات منح القروض**

يقوم البنك بمنح القروض، آخذا بعين الاعتبار عدة معايير وإجراءات:

**أولا: معايير منح القروض**

تعتمد عملية منح القروض على عدة معايير، أهمها:[1]

1- **شخصية العميل:**.تعتبر السمعة الحسنة للعميل محصلة عند عدد من السيمات في مقدمتها الأمان، الكمال، المثابرة، والأخلاق.

2- **طاقة العميل:** سداد القرض في مبيعات الاستحقاق يتوقف على مقدرة العميل في شؤونه بكفاءة وبما يعود عليه بالنفع.

**3-المركز المالي للعميل:**

تقوم البنوك بدراسة الحسابات الختامية للعملاء طالبي الائتمان وذلك لتأكد من متانة المركز المالي لهؤلاء العملاء ومعرفة الممتلكات الخاصة بهم ومقدار ما يثقلها من ديون ، وتعتمد البنوك لتحقيق ذلك على تحليل ما ورد من أرقام في حساب الأرباح والخسائر

والميزانية وكل هذا يمكن البنوك من التعرف على مدى قدرة العميل على سداد قيمة منح الائتمان الممنوح له وفوائده في ميعاد الاستحقاق.[2]

4.**الضمانات:** يؤخذ ضمان من العميل سواء عينيا أو شخصيا، لمقابلته. بعض القصور في المعايير، ولكنه لا يغنى نهائيا عن سمات العميل الحسنة والتزاماته بتعهداته ومقدرته على الدفع. فالهدف من الضمان هو تحسين أوضاع القرض المقدمة من طرف البنك، وتوفير الحماية للبنك من بعض المخاطر المحتملة.

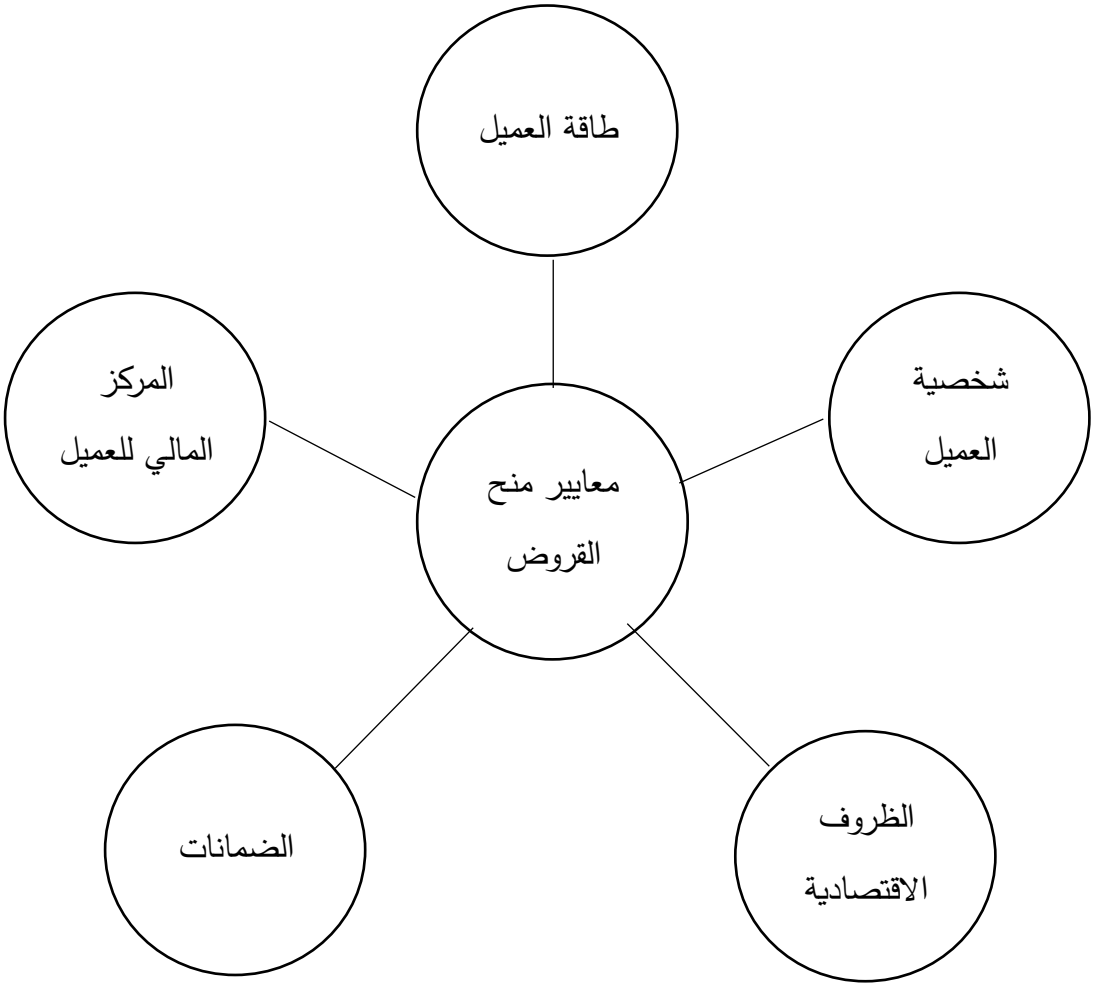
---

[1] محمد كمال خليل الحمراوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف**، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 159.

[2] شهبون لامية ، **المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية ، تخصص نقود وبنوك ، جامعة الجزائر 3 ، 2015 – 2016، ص33.

5. **الظروف الاقتصادية:** تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته، والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طلب القرض، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح ائتمان، لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف الخاصة، إذا كان القرض طويل الأجل

**الشكل رقم (1-1):** يوضح المعايير التي تعتمدها البنوك في عملية منح القروض.




**المصدر: من إعداد الطالبتين بناءاً على المعطيات السابقة**

**ثانيا: إجراءات منح القروض**

تتخذ البنوك قبل منح القروض، عدة إجراءات وخطوات من أجل السير الجيد لعملية الإقراض، نذكر أهمها:[1]

- **البحث عن القروض وجذب العملاء:** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القروض لتسويق القروض.
- **تقديم طلبات الإقراض:** وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.
- **الفرز والتصور المبدئي:** وتبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتنقية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات، حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.
- **التقييم (السابق):** وتقم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بالتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.
- **التفاوض:** بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة القرض ومقدم طلب القرض، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد، والتي تتضمن تحديد مبلغ القرض، كيفية الصرف منه، طريقة سداد القرض، الضمانات التي يختارها البنك، سعر الفائدة، وغير ذلك من الشروط.[2]
- **اتخاذ القرار والتعاقد:** بعد التفاوض، تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة، ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.
- **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التحويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية، ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

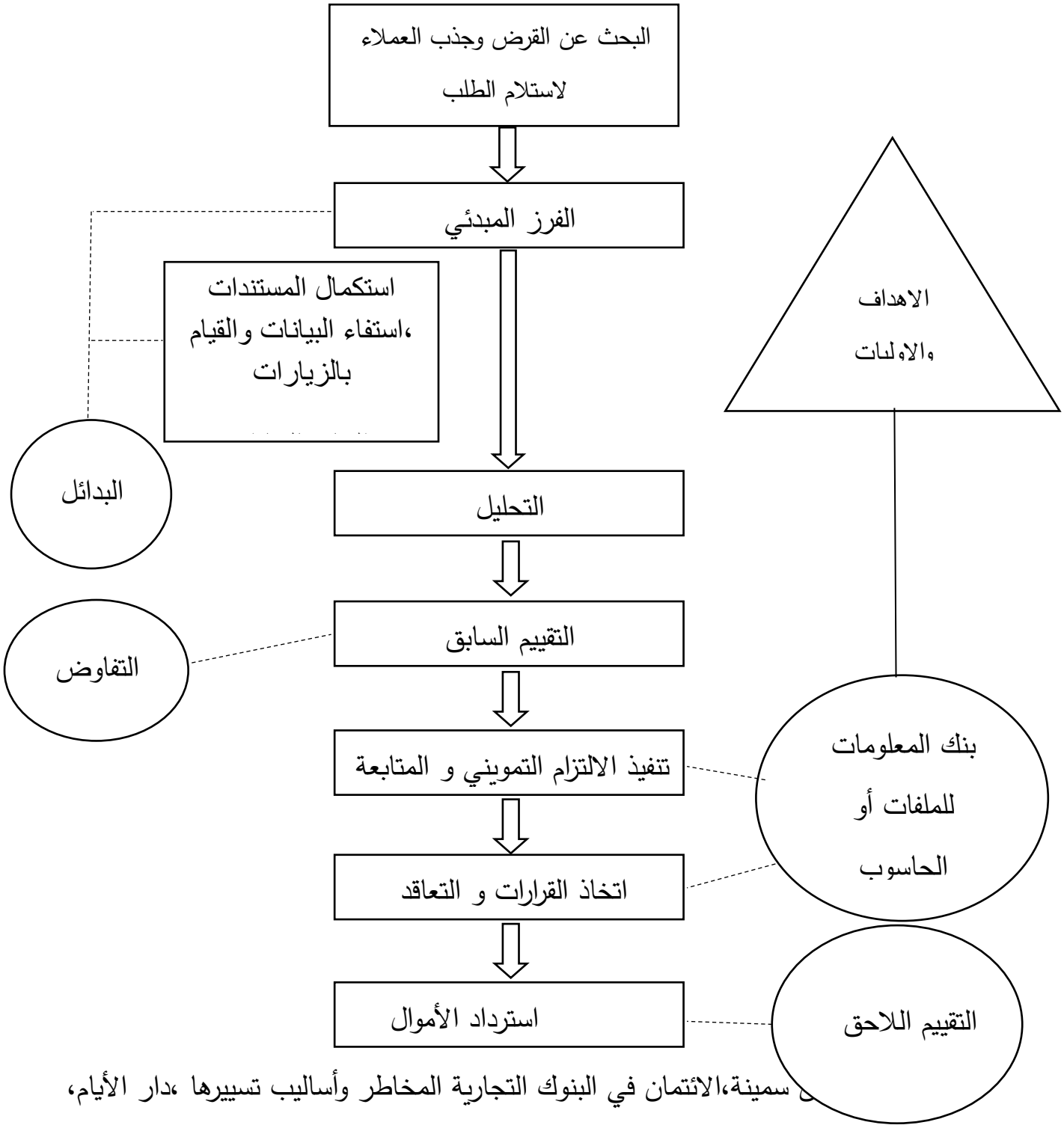
---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق**، ص ص 135-136.

[2] عزيزة بن سمينة، **مرجع سابق**، ص 67.

- **استرداد الأموال:** عند استحقاق الأصل والأقساط، يتم تحصيل القرض.
- **التقييم اللاحق:** والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت، ومعرفة نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.
- **بنك المعلومات:** ومن الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات، أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي يتم رسم فيها السياسات ووضع الأهداف والأولويات.

**الشكل رقم (1-2):** يوضح بالتفصيل الإجراءات المتبعة لمنح القروض في البنك




سمينة،الائتمان في البنوك التجارية المخاطر وأساليب تسييرها ،دار الأيام، الطبعة الأولى ، عمان الاردن،2017 ،ص70.

## المبحث الثاني :عموميات حول مخاطر القروض البنكية

تتعرض العديد من البنوك إلى المخاطر المختلفة، وهذا يعود لأسباب عديدة، خصوصا في ظل التطورات التكنولوجية، كظهور أدوات مالية جديدة، كذلك الأزمات المالية، هذا ما يؤدي إلى حدوث مخاطر قد يصعب التحكم فيها.

### المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية و مصادرها

تنطوي الأعمال البنكية على العديد من المخاطر، التي تعرضها إلى خسائر كبيرة.

**أولا : تعريف المخاطر البنكية:**

قبل التطرق لمفهوم المخاطر البنكية، نقدم تعريف بسيط على الخطر، كما نذكر أهم المفاهيم حول المخاطر البنكية.

يعرف الخطر بأنه كل حادث عشوائي، بإمكانه أن يجر معه خسائر وأضرار.[1]

كما يرى Broder يتمثل الخطر في عدم التأكد من الخسارة المالية ،والانحرافات التي تحدث من النتائج الفعلية والمخططة والنتيجة النهائية للخطر وهي الخسارة، أو انخفاض القيمة.[2] فتعرف المخاطرة في العرف البنكي على أنها:الانحراف عن العائد المتوقع نتيجة أية عملية أو قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد وعمليا فان جميع عمليات البنوك تقريبا يرافقها مستوى معين من عدم التأكد.[3]

**وتعرف المخاطر البنكية:** هي احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد للموارد المرجح أو المتوقع على الاستثمار.[4]

---

[1] عزيزة بن سمينة، **مرجع سابق** ، ص 92.

2 محمد محمودعبد ربه محمد،**مرجع سابق** ، ص50

[3]Gerhand , Schroeck, **Risk Management and value** , creation in financialin situations, wiley finances, usa, 2002,p :24.

[4] محمد مطر، **إدارة الاستثمار، الإطار النظري، والتطبيقات العلمية**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، ص 40.

كما تعرف أيضا بأنها: المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كلاهما معا، سواء بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية، أو السندات، أو القروض، وتظهر هذه المخاطر على شكل ديون متعثرة تنجم عن عجز العملاء عن السداد، أو عدم رغبة لدى العميل أو عدم قدرته في سداد التزاماته اتجاه البنك، و وجه المخاطرة فيها أن هذه القروض ستؤول للانعدام في نهاية الأمر، لذلك فهي تشكل خسارة.[1]

كما تعرف بأنها العقبات والصعوبات التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطاته اليومية. فالمخاطرة تمثل عدم استطاعة المقرض سداد ما عليه من ديون، مما يستلزم خسارة رأس المال المقترض، وتمثل هذه الخسارة بالنسبة لأي مقترض الحدث الأكثر خطورة، والمبالغ غير المسترجعة تؤثر مباشرة على النتائج، لذا يجب أن تتابع لحذر مخاطر القرض.[2]

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن المخاطرة البنكية هي عبارة عن الفشل في استرجاع الأموال المقرضة. أو رد الأموال المودعة.

**ثانيا: مصادر المخاطر البنكية.**

فالمخاطر البنكية ترجع إلى مصدريين هما:[3]

**1- المخاطر النظامية:** ويطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق ما يستجد من أحداث و تطورات مستقبلية نتيجة عوامل يصنع التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم و التوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة بين البنوك و مع غيرها.

---

[1] العلاونة رانية، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار عماد الدين للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 27.

[2] منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل المعاصر**، المكتب الغربي للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، 1999، ص 44.

[3] خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية، دراسة – مقارنة بين البنوك التقليدية الإسلامية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2008 – 2009، ص 4 -5.

وهي تعني أن البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو تنبأ باحتمالات حصولها.

2- **المخاطر غير النظامية:** وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، و يمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

وهناك **عوامل** أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

- **التغيرات التنظيمية:** فقط فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك لتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل الالتزام علاقة معينة بين الأصول الخطرة وورأس المال ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.
- **عدم استقرار العوامل الخارجية:** أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العمولات على اثر انهيار اتفاقية breton Wood إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية و هذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك إلى العديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق المخاطر من نوع أخر إضافة للمخاطر البنكية.
- **المنافسة:** مع تزايد اثر العولمة المالية، و توصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة OMC فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة اتجاهات رئيسية ثلاثة. وهي:

- **الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.
- **الاتجاه الثاني:** المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.

- **الاتجاه الثالث:** المنافسة بين البنوك و المؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية و المصرفية.
- **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** تزايد حجم هذه الموجودات و تنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على مجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ موجودات ضمن بنود ميزانياتها.
- **التطورات التكنولوجية:** حيث كانت عمليات التحويل الالكتروني للأموال و الطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، هذا إلى جانب تخفيض الكلفة و زيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر و قياسها و إدارتها.

**المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية .**

تنطوي الأعمال البنكية على الكثير من المخاطر، نذكر أهم المخاطر:

- **المخاطر الائتمانية:**

تعتبر مخاطر الائتمان من بين أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك ولقد تعددت المفاهيم حول مخاطر الائتمان نذكر أهمها: إن خطر الائتمان هو عدم قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ استحقاقه، وتقسم المخاطر إلى مخاطر تجارية وأخرى سيادية، فإذا كان العميل شخصا أو مشروعا تجاريا سميت مخاطر تجارية أما إذا كان القرض ممنوحا لمشروع تملكه الدولة، أو لدولة ذاتها، سميت مخاطر سيادية.[1]

والتي تتضمن مخاطر متعلقة بالعميل وأخرى بالبنك.

- **المخاطر المتعلقة بالعميل:**

1-**مخاطر عدم التسديد:** في هذه الحالة البنك عرضة لمخاطر عدم التسديد وهذا راجع لتدهور الكفاءة الإدارية في إدارة العميل لنشاطه وهذا يؤدي إلى عدم الاستغلال

[1]محمد محمود عبد ربه محمد، **مرجع سابق**، ص 49.

الكفء للأموال المقترحة وبالتالي تراجع القدرة الإنتاجية وجودة المنتجات التي يتخصص العميل في تقديمها نتيجة خلل في أساسيات وأساليب الإنتاج المتبعة .[1]

**2- مخاطر تجميد الائتمان:** وهي تحقق عملية ائتمانية رديئة نتيجة عدم سداد العميل للالتزامات في تاريخ الاستحقاق، مما يؤدي إلى تراكم وتجميع المخاطر لفترة أطول. [2]

**3-الخطر القانوني:** يرتبط هذا الخطر في أساسيات بالحالة أو الوضعية القانونية للمؤسسة، وكذا النشاط الذي تمارسه وعلاقتها بالمساهمين ومن بين القواعد التي يجب على البنك مراعاتها حول المؤسسة ما يلي:[3]

- النظام القانوني الذي يحكم المؤسسة: شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة ذات أسهم .....الخ.
- مدى سلطة المسيرين على المؤسسة بمعنى هل لهم الحرية تامة في ابرام عقود القروض ورهن أو بيع ممتلكات المؤسسة، أو لهم سلطة محدودة تتمثل في تسيير المؤسسة فقط؟ !
- السجل التجاري ووثائق الملكية أو الإنجاز.
- علاقة المساهمين مع المسيرين.

[1] فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 201 .

[2] محمد محمود عبد ربه محمد، **مرجع سابق**، ص 54.

[3] عزيزة بن سمينة ،**مرجع سابق** ،ص102

**4-مخاطر متعلقة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:** ترتبط هذه المخاطر بالنشاط الذي ينتمي إليه العميل وهي مخاطر مختلفة من نشاط إلى أخر ففي الإنتاج الزراعي هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية في الإنتاج الصناعي بشكل عام، هناك

مخاطر تتعلق بعدم توفر مواد الخام للإنتاج أو تغيير أذواق المستهلكين أو دخول منافسين جدد.[1]

- **المخاطر المتعلقة بالبنك :**

1-**مخاطر السيولة :** هي عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المستحقة بسبب نقص في الموارد المالية الذي ينتج عن إتباعه لسياسة ائتمانية غير عقلانية أو سوء تسيير الموارد المتوفرة لديها يؤدي إلى عدم توافق زمني بين أجال الاستحقاق للقروض الممنوحة وآجال استحقاق الودائع لدى البنك.[2]

2-**مخاطر التشغيل:** يعد الافتقار إلى الرقابة الداخلية وضعف سيطرة الإدارة على مجريات الأمور في البنوك من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية نتيجة للخطأ، والتدليس أو التأخير في تنفيذ القرارات في الوقت المناسب أو ممارسة العمل المصرفي بدون الالتزامات بالقواعد المحددة (مثل تجاوز موظفي الائتمان للسلطات الائتمانية المخولة لهم ) كما تشتمل مخاطر التشغيل أيضا على أخطاء نظم تكنولوجيا المعلومات التي لا توفر المعلومات في الوقت المناسب وبالشكل والدقة المطلوبة. [3]

3-**مخاطر السوق :** هي المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية ومن الأمثلة على مخاطر السوق ما حدث

---

[1]بوزيان الكاملة، **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية، وكالة بسكرة)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015 ، ص 37.

[2]شهبون لامية ، **مرجع سابق**، ص 49.

[3]عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف السياسات المصرفية، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص 196.

في أوروبا الشرقية في الثمانينات من القرن العشرين ، وفي مصرفي الستينات والسبعينات ، وفي الولايات المتحدة والعالم ككل عقب أحداث سبتمبر 2001 .[1]

4-**مخاطر أسعار الفائدة** : وهي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأس ماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة ،

إن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديد لقاعدة الربح ورأس المال بالنسبة للبنك، وكذلك يجب أن يكون هناك فحص شامل لمعرفة الظروف التي يمكن أن يتأثر بها البنك نتيجة التغيرات في سعر الفائدة بالإضافة إلى وجود أنظمة معلومات قادرة على تزويد الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب. [2]

5-**مخاطر أسعار الصرف:** وهو الخطر المرتبط بتقلب أو تدهور أرصدة البنوك، من العملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض.[3]

6-**مخاطر السمعة** : تنجم مخاطر السمعة أساسا من الإخفاق في التشغيل، أو عدم القدرة على التكييف مع القوانين والقواعد والتعليمات المتعارف عليها، وتعد هذه النوعية من المخاطر ذات أثار سلبية على البنوك بشكل خاص نظرا لاعتمادها على ثقة المتعاملين معها.[4]

7-**مخاطر رأس المال** : يمثل رأس المال الركيزة الأساسية لقيام المؤسسة المالية وهي عبارة عن الفرق ما بين الأصول والخصوم في المؤسسة وهو يعتبر أهم الأموال التي يمتلكها أصحاب البنك المؤسسيين والمساهمين سواء عن طريق الأسهم التي يمتلكونها أو الإحتجازات الدورية على شكل احتياطات ومخصصات.[5]

---

[1] منير إبراهيم الهندي، **الفكر الحديث في الاستثمار**، منشأة المعارف، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 2004، ص 50.

[2] Sylvie de coussergues, **gestion de la banque**, edition duand,paris , 1992, p :106.

[3] عبد الحق أبو عتروس ، **الوجيز في البنوك التجارية** – عمليات – تقنيات ، أبوظبي ، 2006، ص 53.

[4] عبد الغفار حنفي، **مرجع سابق**، ص 198.

[5] الأنصاري أسامة ، **الأساليب الحديثة في إدارة المصارف التجارية**، دار القلم ، دبي ، 1995، ص 149.

**المطلب الثالث: أسباب المخاطر البنكية**

يمكن القول أن المخاطر البنكية قد تحدث نتيجة عدة عوامل وأسباب. وفيما يلي سنعرض أهم الأسباب:

1- **عدم التطابق المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض:** إن السبب الرئيسي لعدم تطابق المعلومات هو اختلاف المعلومات والبيانات المقدمة من كلا الطرفين.

فهذا الاختلاف يؤدي بالبنك إلى تقديم دراسات غير خالية من المخاطر، ويقصد بعدم التطابق المعلوماتي بين المتعاملين أن أحدهما يملك من المعلومات أكثر من الآخر، الشيء الذي يصعب من مهمة الوصول إلى إيجاد صيغة تجعل كلا من الطرفين في وضع متساوي، حيث معروف المعلومات المتاحة تسمح لكل منهما التقرير وبشفافية كبيرة يخدم مصالحه.[1]

وهذا الاختلاف ينجم عنه وجود عوامل خارجية وعوامل داخلية : [2]

**1-1-عوامل خارجة عن نطاق البنك، (مخاطر عامة):**

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية اتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- تغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية على المقترضين.

**2-1-عوامل داخلية:**

- ضعف إدارة القرض أو الاستثمار بالبنك، سواء لعدم الخبرة أو لعدم الترتيب الكافي.
- عدم وجود سياسة اقتراضية رشيدة.

---

[1] كندة حليمة أحمد، لوناسي أحسن، **إدارة مخاطر العمليات البنكية وفق مقررات بازل (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، اقتصاد بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار- الجزائر، 2020-2021، ص 10.

[2] بوزيان الكاملة، **مرجع سابق**، ص 35.

- ضعف سياسات التسعير.
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

**2. عدم التزام المقرض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقترض:** كذلك تظهر مخاطر السيولة نتيجة عدة عوامل داخلية وخارجية، منها:

**2-1-العوامل الداخلية** وتتمثل في:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال استحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة نقدية التحول المفاجئ لبعض الالتزامات.

**2-2-العوامل الخارجية،** وتتمثل في:

- الركود الاقتصادي.
- الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.

كذلك تمكن القول أن هناك عدة مسببات تؤدي إلى عدم قدرة العميل على التسديد، فقد ترجع إلى العميل نفسه أو إلى نشاطه، أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة، أو ربما تعود أيضا إلى الغير، والتي يمكن تفصيلها على النحو الآتي: [1]

3- **المخاطر المتعلقة بالعميل:** إن هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل، ومدى ملاءته المالية ووضعه المالي، وبسبب حاجته إلى الائتمان، والغرض من هذا الائتمان.

4- **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:** إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، حيث أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

[1] شهبون لامية، **مرجع سابق**، ص ص 50-51.

5- **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل.

6- **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية، و تطورات السياسية والاجتماعية.

7- **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:** ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم والتحقق من قيام العميل بالإجراءات المطلوبة.

## المبحث الثالث: تسيير مخاطر القروض البنكية .

من أجل اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بتسيير مخاطر منح القروض البنكية لابد من تقييم كافة المخاطر لديها باستمرار وذلك بالاعتماد على التقييم الذي يشمل التحليل المالي والإحصائي بحيث يظهر هذا التقييم جميع النتائج الإيجابية والسلبية وهذا ما يمكن الإدارة من فهم طبيعة المخاطر.

### المطلب الأول: تقدير مخاطر الإقراض البنكية باستعمال أسلوب التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي من أقدم الطرق وأكثرها استخداما في التحليل الائتماني فمن خلاله يستطيع البنك التعرف على المركز المالي للعميل والتالي يبين هذا التحليل مدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.

#### أولا : تعريف التحليل المالي:

يعمل على دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغييرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية

التشغيلية والتمويلية التي تساعد على دراسة وضع المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.[1]

كذلك يعرف على أنه : هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.[2]

**ثانيا: أساليب التحليل المالي:**

من بين أساليب التحليل المالي التحليل بواسطة التوازن المالي :[3]

**1-التحليل بواسطة التوازنات المالية:**

هناك ارتباط وثيق بين التوازن المالي وقدرة المؤسسة بالاحتفاظ على درجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للنفقات النقدية، هذه القدرة ناتجة عن التناقض ين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم تتم الدراسة باستخدام المعلومات المحاسبية والمالية للثلاثة سنوات الأخيرة عل الأقل إذا كانت المؤسسة حديثة النشأة عليها تقديم ميزانيات تقديرية بهدف استخراج مؤشرات أساسية تتمثل في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

**1-1-رأس المال العامل:** يعرف على أنه الفائض في الأموال الدائمة على الأصول الثابتة أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يمكن توجيهه لتمويل الأصول المتداولة وبحسب كما يلي:

---

[1] منير شاكر محمد إسماعيل، وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،الأردن،2005، ص 12.

[2] غالمي العالية، **التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي**، الجلفة، العدد الأول، 2018، ص 166.

[3] سالمي فيصل، **تقدير مخاطرة وفق الطرق الإحصائية تطبيق لطريقة البنك الوطني الجزائري**، وكالة تبسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة الشيخ العربي التبسي، جامعة تبسة، 2010- 2011، ص ص43-44.

- **من أعلى الميزانية:** ر م ع: الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.
- **من أسفل الميزانية:** ر م ع: الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل.

وعليه عند حساب **ر م ع** توجد 3 حالات:

- **ر م ع > 0:** معناه أن المؤسسة بالإضافة إلى تغطية لأصولها الثابتة بجزء من أموالها الدائمة والباقي يمثل فائض لتمويل الأصول المتداولة
- **ر م ع < 0:** يعني ذلك أن الأموال الدائمة لم تكن كافية لتمويل الأصول الثابتة ما يجبر المؤسسة على تكملة الجزء الناقص بواسطة مصادر قصيرة الأجل.
- **ر م ع = 0:** في هذه الحالة تم تغطية الأصول الثابتة الأصول الدائمة أكملها وعليه تجد المؤسسة نفسها عند الحد الأدنى للتوازن المالي، لان الأصول المتداولة تم تغطيتها الديون قصيرة الأجل

**1-2-احتياجات رأس المال العامل:** ينبغي على المؤسسة في دورة نشاطها أن تغطي مخزوناتها وحقوقها

احتياجات الدورة الديون القصيرة الأجل " موارد الدورة " وإذا كان هناك فرق موجبا بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن الدورة الواحدة وهذا يسمى باحتياجات رأس المال العامل[1].

وبالتالي يمكن القول أن **ا ر م ع** يمثل فائض الاحتياجات الدورية عن الموارد الدورية أي أن:

- **إ ر م ع** =احتياجات دورية – موارد دورية
- **ا ر م ع**= (قيم الاستغلال + قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

من هنا فاحتياجات **ر م ع** تعطي صورة واضحة عن مدى قدرة المؤسسة على موجهة التزاماتها في أي لحظة خلال دورة الاستغلال.

[1] سلمي فيصل ،**مرجع سايق** ، ص 45.

**1-3-الخزينة:** يمكن تعريفها بأنها مجموع الأموال ا في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ السائلة خلال دورة

- ✓ **الخزينة** = ر م ع – ا ر م ع

= القيم الجاهزة – تسبيقات بنكية

وعليه تكون الخزينة إما موجبة أو سالبة أو معدومة.

- ✓ **خزينة موجبة:** يمكن القول أن للمؤسسة توازن مالي جيد، وهذا لا يعني أنها مصدر قوة للمؤسسة بل قد تعني تعطيل قسم من رأس مالها وهو مؤشر لسوء التسيير
- ✓ **خزينة سالبة:** يعني أن المؤسسة تعاني من عدم توازنها المالي.
- ✓ **خزينة معدومة:** وهي الوضعية المثلى للخزينة، لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

**2- التحليل بواسطة النسب المالية:**

هي عبارة عن مجموعة من النسب تسعى إلى دراسة العلاقة ين عناصر القوائم المالية بعضها البعض بهدف الوصول إلى بعض المؤشرات التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارهم الاستثماري.[1]

- تصنيف النسب المستعملة من طرف البنوك إلى:[2]

**2-1- نسب الهيكلة:**

[1] محمد عبد الحميد عطية، **الاستثمار في البورصة – سوق المال – التحليل الأساسي – التحليل الفني – أدوات التحليل المالي – مؤشرات أداء السوق – اتجاهات الأسعار محفظة الاستثمار**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، القاهرة 2011، ص 182.

[2] سالمي فيصل، **مرجع سابق**، ص ص 46- 47.

عموما تعبر عن مدى وزن كل عنصر من عناصر الميزانية المالية بالنسبة لمجاميع الأصول والخصوم، حيث تقوم المؤسسة بمقارنة هذه النسب المثلى ونذكر:

**2-1-1- النسب المتعلقة بالأصول:** تهدف إلى إظهار الإمكانيات المتوفرة لدى المؤسسة.

- ✓ **نسبة الأصول الثابتة** = مجموع الأصول الثابتة / مجموع الأصول
- ✓ **نسبة الأصول المتداولة** = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الأصول
- ✓ **قيم الاستغلال** = مجموع قيم الاستغلال / مجموع الأصول
- ✓ **نسبة القيم القابلة للتحقيق وقيم جاهزة** = مجموع (ق ق ت + ق ح) / مجموع الأصول

**2-1-2- النسب المتعلقة بالخصوم:** تظهر لنا مدى استقرار المؤسسة من خلال اعتمادها على الأموال الخاصة ودرجة ارتباطها بمصادر مالية خارجية:

- **نسبة الأموال الخاصة** = أموال خاصة / مجموع الخصوم
- **نسبة الديون المتوسطة وطويلة الأجل** = مجموع د ط أ / مجموع الخصوم
- **نسبة الديون قصيرة الأجل**= مجموع د ق أ / مجموع الخصوم

**2-2- نسب التمويل:**

توضح مدى تمويل المؤسسة لاستثمارها بأموال خاصة:

- ✓ **نسبة التمويل الدائم** =أموال دائمة / أصول ثابتة

تبين مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة. يفضل أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد وبالتالي تحقق رأس مال عامل إيجابي يساعدها على تغطية احتياجاتها

- ✓ **نسب التمويل الذاتي** = أموال خاصة / أصول ثابتة، توضح مدى تغطية الأصول الثابتة الأموال الخاصة للمؤسسة، يستحسن أن تكون أكبر من 2/1

**2- 3-نسب الاستقلالية:**

- ✓ **نسب الاستقلالية المالية** = أموال خاصة / مجموع الديون، تبين مدى تغطية المؤسسة لديونها بواسطة الأموال الخاصة، تفضل أن تكون محصورة بين 1و 2
- ✓ **نسبة التمويل الخارجي** = مجموع الديون / مجموع الخصوم، تعبر عن مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل وتفضل أن لا تزيد على ½.

**2-4-نسب السيولة:**[1]

- ✓ **نسبة السيولة العامة** = أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل مدى تغطية المؤسسة لديونها قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة وهي قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة ويفضل أن تزيد على الواحد.
- ✓ **نسبة السيولة المحددة** = **(**قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة**)** / د ق أ، تزداد أهمية هذه النسبة كلما كانت مخزونات المؤسسة تتميز بدوران بطيء وتعتبر نسبة كافية في حدود ½.
- ✓ **نسبة السيولة الفورية** = قيم جاهزة / د ق أ، تزداد أهمية هذه النسبة بزيادة احتمال عدم إمكانية المؤسسة على تحويل حقوقها إلى نقديات، وعموما تكون في حدود0,3
- ✓ نسبة **دوران المخزونات " مؤسسة تجارية "** = تكلفة شراء البضائع المباعة / متوسط المخزون، تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال.
- ✓ **مدة تصريف المخزونات " مؤسسة تجارية "**= 360 يوم / نسبة دوران المخزونات تقيس عدد الأيام التي تقضيها المؤسسة لصرف مخزونها والحكم على الطريقة المستعملة في تسيير المخزونات.
- ✓ **نسبة دوران الحقوق على الزبائن**= رقم الأعمال / مجموع الحقوق الزبائن تبين هذه النسبة سرعة ائتمان ديون العملاء.

[1] الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2001،ص 148.

✓ **مدة دوران الحقوق على الزبائن** = 360 يوم / نسبة الدوران لحقوق الزبائن.

- تعبر عن المدة التي يقضيها الزبائن لتسديد ديونهم للمؤسسة ومن مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المهلة أقصر ما يمكن حتى تتمكن من تحويل حقوقها إلى سيولة بأسرع وقت ممكن

✓ **نسبة دوران ديون الموردين** = مشتريات سنوية / (حـ/ الموردين + حـ / أوراق الدفع).

- تبين هذه النسبة عدد مرات التي تجدد فيها المؤسسة الديون التي عليها نحو موردها.

✓ **مدة دوران ديون الموردين** = 360 يوم / نسبة دوران ديون الموردين وهي المهلة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تسدد المستحقات التي عليها

**2-5- نسب المردودية:**[1]

والهدف منها إجراء تقييم لنتيجة المؤسسة مقارنة بالوسائل المستعملة المالية البشرية لمدة زمنية معينة.

✓ **نسبة المردودية المالية** = الربح الصافي / الأموال الخاصة ستسمح بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على إيجاد أموال جديدة، وهو مؤشر هام لمستقبل المؤسسة.

✓ **نسبة المردودية الاقتصادية** = الربح الصافي / مجموع الأصول تعطى هذه النسبة صورة واضحة عن كفاءة المؤسسة ومدى ربحية مجموع أصولها.

✓ **نسبة مردودية النشاط:** تتمثل فيما يلي:

➢ **نسبة الهامش الإجمالي** = الهامش الإجمالي / رقم الأعمال خارج الضريبة ستسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة يستحسن أن تكون مرتفعة.

➢ **نسبة القيمة المضافة** = القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الضريبة تستعمل لدراسة مرد ودية المؤسسات الإنتاجية لان القيمة المضافة نأخذ يعين الاعتبار معطيات عوائد الإنتاج وتكاليفه.

[1] سالمي فيصل ، مرجع سابق ،ص ص49-40.

- **نسبة ربحية الاستغلال** = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال خارج الضريبة تعبر عن مدى تحقيق المؤسسة لفائض مالي من خلال نشاطها، ومن أجل رفع هذه النسبة يجب على المؤسسة مراجعة تكاليف مستخدميها ومصاريفها المالية.
- **نسبة الربحية الصافية** = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة تستعمل لمعرفة الوضعية التنافسية للمؤسسة من خلال مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط معها في نفس القطاع.

## المطلب الثاني: تقدير مخاطر الإقراض البنكي بتقنية القرض التنقيطي.

يعتبر القرض التنقيطي من أهم الطرق الكمية والإحصائية المستعملة في البنوك والتي يمكن من خلالها تحديد مستوى خطر القرض.

**أولا : تعريف طريقة القرض التنقيطي** CREDIT SCORING : هي آلية تستخدم في اختيار المؤسسات وتعتمد أساسا على التحليل المالي الإحصائي تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة أوجه الخطر انطلاقا من عملية تمثيلية.[1]

التنقيط هي طريقة إحصائية لتحليل الأوضاع المالية للمؤسسة المقترضة لمعرفة العاجزة من السليمة، وهذا بفضل مؤشر يسمى النقطة (NOTE SCORE) وهذا الأخير يحسب بواسطة طرق مستمدة من تحليل المعطيات أوالاقتصاد القياسي باستعمال المتغيرات الأساسية للمظهر العام للزبون ، وهذا كله من أجل التنبؤ بمخاطر القروض الممنوحة ومحاولة تقليلها.[2]

[1] بن جلول خالد، **استخدام الأساليب الإحصائية الكمية في تسيير مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة طريقة القرض التنقيطي scoring على عينة زبائن القرض الشعبي الجزائري**، حوليات جامعة بشار ،الجزائر،المجلد4، العدد 2، ص 203.

[2] ياسين العايب، **استعمال طريقة القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر2007– 2008، ص 34.

كما يعرف أيضا على أنها آلية للتنقيط ، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها ، وظهرت هذه التنقية لتصنف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي ، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينيات من القرن الماضي ،وهي اليوم معروفة لدى سائر مطيقي مالية المنظمات : محللين ، منظمات قرض وخبراء محاسبيين.[1]

وتمر **عملية التنقيط** بمراحل أساسية هي:

1- **تشكيل قاعدة المعطيات وتتمثل في:**[2] تشكيل قاعدة المعطيات أو بمفهوم آخر المعاينة من أهم مراحل إعداد النموذج إذ يتم خلالها سحب عينة بصفة عشوائية من المجتمع المستهدف نظرا لعدم إمكانية دراسته كله، ولكن يجب أن تكون العينة ممثلة تمثيلا حيدا للمجتمع، بحيث تكون النتائج المتحصل عليها عند استعمالها قابلة للتعميم.

ولتحقيق ذلك يتطلب لسحب العينة شروط معينة تتمثل في مايلي:

يجب أن تكون غنية بالمعلومات الكمية والكيفية واحتوائها على مختلف أصناف المجتمع أي أنها تشمل المؤسسات السليمة والعاجزة على حد سواء إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة لأنه لا يمكن للنموذج إعطاء نظرة حقيقية عن المجتمع إذ اخذ بعين الاعتبار القروض الممنوحة فقط وبعد سحب العينة تتطلب الدراسة تكوين العينات الجزئية التالية:

**1-1-عينة الإنشاء:** ويتم من خلالها تشكيل مختلف دوال التنقيط.

---

[1] قارة سامي، **دور طريقة القرض التنقيطي في تسهيل الدراسة المالية لمنح القروض البنكية**، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، وكالة المسيلة، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد2، ص 428.

[2] محمد عيادي، **القرض التنقيطي وتحليل الشبكات الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 5، 2012، ص ص 95- 96.

**1-2- عينة الإثبات:** وهي العينة التي تقيد في التأكد من النتائج المتحصل عليها وتسمح بدراسة مدى نجاعة دالة التنقيط على عناصر لا تنتمي لعينة الإنشاء.

**1-3- عينة التنبؤ:** وهي التي تسمح بمراقبة فعالية النموذج في الفترة المستقبلية.

**2-التحليل التمييزي:** هو التقنية الإحصائية المعتمد عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييم، ويتم إقصاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح القرض (باستعمال برامج الإعلام الآلي) بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب) والمستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة. [1]

وهنا يستعمل التحليل التميزي لدراسة مجتمع مكون من عينة من ملفات طلب القرض تمت معالجتها من طرف البنك وتتكون هذه العينة من مجموعتين هي :[2]

- مؤسسات سليمة (التي سددت مستحقاتها)
- مؤسسات عاجزة (التي لم تسدد ما عليها من الالتزام سواء بصفة كلية أو جزئية فأي تأخير في التسديد يعني تكاليف أخرى زائدة.

وتمر **عملية التحليل التمييزي** المراحل الموالية :[3]

**2-1- تحديد متغيرات النموذج:**

كخطوة أولى للتحليل التمييزي ، يلجأ البنك إلى فرز كل المعلومات الموجودة في ملفات زبائنه ويتم ترجمة تلك المعلومات الموجودة في ملفات زبائنه ويتم ترجمة تلك المعلومات إلى متغيرات تنقسم بين صنفين ، يتمثل الصنف الأول في المتغيرات الكمية التي لها صفة رقمية وتظهر في شكل نسب مالية ، أما الصنف الثاني فإنه يتمثل في المتغيرات الكيفية التي لا

[1] Mireille bardos, **analyse dixriminante (application-risque_et xoring financier)**, edition dunod,paris,2001, p 4.

[2] محمد عبادي، **مرجع سابق**، ص 67.

[3] بن عمر خالد، **تقدير القرض البنكي وفق طريقة التنقيط، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، دراسات اقتصادية، العدد 13،ص ص 66- 67

يمكن في الغالب إيجادها على شكل أرقام وإنما هي نوعية كقطاع النشاط والشكل القانوني للمؤسسة وتتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية عن طريق تقنية خطوة بخطوة (stepwise) والتي تعمل انطلاقا من انحدار خطي متعدد الأبعاد يشمل كل المتغيرات الكمية والكيفية وذلك لتشكيل التابع z.

مبدأ هذه التقنية يقوم على اختيار المتغيرات واحدة بواحدة، حيث يحتفظ كمتغيرة أولى وبالتالي تعطي أكبر معامل ارتباط مع التابع، وتنجز بعد ذلك اختبار( student) لإحصاء كل المتغيرات المستقلة مع التابع وعدم إدماج المتغيرات المختارة سابقا ، وتعمل هذه التقنية بصفة دورية إلى أن يتم تحديد كل متغيرات النموذج النهائية.

**2-2- تحديد صيغة النموذج وحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة:**

في هذه الخطوة يتم ربط كل متغير من المتغيرات المختارة لبناء النموذج بمعامل يسمى معامل الترجيح، حيث يعبر ذلك المعامل مدى دلالة المتغير المرتبط به على الملاءة المالية للمؤسسة، وبعد تحديد قيم المعاملات المرتبطة بمتغيرات النموذج، يمكن وضع دالة التنقيط في الشكل الاتي:

$$Z = \sum \alpha i \ . Ri + \beta$$

Ri: النسب أو المتغيرات المختارة لبناء النموذج.

Ai: معامل الترجيح.

B: ثابت.

**2-3- تحديد النقطة الحرجة:**

بعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، يجب على البنك تحديد النقطة الحرجة التي تمثل النقطة الفاصلة بين قراري الرفض والقبول.

حساب النقطة النهائية يكون كالاتي:

$$Z = \frac{(n_0 z_0 + n_1 z_1)}{n_0 + n_1}$$

$Z_0$ : متوسط نقاط $n_0$من المؤسسات العاجزة.

$Z_1$: متوسط نقاط $n_1$ من المؤسسات السليمة.

بعد تحديد النقطة الحرجة يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية ولها والنقطة الحرجة وذلك كما يلي:[1]

مؤسسات سليمة وهي المؤسسات التي تكون نقطتها النهائية أكر أو تساوي من النقطة الحرجة.

### 2-4-اختبار دقة النموذج:

لا يمكن استعمال نموذج التنقيط الذي تم التوصل إليه في الخطوة السابقة إلا بعد اختبار دقته ومعرفة مدى قدرته على تصنيف المؤسسات الى أقسامها الأصلية، الأمر الذي يتطلب حساب مؤشر أساسي يسمى بنسبة التصنيف الصحيح ولإجراء ذلك يتم الاستعانة بالجدول التالي:

[1] بن عمر خالد ،**مرجع سابق** ، ص 68

**جدول رقم(1-1) : جدول معدلات التصنيف الصحيح.**

| تصنيف المؤسسات حسب حالتها | تصنيف المؤسسات حسب | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | مؤسسات سليمة | مؤسسات عاجزة | |
| مؤسسات سليمة | A | B | $N_1 = a + b$ |
| مؤسسات عاجزة | C | D | $N_2 = c + d$ |

**المصدر: بن عمر خالد،تقدير القرض البنكي وفق طريقة التنقيط ،دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ،دراسات اقتصادية ،العدد13، ص 68.**

حيث:

- ✓ نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة هي:

$$T_1 = a / N_1$$

- ✓ نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات العاجزة هي:

$$T_2 = b / N_2$$

- ✓ نسبة التصنيف الصحيح لإجمالي المؤسسات هي : [1]

$$T = (a + b)/(N_1 + N_2)$$

**2-5-استعمال نموذج التنقيط في القرارات المستقبلية:**

بعد التأكد من صلاحية دالة التنقيط وتحديد النقطة الحرجة الفاصلة بين قراري الرفض والقبول، يقوم البنك عندئذ بدراسة طلبات القروض الجديدة وذلك في ظل النتائج المتحصل عليها من التحليل التمييزي، وتوضع هذه الطريقة في خدمة المسؤولين.

[1] بن عمر خالد ، **مرجع سابق**، ص 69.

عن تحليل المخاطرة عند كل طلب جديد للإقراض، فكل عميل له نقطة نهائية أكبر من النقطة الحرجة يقبل طلبه ويمنح له القرض أما العميل الذي لديه نقطة نهائية أصغر من النقطة الحرجة فإنه يعتبر كزبون عديم الملاءة المالية ويرفض طلبه.

وبالتالي فإنه تسمح نتائج تحليل ملفات طل الإقراض وفق طريقة التنقيط باتخاذ قرار منح القرض أو عدمه دون تردد.

## **المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة لمواجهة خطر الإقراض.**

نظرا لتشعب المخاطر المرتبطة بعملية الإقراض فإن البنوك تبذل عنايتها لهدف تحديد الاخطار بالنسبة لكل قرض ومحاولة التحقيق من آثارها قدر الإمكان ، وذلك بوضع الضوابط التي تحمي أموال البنوك عن طريق:[1]

1- **دعم أنظمة العمل:** لاشك أن الدراسة الواعية للقروض المطلوب منحها من حيث تقييم المراكز المالي للمقترض على الوفاء والغرض من تمويل ومصادر سداد أو الضمانات المقدمة هي الأساس في تحليل المخاطر ومحاولة السيطرة عليها، ثم تأبى بعد ذلك عملية متابعة القروض حتى تمام السداد بهدف اكتشاف أية عقبات تؤثر في قدرة المدين على الوفاء واتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن حفاظا على حقوق البنك.

إن نجاح البنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وتنفيذها على نحو مرضي، وتفادي أخطاء العاملين بالبنك سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة يرتهن أساسا بسلامة أنظمة العمل وبمدى كفاية الرقابة الداخلية ويتحقق الوصول لذلك بمراعاة الآتي:

- تحديد اختصاصات اعتماد التسهيلات الائتمانية بدقة.
- تجزئة العمل إلى مراحل وعدم التركيز بمسؤولية إنجاز عملية بكافة حلقاتها في شخص واحد.
- وضع التنظيم الداخلي على النحو يشمل اكتشاف أي خطأ أو تلاعب بطريقة تلقائية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النفود و البنوك**، الدار الجامعية الاسكندرية،2007 ،ص ص 161-165

- الاحتفاظ بسجلات وملفات ائتمانية منتظمة والعمل على تحديد الاستعلامات عن المدنيين بصفة دورية.
- المراجعة المستمرة لمراكز المدنيين والضمانات، ومدى التنفيذ وفق للشروط الصادرة في شأنها.

2- **الحد من التوسع الائتماني:** يؤدي التوسع الائتماني إلى تحقيق المزيد من الأرباح وتحمل في نفس الوقت المخاطر التضخمية بالسيولة الواجب توافرها، أو تعويض البنك لخسائر إذا لم تتوافر في بعض التسهيلات اعتبارات الأمان ومن ثم يتعين أن يضع البنك لنفسه حدوث قصوى لقروضه آخذا في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية مع مراعاة تنويع الضمانات المقبولة للحد من المخاطر المرتبطة بالضمان، وكذا عدم التركيز في تمويل أنشطة اقتصادية معينة وعدم تركيز السلة الائتمانية.

3- **اقتسام المخاطر مع الغير:** وذلك عن طريق المساهمة بحصص مناسبة في عديد كبير من القروض بالتعاون مع بنوك ومؤسسات مالية بمفرده في حالة عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته، وبالتالي نقل المخاطر إذا ما وزع البنك القدر الذي كان في استطاعته تقديمه لمقترض واحد من عدد المقترضين تتنوع أنشطتهم وتتفاوت ظروفهم

4- **الحصول على الضمانات:** قد يرى البنك مطالبة المقترض بتقديم بعض الضمانات لتدعيم مركزه المالي، فقد يبين أنه على الرغم من قدرة المنشأة على تحقيق الربح ونجاحها في أعمالها إلا أن رأسماله غير مناسب مع حجم نشاطها ومن ثم يشترط البنك أن يقدم للعميل ضمانا مناسب حتى يكون جدير لمنح القرض.

5- **التأمين على الضمانات:** تحاول البنوك تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين والتي قد ينتج عن هلاكها أو فقدانها جزئيا أو كليا منها السرقة، الحريق، الخيانة والتلف ..... الخ

من ثم تطالب المقترضين التأمين على الضمانات لصالحها، أو يقوم البنك بإجراء التأمين وتحميل المقترض، بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة تأمين.

**5-1-التأمين الائتمان:** وله عدة صور يمكن إيضاح أهمها على النحو التالي:

**5-2-التأمين ضد إعسار المدينين:** قد يتطلب كضمان لإقراض البنك العملاء تقديم العملاء تقديم العميل وثيقة تأمين لصالح البنك لتغطية مخاطر عدم السداد وتقوم شركات التأمين بإصدار نوعين من الوثائق أولهما شاملة لتغطية عمليات البيع الأجل التي بعقدها المؤمن له من كافة المشترين، وثانيهما وثيقة حسابية مدنية معينة بالذات.

**5-3-التأمين على الكمبيالات:** تعتبر من مهام بيوت الخصم القيام بعمليات خصم الكمبيالات وضمان دفعها في ميعاد الاستحقاق غير أن ببعض شركات التأمين قد تقوم أحيانا بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات أو السندات الأذونات والمخصومة لدى البنك أو المقدمة له كضمان قرض.

**5-4-تجميع مخاطر الائتمان:** لما كانت البنوك تعاني في منح الائتمان لبعض العملاء بما يجاوز مقدرتهم المالية نتيجة لعدم معرفة كل بنك بالتزامات عميلة تجاه البنوك الأخرى فقد اتجهت النظم المصرفية في كثير من الدول إلى إيجاد نوع من التعاون بين البنوك يتمثل في إنشاء هيئة مركزية تقوم بتجميع التسهيلات التي يحصل عليها كل مقرض من الجهاز المصرفي.

## خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على القروض البنكية و مخاطرها وطرق تسييرها لذلك يمكننا القول أن القروض البنكية بجميع أنواعها تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية فهي تمثل التمويل اللازم لمختلف المشاريع الاقتصادية.

إلا أن عملية منح القروض مرتبطة بالعديد من المخاطر كالمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، مخاطر التشغيل .....الخ الناتجة عن عدة أسباب اقتصادية سياسية ،واجتماعية ومنها ما هو مرتبط بنشاط السوق.

لذلك يسعى البنك لتقييم وتقدير الخطر باستعمال عدة طرق كلاسيكية كالتحليل المالي أو طرق حديثة كطريقة القرض التنقيطي وتقليلها قدر المستطاع من خلال عدة إجراءات أهمها الحد من التوسع الائتماني والحصول على الضمانات الكافية وتأمينها لمنح القرض و متابعة القرض.

# الفصل الثاني

**تمهيد:**

تعتبر عملية منح القروض من العمليات الأساسية التي يعمل على إنجاحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من خلال الالتزام بمسؤولياته اتجاه الأطراف المتدخلة في كل عملية إذ هو من احد البنوك التجارية الأكثر نشاطا في منح القروض و الاستثمار في القطاع الفلاحي.

و سنسلط الضوء أكثر على الاقراض البنكي لما يتمتع بالثقة التي يمنحها البنك للعميل،ولما يقدمه من فرص جديدة لتنمية النشاط الفلاحي على وجه الخصوص ،من خلال قيام البنك بإتاحة مبلغ معين من المال للعميل لاستخدامه لغرض معين خلال فترة زمنية محددة مقابل عائد مالي محدد ووفق شروط متفق عليها .

ومن خلال هذا الفصل التطبيقي سنحاول توضيح هذه العناصر التي سبق ذكرها مع دراسة تطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية – ونبين من خلاله أهم الأمور التي تعرضنا لها خلال فترة التربص وذلك في مصلحة التجارة الخارجية أين يتم دراسة ومنح القبول لملفات منح الائتمان البنكي، وفي إطار هذا الفصل سنتطرق الى ثلاث مباحث أساسية كما يلي:

- **المبحث الأول: بطاقة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.**
- **المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لنموذجين من القروض وخطوات منحها – القرض الايجاري وقرض التحدي –**
- **المبحث الثالث: متابعة سير تقنية منح القرض وتسيير مخاطره.**

## المبحث الأول: بطاقة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية الأخرى مؤسسة اقتصادية تسعى إلى تحسين العلاقات مع الزبائن الذين تأثروا بالتقلبات الاقتصادية ، وكذلك التقلبات الناتجة من تغير هياكل التنظيم البنكي ،كما انه يهدف إلى تحسين مردود يته ، وذلك عن طريق الحصول على موارد جديدة لاستعمالها في القروض واقتراح قروض أخرى لتخدم رغبة و قدرة العميل و لتساعد على الرفع من أداء البنك .

### المطلب الأول: نشأة البنك ووظائفه

نختصر مراحل نشأة البنك فيما يلي:[1]

**<u>أولا :</u> نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** : بنك الفلاحة و التنمية الريفية ينتمي إلى القطاع العمومي في 17جمادى الأولى 1402الموافق ل 13 مارس 1982، وفقا للمرسوم رقم 82-1069 تخصصه تمويل الأنشطة الفلاحية و التقليدية العامة و تطوير القطاع الفلاحي و العام الريفي ،كما انه مؤسسة مالية اقتصادية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ،ولقد جاء إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية على واقع إصلاحات المنظومة البنكية و البنوك التجارية التي تسعى إلى تحقيق اكبر ربح ممكن ،و نظرا للأهمية التي يتصف بها البنك فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر و الدخول في المنافسة وكما أن البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة المتعلقة بإدارة البنوك و نظام القروض ،في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري ، يشغل البنك حوالي 7000 عامل ما بين إطار و موظف ، نظرا لكثافة الشبكة وأهمية تشكيلته البشرية .

[1] معلومات مقدمة من طلرف رئيس مصلحة تجارة الخارجية بالوكالة

**تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية** :هو مؤسسة مالية وطنية شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري ،لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضى المرسوم رقم 82-106 أوكلت له المهمة التكفل بالقطاع الفلاحي و المشاركة في تنمية القطاع الزراعي و ترقية الريف ، ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته بدءا بتدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته 269 وكالة منها 6 رئيسية و 31 فرع سنة 1985 إما في يومنا هذا أصبح عدد وكالاته 321 وكالة و 39 مجمع جهوي موزعة عبر التراب الوطني بالإضافة إلى نظام معلومات جديد لمزيد من الأمان ، السهولة ، الفعالية و السرعة.

**ثانيا: وظائف ومصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المدية –**

وتتمثل وظائف هذه الوكالة في:[1]

1.**مصالح الاستغلال:** تعمل هذه المصالح على تسيير موارد البنك والمحافظة عليا وعموما:

- جمع الموارد وتوزيع القروض وتحصيل المستحقات من الزبائن.
- دراسة كل الإجراءات القانونية التي يمكن أن تربط الزبون بالبنك.
- جمع وتسيير موارد واستخدامات البنك.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من المر دودية للبنك.
- الحماية والمحافظة على فوائد وصورة ومكانة البنك.

**2.مصالح الزبون:**

تهدف هذه المصالح أساسا إلى خدمة الزبائن وتلبية مختلف طلباتهم وعموما تقوم هذه المصالح:

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة التجارة الخارجية بوكالة المدية

–تسيير عملية الأوراق التجارية والأوراق المالية .

–التحويلات لصالح الزبائن.

–تقديم بطاقات السحب والصكوك.

–ترقية و تطوير نوعية الخدمات المقدمة للزبائن باستمرار.

**3.مصالح التسيير:** تعمل هذه المصالح على تجسيد السياسة العامة للبنك ومخططه الاستراتيجي على ارض الواقع وذلك من خلال مصلحتين:

**1.3مصلحة المحاسبة والمراقبة الحسابية:** تقوم هذه المصلحة بتسيير مراقبة حسابات البنك

**2.3مصلحة التعاملات الخارجية:** تعمل على تسيير مختلف العمليات المتعلقة بالتعاملات الخارجية وتقوم بتقديم الخدمات الخاصة بالمستوى الدولي وإجراء عمليات المقاصات عن بعد

وتعتبر هذه المصلحة صلب دراستنا لأنها المصلحة المكلفة بمتابعة وتسيير عمليات منح القروض البنكية بكل أنواعها كما تسهر مصالح التسيير على مايلي:

- التعريف بالبنك داخليا وخارجيا.
- اكتشاف الأخطاء وتقييمها واقتراح تفاديها في المستقبل.
- تطوير الاتصالات الداخلية والخارجية باستعمال الوسائل المتطور.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر الهيكل التنظيمي احد الركائز الاساسية في تشكيل اي منشاة، حيث سنعرض مكونات الهيكل التنظيمي المختلفة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :[1]

[1] اعتمادا على وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية

**الشكل رقم (2–3):** الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية (مسجد النور)




**المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وثائق داخلية (هيكل الوكالة إلى غاية 2023)**

**1-شرح المخطط:** تتمثل أهم مصالح البنك فيما يلي:

- **المدير:** هو قمة ورأس الهرم الإداري وهو أيضا بمثابة العمود الفقري للوكالة التابعة للمجمع و ذلك من خلال التعليمات و الأوامر و التوجيهات المقدمة من طرفه وله الحق في الإشراف على كل المصالح الآتية الذكر.
- **الأمانة:** ومكانه بجانب مكتب المدير مباشرة وذلك لتسهيل مهامه للقيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير.
- **رئيس مصلحة التعاملات السريعة:** هي جزء من البنك المخصص لتسهيل و تسريع عمليات التعامل المالي، وهذا باستخدام التكنولوجيات الحديثة، مثل الدفع الآلي و التحويل السريع بين الحسابات البنكية. تتكون هذه المصلحة من ثلاث شبابيك هي:
  - شباك خاص بسحب و إيداع الأموال أكثر من 10 000.00 دج
  - الخزينة وشباك خاص بسحب الأموال وإيداع الأموال أكثر من 100 000.00 دج
  - شباك خاص بسحب وإيداع العملة الصعبة وتبديل الأموال
- مشرف المكاتب الخلفية: يقوم بإدارة وتنظيم أعمال المصالح التابعة له، وهذا يشمل إدارة الوثائق و السجلات، وتنظيم جدول الأعمال، كما يشرف على أداء الموظفين في المصالح التابعة له، وضمان تنفيذ المهام بكفاءة، وفقا للسياسات و الإجراءات المعمول بها.و المصالح التابعة له:
  - ✓ مصلحة القروض
  - ✓ مصلحة التجارة الخارجية
  - ✓ مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات
  - ✓ مصلحة التحويلات وغرفة المقاصة
  - ✓ مصلحة الرقابة الداخلية اليومية

- **مشرف المكاتب الأمامية:** هو الذي يقوم بإدارة عمليات خدمة العملاء وضمان تقديم خدمة عالية الجودة للعملاء، يشرف على فريق الموظفين، ويضمن تطبيق سياسات البنك

وإجراءاته.كما يتعامل مع المشاكل و الاستفسارات التي يواجهها العملاء و يحلها بشكل فعال وتتكون من ثلاث شبابيك وهي :

- ✓ المكلفون بالزبائن (الأفراد)
- ✓ المكلفون بالزبائن (المؤسسات)
- ✓ شباك خاص بالصرفة الإسلامية

## المطلب الثالث: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل هذه الخدمات فيما يلي:[1]

- ✓ **حساب إيداع لأجل:** هو حساب غير مقيد بسندات بنكية وموجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين يفتح خاصة بصفة اسمية:
- ✓ **حساب الأموال بالعملة الصعبة:** توضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العامة للبنك
- ✓ **حساب الأموال بالعملة المحلية:** يقدر المبلغ 10000 دينار جزائري على الأقل بمعدل فائدة ثابت تدفع في أخر المدة الزمنية المحددة من طرف البنك.
- ✓ **سند الصندوق:**إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين بصفة رسمية و المبلغ الأدنى يقدر ب 10000 دج بفائدة متغيرة .
- ✓ **بطاقة البدر:** تسمح لصاحبها بالسحب نقدا عن طريق موزعات أوتوماتكية متواجدة عبر كامل الوكالات على التراب الوطني وتتمثل مزايا هذه البطاقة فيما يلي:
  - تسهيل عملية السحب
  - فسح لصاحبها السحب 24 ساعة حق الأعياد وأيام العطلة

[1] اعتمادا على تصريحات رئيس قسم التجارة الخارجية يوم 31ديسمبر2023 على الساعة 14:20.

- تجنب الانتظار في شباك البنك.
- بنك البدر يسهل تغيير الحساب عن بعد
- المعالجة عن بعد للعمليات البنكية في وقتها الحقيقي
- دفتر التوفير لبنك البدر في إطار تشجيع الادخار و التوفير يفتح البنك للأشخاص دفاتر تسجل فيها كل عمليات السحب و الإيداع تمويل الاستثمارات وذلك كما يلي:

✓ **تمويل قطاع الصيد البحري:** يمول قطاع الصيد البحري و تربية الأسماك في شكل قروض متوسطة الأجل (7سنوات)و بفائدة تقدر ب 6.5% سنويا .

✓ **تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات:** كالصناعات الصغيرة،التجارة ،ويكون تمويل هذه الاستثمارات في شكل قروض تقدم لمدة ثلاث سنوات .

✓ **تمويل قطاع الصحة:** يمول بنك البدر الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل الصيدليات وذلك في شكل قروض لمدة خمس سنوات بمعدل 5%

✓ **تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بالتطوير الريفي:** وتتمثل في تمويل قطاع النقل وتدعيم مشروع تربية الحيوانات وما يرافقها.

## المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لملف قرضين وخطوات منحهما – القرض الايجاري و قرض التحدي –

تعد القروض اهم استخدامات بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– على الاطلاق الا ان الاهمية معطاة لها تنصب اساسا على عملية منحها وبتالي الاجراءات المتبعة لتحويل البنك الى دائن و عملية الى مدين ومن اجل هذا خصصنا هذا المبحث من اجل دراسة تحليلية للإجراءات منح القروض ميدانيا بنك الفلاحة والنمية الريفية –وكالة المدية –،متبوع بدراسة حالة فعلية للقروض منحت من طرف الوكالة لاحد العملاء من اجل التعرف على طبيعة الوثائق المطلوبة وكافة الاجراءات الاخرى .

## المطلب الأول : شروط الاستفادة من القرضين من طرف وكالة المدية

هناك نوعين من القروض، قروض الاستغلال وأخرى للاستثمار

**1- قروض الاستغلال:** هي قروض قصيرة الأجل موجهة لتمويل المشاريع الفلاحية وتربية الدواجن الزراعة،ومن بين هذه قروض الاستغلال – قرض الرفيق –

**2- قروض الاستثمار:** هي قروض متوسطة إلى طويلة الأجل تكون بين طرفين (البنك والمقترض) وهي من القروض التي سلطنا عليها دراستنا وقمنا بتربص لدى الوكالة وهما

**2-1-قرض التحدي:** هو قرض موجه للاستثمار الفلاحي مدعوم جزئيا من الدولة، ومحل هذا القرض يكون موجه لإنشاء مستثمرات فلاحيه واستغلال الأراضي فلاحيه مملوكة أو تابعة لأملاك الدولة.

- شروط الاستفادة من قرض التحدي:
  - يستفيد من القرض كل شخص طبيعي أو معنوي حاصل على دفتر الشروط من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
  - وجود عقد امتياز أو دفتر عقاري أو ملكية لقطعة ارض محل المشروع
  - المساهمة الشخصية في المشروع مابين 10%و20% من قيمة المشروع الكلية تودع نقدا في الحساب البنكي.
- الضمانات المطلوبة: للحصول على القرض يشترط البنك كضمان:
  - رهن العقار سواء كان ملكية أو امتياز
  - يشترط الكفالة في حالة وجود تعاونيات أو شركاء
  - الرهن القانوني في حالة ملكية خاصة
  - التعهد عن طريق توقيع على سندات

**2-2-القرض الايجاري:** هو عقد كراء منتهي، إما بامتلاك المعدات أو التنازل عنها. وهو قرض موجه للفلاحين يكون بين ثلاثة أطراف (الدولة والبنك والمقترض) مساهمة الدولة تكون على شكل إعانة، النشاطات المستهدفة من القرض تأجير الخدمة ويستمر هذا النوع من التأجير لفترة قصيرة نسبيا اقل من الحياة الإنتاجية للأصول.

**جدول رقم (2-2):** نسب المشاركة في تمويل القرض الايجاري.

| المعدات | نسبة مساهمة البنك | الإعانة من طرف الدولة | المساهمة الشخصية |
|---|---|---|---|
| جرار زراعي (Tracteur) | 55% | 35% | 10% |
| مواد (Matériels) | 60% | 30% | 10% |
| حاصدات (Moissonneuses Batteuses) | 30% | 60% | 10% |

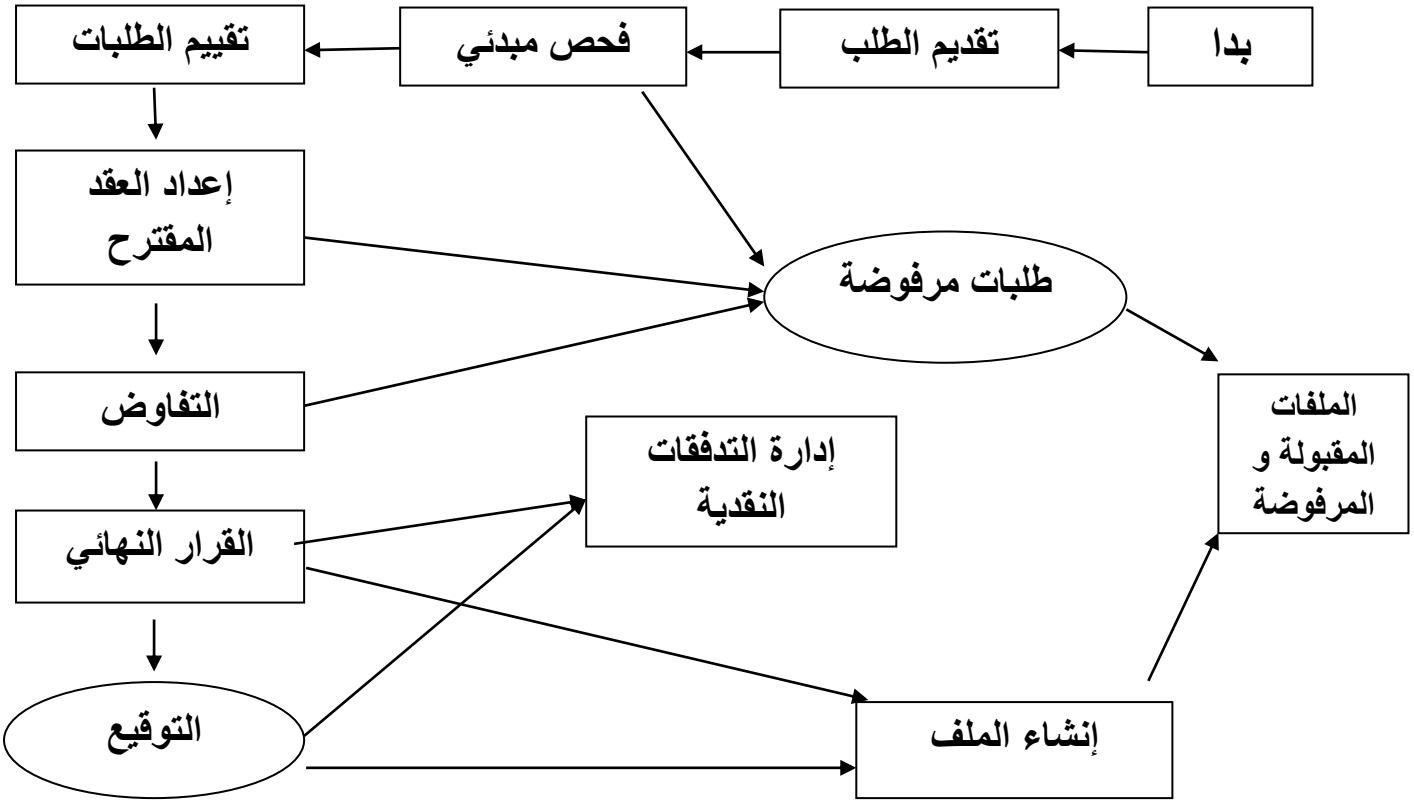
**المصدر:** معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية –

- شروط منح القرض إيجاري: من بين شروطه
  - تحديد ملكية العتاد ومدة العقد
  - ضمان تسليم واستلام العتاد
  - تحديد مبلغ القرض وطريقة دفع بدل الإيجار
  - صيانة العتاد في فساده والتامين عليه
  - التعهد بالمحافظة على المعدات

**ملاحظات:**

- لا توجد ضمانات في هذا القرض الايجاري (لان العتاد ملك للبنك)
- الأقساط هي عبارة عن إيجارات
- ستة أشهر الأولى لا يتم دفع أي قسط حتى بعد ستة الأشهر الأولى يبدأ المقترض في دفع الأقساط
- يكون هناك ضمان سنة في حالة تعطل العتاد ومعفى من ال TVA.

**الشكل رقم (2–4):** الإجراءات التي يمر بيها طالب القرض.




**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

## المطلب الثاني:دراسة ملف طلب قرض استغلالي – قرض ايجاري –

التشخيص الأولي للقرض يتمثل في مرحلة أولية لدراسة ملف المقترض، ويضم عدة عناصر أساسية من خلالها يتخذ البنك قرار منح القرض من عدمه،وفي هذا المطلب تم التطرق لمعالجة البنك لقرض تم منحه وتم تسديد كل الدفعات في وقت استحقاقها ،وذلك وفق عدة إجراءات .وهذا ما تم ذكره بالتفصيل فيما يلي :

### 1- تقديم ملف قرض إيجاري

تتطلب عملية منح القرض الايجاري تكوين ملف شامل،وليتم قبول الملف كخطوة أولى يشترط ذكر أهم الشروط لابد أن تتوفر في طالب القرض قبل منحه القرض الايجاري من طرف BADR نذكر منها (معلومات مقدمة من طرف الوكالة):

- ✓ فتح حساب بنك تجاري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل المقترض (حساب قديم أو جديد)
- ✓ أن لا يكون اسمه مدرج في قائمة الممنوعين من القروض
- ✓ حضور المعني بصفة شخصية لا الموكل
- ✓ السمعة الجيدة،الأهلية أي يجب أن يكون محل ثقة ،بدون سوابق عدلية وبالغ السن القانوني 19سنة واقل من 75سنة .
- ✓ أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية المحلية
- ✓ أن يكون النشاط فعلا يخلق فرص عمل جديدة (جهوية)
- ✓ الدراسات المالية أي دراسة مشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية

➢ أما بالنسبة للوثائق المقدمة لمنح القرض،ويتم وضع الملف في المصالح الفلاحية (منسق الدائرة ) تتمثل الوثائق في :

- ✓ وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الايجاري مملوءة وموثقة من طرف المقترض (استمارة مقدمة من طرف البنك)
- ✓ طلب خطي للاستفادة من القرض مصادق عليه من قبل المصالح الفلاحية ملحق رقم(1)
- ✓ نسخة من بطاقة الفلاح آو مربي ملحق رقم(2)
- ✓ نسخة من بطاقة التقنية لوضعية الأراضي (مساحة الأرض ونسبة استغلالها)
- ✓ نسخة عن فاتورة الشكلية للمعدات و اللواحق (PMAT) ملحق رقم(3)
- ✓ نسخة من بطاقة البيانات الفلاحية
- ✓ نسخة عن عقد ملكية الأراضي أو عقد امتياز أو عقد كراء ارض أكثر من 5هكتارات
- ✓ نسخة عن الفاتورة الشكلية للتامين
- ✓ وثيقة دراسة تقنية للمشروع التي تتضمن القيمة الإجمالية 1975000.00دج محل القرض شراء جرار فلاحي مع كل لوازمه لمزاولة نشاطه الفلاحي.

**2-دراسة الطلب على القرض الايجاري**

بعد الموافقة على طلب القرض وهذا بموافقة المصالح الفلاحية على الملف يمنح التقرير للاستفادة من القرض الايجاري،يقوم منسق الدائرة بإرسال الملف للبنك

- ❖ **كيفية منح القرض الايجاري** : يتم منح القرض كما يلي :
- ✓ استدعاء العميل من اجل استكمال الملف وأيضا من اجل تحيين الملف وفتح حساب لدى البنك أن لم يوجد
- ✓ بعد استلام الملف المحين يقوم البنك بدراسة جدوى المشروع ثم تأتي مرحلة الزيارة الميدانية الملحق رقم(4)وذلك من اجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف ،يتم ذلك من طرف عمال مكلفين وبعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة ويوضح من خلاله ماذا يملك وهذا بوثائق ثبوتية (عقد ملكية أو كراء الأرض)

- ✓ أن يقدم المقترض نسخة من الشهادة الجبائية و الشبه جبائية (مستخرج ضرائب وصندوق التامين cnas ،casnos)
- ✓ عرض الملف للمعاينة لمركز إدارة المخاطر الخاص عن وضعية المستأجر والموضح بالملحق رقم (5) للجنة القرض للإدلاء برأيها إما بالقبول أو بالرفض

❖ **حالة الرفض:** يرفض الطلب لعدة أسباب منها:

- ✓ عدم استكمال الملف
- ✓ موت المعني
- ✓ نقص الشروط اللازمة والخاصة

**ملاحظة:** في هذه الحالة يحق لطالب القرض ان يتقدم بالطعن مرتين، تكون المرة أولى في الوكالة المقدم إليها طلب القرض، والمرة الثانية على مستوى المديرية الجهوية .

❖ **حالة القبول:** بعد الاطلاع على ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للقرض والحصول على الموافقة المبدئية من المديرية الجهوية ،تقوم بإصدار موافقة على القرض ،إما فيما يخص الضمانات فيجب إحضارها وفق ما يلي :

➢ **الضمانات التحفظية او الاحتزازية (الغير حاصرة ):**

- ✓ الاحتياطات
- ✓ شهادة جبائية وشبه جبائية (محينة)
- ✓ تقرير خروج الزيارة الميدانية قبل التمويل الملحق رقم (4)

➢ **الضمانات الحقيقية (الحاصرة ):**

يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك وذلك للاستمرار في تكوين الملف حيث يتم مايلي:

- ✓ دفع قيمة المساهمة الشخصية في حساب المفتوح لدى البنك
- ✓ وثيقة حيازة للأرض أو كراء أكثر من 5سنوات قابلة للتجديد

- ✓ تقرير خروج الزيارة الميدانية بعد التمويل الملحق رقم (4) مضاف فيه عبارة يوجد العتاد المؤجر
- ✓ تأمين شامل عن جميع المخاطر
- ✓ تعهد بأن كامل المحصول يتم بيعه عند التعاونية الفلاحية للحبوب الجافة التابعة له إقليميا
- ✓ تعهد عند الموثق أن جميع المداخيل يتم صبها في الحساب المفتوح لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يقوم بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة وهي:

- ✓ إمضاء سندات لأمر بالقيمة الكلية للقرض الملحق رقم(7)
- ✓ عقد اعتماد الايجاري و الأصول المنقولة الملحق(8)
- ✓ التأمينات لا تعوض كامل المبلغ على عتاد المتضرر
- ✓ التأمين وإعادة التأمين الملحق (13)استدعاء لإعادة التأمين

بعد ذلك يقوم البنك بدراسة الوثائق و العقود والمصادقة من طرف مصلحة الإجراءات القانونية وتسجيل طلب القرض في النظام المعلوماتي الخاص بالبنك من اجل تحرير شيك باسم البنك لصالح المقترض،وذلك وفق شهادة الوفرة الخاصة بالعتاد وتكون مدة استعمال القرض (1سنة) قابلة للتمديد (في حالة عدم توفر العتاد )

**ملاحظات :**

- الشيك يكون بقيمة العتاد مع فاتورة نهائية +وصل الاستلام
- إعداد ملف للعتاد لاستخراج البطاقة الرمادية باسم البنك وتامين كامل العتاد على كامل المخاطر،وتبليغ مركز المخاطر باستلام العتاد (الضمانات الغير حاصرة) ( PV ST122) ملحق رقم (5)
- إرسال الضمانات الغير الحاصرة لمصلحة الضمانات للمصادقة.

## المطلب الثالث: معالجة منح القرض وشروط إبرام العقد – القرض الايجاري –

**1- طريقة منح القرض الايجاري:** يتم تلخيص العملية كاملة في النقاط التالية

- يدفع الملف لدى الأكشاك الموحد
- يرسل الملف إلى المجمع الجهوي للاستغلال
- بعد قبوله تنشر القائمة الاسمية للملفات المقبولة
- يسلم الفلاح الفاتورة للبنك
- يقوم البنك بوضع قيمة القرض في حساب الفلاح

**2- طريقة التسديد**

عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن نتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة، فان الاستهلاكيات الفعلية للقرض تثبت بتقديم البيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول تسديد الملحق رقم (10) الذي يحدد فيه الأصل والفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة ، لهذه الحالة هذه السندات تعوض تلك الشروط المنصوص عليها في كيفية استعمال القرض و الفوائد على أقساط حسب جدول التسديد

المعد طبقا للشروط الخاصة بهذه الاتفاقية ،حيث يتمتع المقترض بحق التسديد المسبق للقرض جزئيا .

**3- طرق إبرام و فسخ العقد**

تستوجب عملية إبرام العقد إعداد و إبرام عقد بين المؤجر (البنك) والمستأجر (المقترض)

ويتكون العقد من أحكام عامة وأحكام خاصة الملحق رقم (11) اتفاقية القرض ،ويحتوي على :[1]

الأحكام الخاصة :تتمثل في وصف العتاد ، مبلغ الإيجار ،مدة العقد،القيمة المالية المتبقية ،الضمانات ،أقساط الدفع (الشهرية).

الأحكام العامة :تتمثل فما يلي:

- ✓ **المادة (1) موضوع العقد:** يتمثل في تحديد شروط و كيفيات إيجار العتاد للاستعمال المهني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – قرض المؤجر –
- ✓ **المادة (2)شروط الإيجار:**

وضع تحت التصرف –قرض المستأجر– العتاد لمقتنى

الحرص على أن يقوم المورد بنقل ضمان اعتاد لفائدة – المستأجر– مع المطالبة بهذا الضمان في حالة وجود عيوب خفية /أو عيب في المصنع

- ✓ **المادة (3)ملكية العتاد :**

العتاد المؤجر يبقي الملكية الخاصة ل –قرض المؤجر – خلال مدة كاملة لعقد الإيجار

- ✓ **المادة (4)مدة العقد:**

أن عقد مبرم لمدة نهائية ومحددة وفق شروط خاصة

يبدأ سريانه من تاريخ استلام – قرض المستأجر– للعتاد، ويتم إثبات ذلك عن طريق محضر

[1] اعتمادا على معطيات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (ملحق اتفاقية القرض)

- ✓ **المادة (5) شراء – ضمان – تسليم – استلام**
- ✓ **شراء العتاد:** بموجب العقد الحالي،يختار –قرض المستأجر –العتاد النوع ، المواصفات التقنية وكذا المورد
- ✓ **الضمان التقني:** يتنازل –قرض المؤجر – عن كل الضمانات التي استفاد منها المورد لفائدة – قرض المستأجر – الذي يقبلها بدوره
- ✓ **التسليم – الاستلام:**
- ✓ **التسليم:** يباشر – قرض المستأجر – تحت مسؤوليته مع تحمل جميع التكاليف رفع العتاد من المصنع أو من مستودع المورد
- ✓ **المادة (6) المبلغ وطريقة دفع بدل الإيجار:**
- ✓ **بدل الإيجار:** يتم إيجار العتاد برضا – قرض المؤجر – وقبول – قرض المستأجر – مقابل دفع بدل الإيجار، يسدد في ميعاد الاستحقاق (بداية المدة) مثلما هو محدد في الشروط الخاصة
- ✓ **القيمة المتبقية:** بموجب العقد الحالي، التنازل عن العتاد يتم بعد دفع بدل الثمن المتبقي في الشروط الخاصة
- ✓ **استحقاق بدل الإيجار:** يحرر جدول نهائي لاستحقاق بدل الإيجار عند تسليم العتاد الدفع
- ✓ **دفع بدل الإيجار:** يسدد بدل الإيجار في شباك البنك من طرف –قرض المستأجر– لفائدة – قرض المؤجر –
- ✓ **استحقاق بدل الإيجار:** في إطار عملية السراء المحلي ،يستحق بدل الإيجار الأول حتميا عند الاستلام المؤقت للعتاد محل العقد الحالي
- ✓ **التسديد المسبق:** يمكن أن يحدث

بطلب من – قرض المستأجر– أو – قرض المؤجر – أو في حالة فسح العقد

- ✓ **المادة (7)التنازل عن العتاد:** يلزم –قرض المستأجر– بموجب العقد الحالي ، شراء العتاد المؤجر عند انقضاء المدة النهائية للإيجار وحسب الثمن الموافق للقيمة المتبقية المتفق عليها
- ✓ **المادة(8)استعمال و صيانة العتاد:** يتمتع – قرض المؤجر – في كل وقت بحق التأكد من – قرض المستأجر– للأحكام التعاقدية ،كما يجب على –قرض المستأجر – حماية العتاد من كل المخاطر ،وبمجرد الاستلام النهائي للعتاد يتم توقيع عقد الصيانة عند نهاية مدة الضمان الممنوحة و المسؤولية المدنية للمستأجر
- ✓ **المادة (9) التأمين والمسؤولية المدنية للمستأجر**
- ✓ **المادة (10) التعويضات**
- ✓ **في حالة وقوع حادث:** يجب على –قرض المستأجر – القيام تكاليف الخاصة،في حالة وقوع الحادث ،بإصلاح العتاد المتضرر
- ✓ **في حالة السرقة أو هلاك العتاد:** في حالة سرقة كل أو جزء من العتاد يفسخ العقد الحالي بقوة القانون
- ✓ **المادة (11) فسخ العقد:**
- ✓ **حالة فسخ الشراء:** في حالة فسخ عقد الإيجار الحالي من صرف –قرض المستأجر – قبل تسليم واستلام العتاد، يدفع هذا الأخير ل –قرض المؤجر – كل الخسائر المحققة بموجب دفعات تسدد لمورد
- ✓ **حالات أخرى للفسخ:** يمكن أن يفسخ العقد الحالي، بقوة القانون –قرض المؤجر–
- ✓ **التعويضات:** في حالة ما إذا تم فسخ العقد الحالي يكون – قرض المستأجر– مدين تجاه – قرض المؤجر– بكل أقساط الإيجار التي لم يحن استحقاقها بعد، وتلك المستحقة والتي لم يتم تسديدها وكذا كل ملحقاتها بما في ذلك القيمة المتبقية
- ✓ **الامتيازات:** في حالة الحل،الإفلاس آو التسوية القضائية ل – قرض المستأجر – يستبعد العتاد المؤجر موضوع العقد الحالي من كل متابعة المدنيين مهما كان وضعهم القانوني .

- ✓ **المادة (12) بنود التعليق:** إن التزامات الطرفين بموجب العقد الحالي تخضع ل:

امتلاك –قرض المؤجر– للعتاد حسب أحكام عقد الاقتناء بعد تثبيت طلب –قرض المستأجر– اشتراط –قرض المؤجر– على –قرض المستأجر – تقديم جميع الضمانات اكتتاب التأمينات سابقا

- ✓ **المادة (13) التوقيع على العقد:**

التوقيع على العقد الحالي من قبل – قرض المستأجر– بعد اتفاقية التمويل تعتبر كالتزام النهائي من قبله

لا يلتزم –قرض المؤجر– بواجباته المحددة في العقد الحالي إلا بعد تسليم العتاد

- ✓ **المادة (14) النزاعات والجهات القضائية المختصة:**

يخضع العقد الحالي للقانون الجزائري،كل نزاع ينشا عند تقصير و/أو تنفيذ العقد الحالي برفع أمام محكمة الجزائر

- ✓ **المادة (15) التسجيل والنشر:** يجب على –قرض المؤجر– استيفاء جميع الإجراءات التسجيل والنشر المتعلقة بالعقد الحالي وفقا لتنظيم الساري المفعول
- ✓ **المادة (16) المصاريف:** كل المصاريف المتعلقة بتنفيذ العقد الحالي يتحملها –قرض المستأجر–.

## المبحث الثالث: متابعة سير تقنية منح القرض وتسيير مخاطره.

### المطلب الأول: دراسة قرض استغلالي – نموذج مقدم من طرف الوكالة –

تقييم تكلفة الاستثمار هو عملية تحليلية تهدف إلى تقدير التكاليف المالية المرتبطة بمشروع أو استثمار معين. يشمل هذا التقييم تحليل تكلفة الرأس المالي، والتكاليف التشغيلية، وتكاليف الصيانة وأية تكاليف الصافية محتملة .يهدف هذا التقييم إلى توجيه القرارات المالية وتقديم فهم دقيق للعائد المتوقع من الاستثمار .

**1- تقييم تكلفة الاستثمار:**

يتم تحديد تقييم الاستثمار بالرجوع الى عروض مورد العتاد والمعدات الفلاحية – شركة التسويق المعدات والآلات الفلاحية الجزائرية –

**الجدول رقم (2-3):** تقييم تكلفة المشروع.

| العتاد | الكمية | سعر الوحدة | القيمة المضافة %19 | سعر (HT) |
|---|---|---|---|---|
| جرار C6807 68cv | 1 | 2823210.00 | 536409.9 | 3359619.9 |
| محراث | 1 | 245870.00 | 46715.3 | 292585.30 |
| آلة حرث يدوية | 1 | 241800.00 | 45942 | 287742.00 |
| | | | المجموع بدون (TVA) | 3310880.00 |
| | | | TVA (19%) | 629067.2 |
| | | | صافي الدفع TTC | 3939947.2 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

**2-تمويل الاستثمار:**

تمويل التكلفة الإجمالية للمشروع كما يلي:

**الجدول رقم (2-4):** التكلفة الإجمالية للمشروع

| | |
|---|---|
| **التكلفة الإجمالية** | 3939947.20 |
| **القرض البنكي 60%** | 2048441.92 |
| **الدعم 30%** | 931350.08 |
| **المساهمة الشخصية 10%** | 1560417.28 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

**3-الميزانية الافتتاحية:**

تتكون من الأصول والخصوم الخاصة بالقرض وتكون كالتالي:

**الجدول رقم (2-5):** ميزانية افتتاحية

| الأصول | المبلغ | الخصوم | المبلغ |
|---|---|---|---|
| **التكاليف الأولية** | // | رأس المال | 1560417.28 |
| **إجمالي الأصول الثابتة** | | الدعم | 931350.08 |
| **العتاد الفلاحي** | 3939947.20 | الديون | // |
| **النقدية والبنوك** | | | |
| **متطلبات رأس المال العامل** | | | |
| | // | القرض البنكي | 2048441.92 |
| **المجموع** | **3939947.20** | **المجموع** | **3939947.20** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

الموارد البشرية: عامل واحد للتشغيل العادي للنشاط في سنة نشاط عادية

اليد العاملة: سائق (1)

توقعات التشغيل: نضع توقعات للتنبؤات التشغيلية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة المعدات و الاستخدام الأمثل له، وكذلك الحالة المناخية.

**4-رقم الأعمال:**

النشاط الرئيسي هو: الحرث والزراعة وعرض خدمة للمعدات الزراعية التي حصل عليها المقترض

افتراضات: تقديرات حول العمل بالمعدات (الجرار، المحراث،الة للحرث يدوية )

**الجدول رقم (2-6):** تقديرات العمل المنجز

| المعدات | عدد ساعات العمل | تكلفة الساعة الواحدة | المجموع |
|---|---|---|---|
| **الجرار** | جويلية، أوت،نوفمبر،ديسمبر 120يوم*6سا=720 سا | 2000 | 1440000 |
| **المحراث** | جويلية، أوت 60يوم *8سا=480سا | 1500 | 720000 |
| **آلة للحرث يدوية** | جويلية، أوت 60يوم*3سا=180سا | 2500 | 450000 |
| **المجموع** | **1380** | **6000** | **2610000** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

**5-تحديد رقم الأعمال المتوقع:**

تم تحديد رقم الأعمال السنوي يتعلق بنشاط الاستغلال يتناسب مع قدرة الاستغلال

السنة الأولى :1726300.00 دج.

.تطورالإنتاج المحتمل : من المتوقع أن يكون تطور الإنتاج ب 15% سنويا

**الجدول رقم (2–7):** الإنتاج المحتمل خلال 5سنوات

| السنوات | الإنتاج المحتمل (دج) |
|---|---|
| **1** | 172630000 |
| **2** | 198524500 |
| **3** | 224419000 |
| **4** | 250313500 |
| **5** | 276208000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

**6–نفقات التشغيل:**

قيمنا نفقات التشغيل المتوقعة استنادا على المعايير التي تمت ملاحظتها في الميدان.تم استقراء هذه العمليات المستقبلية ، وأهداف العمل المتوقعة

المواد الأولية: وهي تشكل أساسا من مواد التشحيم وقطع الغيار والمنتجات المعتادة والوقود

**الجدول رقم (2-8):** المواد الأولية لتشغيل المعدات

| المواد الأولية | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الوقود** | 6000 | 6000 | 6000 | 6000 | 6000 |
| **الصيانة** | 30000 | 40000 | 45000 | 55000 | 60000 |
| **التشحيم** | 7000 | 7000 | 7000 | 7000 | 7000 |
| **قطع غيار** | 60000 | 70000 | 80000 | 110000 | 250000 |
| **المجموع** | 103000 | 123000 | 138000 | 178000 | 323000 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

**7-تكاليف الموظفين:**

اليد العاملة هي عامل واحد، احتفظ المقرض بعامل واحد خلال العام ونفس الاجر الرئيسي وتكاليف الراتب كما توقعنا مدرجة في الجدول أدناه:

**الجدول رقم (2-9):** تكاليف الموظف.

| الفئة | العدد | متوسط الراتب الشهري (دج) | المجموع السنوي |
|---|---|---|---|
| **سائق** | 1 | 4800000 | 57600000 |
| | | | |
| **المجموع** | 1 | | 57600000 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

✓ **ملاحظة:** من المتوقع زيادة في الراتب ب 3%.

**8-الضرائب:**

عندما يكون المشروع جديد في سنواته الأولى يتم الإعفاء من الضرائب لمدة 5سنوات

**9-التكاليف المالية:**

**الجدول رقم (2-10):** اهتلاك القرض السنوي.

| التاريخ | الاهتلاك | السعر الابتدائي | الإيجار | الضرائب | المجموع | الفوائد | القيمة المتبقية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2023/07/02** | 1957000 | 0.00 | 107253.47 | 0 | 107253.47 | 5 | 0 |
| **2023/12/31** | 1975000 | 198883.82 | 48826.39 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2024/06/30** | 1776116.18 | 203307.31 | 44402.90 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2024/12/31** | 1572808.87 | 208389.99 | 39320.22 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2025/06/30** | 1364418.88 | 213599.74 | 34110.47 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2025/12/31** | 1150819.14 | 218939.73 | 28770.48 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2026/06/30** | 931879.41 | 22441322 | 23296.99 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2026/12/31** | 707466.19 | 230023.56 | 17686.65 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2027/06/30** | 477442.49 | 235774.14 | 11936.07 | 0 | 247710.21 | 5 | 0 |
| **2027/12/31** | 241668.49 | 241668.49 | 6041.71 | 0 | 247710.20 | 5 | 39500.00 |
| **المجموع** | | 197500000 | 361645.35 | 0 | 2336645.35 | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

**ملاحظة:**

- ✓ 39500.00 هي القيمة متبقية (سعر البيع المحتمل للعتاد المؤجر) المؤجر اي احتمال ان المؤجر يقوم بدفع القيمة المتبقية ويصبح العتاد ملكا له.
- ✓ القيمة المتبقية يتم حسابها بواسطة نظام معلوماتي.

## المطلب الثاني: دراسة ملف طلب قرض لمؤسسة – نموذج مقدم من طرف الوكالة–

**أولا: التحليل بواسطة النسب المالية .**

**الجدول رقم(2–11):** ميزانية مالية (أصول)

| البيان | 1 | 2 | 3 |
|---|---|---|---|
| **الاستثمارات** | – | – | – |
| **مصاريف اعدادية** | 2251531.80 | 1638648.85 | 1325765.90 |
| **تهيئات وتركيبات** | 30965260.61 | 27884884.85 | 26684509.10 |
| **الالات وتجهيزات النشاط** | 28836800 | 27521600 | 21206400 |
| **تجهيزات** | 1945000 | 174000 | 1535000 |
| **المتاحات** | 14802297.53 | 26726995.05 | 34858322.45 |
| **مجموع الاصول** | 78800889.94 | 83946128.75 | 85609997.45 |

**المصدر:** اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**الجدول رقم (2-12):** ميزانية مالية (خصوم)

| البيان | 1 | 2 | 3 |
|---|---|---|---|
| **الاموال الخاصة** | 25170051.11 | 25170051.11 | 25170051.11 |
| **النتيجة المؤجلة** | – | 6528838.82 | 14180077.64 |
| **الديون طويلة الاجل** | 15202000 | 15202000 | 28335000 |
| **الديون قصيرة الاجل** | – | – | – |
| **نتيجة الدورة** | 6428838.82 | 6521238.82 | 6724868.96 |
| **مجموع الخصوم** | 46800889.93 | 53422128.75 | 74409997.71 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**الجدول رقم (2-13):** ميزانية تقديرية (خصوم)

| البيان | 1 | 2 | 3 |
|---|---|---|---|
| **الاموال الخاصة** | 25170051.11 | 25170051.11 | 25170051.11 |
| **ديون طويلة الاجل** | 15202000 | 15202000 | 28335000 |
| **النتيجة الصافية** | 6428838.82 | 6521238.82 | 6724868.96 |
| **النتيجة المؤجلة** | – | 6528838.82 | 14180077.64 |
| **مجموع الخصوم** | 46800889.93 | 53422128.75 | 74409997.71 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**رقم (2-14):** ميزانية تقديرية (أصول)

| البيان | 1 | 2 | 3 |
|---|---|---|---|
| **الأصول الثابتة** | 63998592.41 | 57219133.7 | 50751675 |
| **الأصول المتداولة** | – | – | – |
| **المتاحات** | 14802297.53 | 26726995.05 | 34858322.45 |
| **مجموع الأصول** | 78800889.94 | 83946128.75 | 85609997.45 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**الجدول رقم (2-15):** حساب جدول النتائج

| البيان | 1 | 2 | 3 |
|---|---|---|---|
| **الإنتاج المباع** | 111184000 | 111184000 | 111184000 |
| **رقم الأعمال** | 111184000 | 111184000 | 111184000 |
| **61-الموارد والسلع المستهلكة** | 83265241 | 83265241 | 83265241 |
| **62-الخدمات** | 873890.34 | 873890.34 | 946279.37 |
| **المجموع (61+62)** | 39139131.34 | 39139131.34 | 84211520.37 |
| **القيمة المضافة** | 18029868.06 | 18029868.06 | 17982479.03 |
| **63-تكاليف المستخدمين** | 1375040 | 1375040 | 1375040 |
| **64-الضرائب والرسوم** | 617104 | 617104 | 617104 |
| **66-تكاليف العمال** | 2620000 | 2584000 | 2354800 |
| **68-مخصصات الاهتلاكات** | 6173458.71 | 6173458.71 | 6173458.71 |
| **مجموع التكاليف استغلالية** | 10785602.71 | 10749602.71 | 10520402.71 |
| **إجمالي إيرادات الاستغلال** | 7154265.36 | 7290265.36 | 7372076.32 |
| **الضرائب على الدخل** | 735426.54 | 735426.54 | 735426.54 |
| **النتيجة الصافية للاستغلال** | 6418838.82 | 6554838.82 | 6636649.78 |
| **مخصصات الاهتلاك** | 6173458.71 | 6173458.71 | 6173458.71 |
| **التدفقات النقدية** | 12592297.53 | 12728297.53 | 12810108.49 |
| **تسديد الديون** | 0 | 0 | 0 |
| **التدفقات النقدية الصافية** | 12592297.53 | 12592297.53 | 12592297.53 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

اعتمادا على الميزانيات وجدول حساب النتائج أصبح بإمكاننا حساب المؤشرات المالية والنسب المالية:

**1- نسب التمويل**

**1.1. نسبة التمويل الدائم :**

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

الأموال الدائمة= (الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل)

**الجدول رقم (2-16):** حساب نسبة التمويل الدائم.

| السنوات | الأموال الدائمة | الأصول الثابتة | نسبة التمويل الدائم |
|---|---|---|---|
| **1** | 40372051.11 | 63998592.41 | 0.63 |
| **2** | 40372051.11 | 57219133.7 | 0.70 |
| **3** | 53505051.11 | 50751675 | 1.05 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في السنة الأولى والثانية على التوالي 0.63 و0.70 وهذا يشير ان الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة،أما السنة الثالثة نلاحظ نسبة التمويل الدائم 05.1 معناه أن مشروع المؤسسة أصبح في أمان حتى السنة الثالثة .

**1-2-نسبة التمويل الذاتي:**

نسبة التمويل الذاتي: الأموال الخاصة/الأصول الثابتة

**الجدول رقم (2-17):** حساب نسبة التمويل الذاتي

| السنوات | الأموال الخاصة | الأصول الثابتة | نسبة التمويل الذاتي |
|---|---|---|---|
| 1 | 25170051.11 | 63998592.41 | 0.39 |
| 2 | 25170051.11 | 57219133.7 | 0.33 |
| 3 | 25170051.11 | 50751675 | 0.49 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في السنوات الثالثة أقل من الواحد و هذا يدل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة،أما الديون طويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة و هو مؤشر جيد.

**2-نسبة الاستقلالية المالية :**

نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة/مجموع الديون

**الجدول رقم (2-18):** حساب نسبة الاستقلالية المالية

| **السنوات** | **الأموال الخاصة** | **مجموع الديون** | **نسبة الاستقلالية المالية** |
|---|---|---|---|
| **1** | 25170051.11 | 15202000 | 1.65 |
| **2** | 25170051.11 | 15202000 | 1.65 |
| **3** | 25170051.11 | 28335000 | 0.88 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نسبة الاستقلالية المالية هي مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على أموالها الخاصة دون الحاجة للاقتراض، ونلاحظ في أن في السنة الأولى والثانية النسبة أكثر من واحد فهذا يبين أن الأموال الخاصة أكثر من الديون مما يجعل المؤسسة قادرة على تسديد ديونها ،إما السنة الثالثة فكانت نسبة الاستقلالية المالية اقل من الواحد فهذا يبين إن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها أي لا تستطيع الاقتراض .

### 2-1-نسبة قابلية السداد:

نسبة قابلية السداد= مجموع الديون/مجموع الأصول

**الجدول رقم(2-19):** نسبة قابلية السداد.

| السنوات | مجموع الديون | مجموع الأصول | نسبة قابلية السداد |
|---|---|---|---|
| **1** | 15202000 | 78800889.94 | 0.19 |
| **2** | 15202000 | 83946128.75 | 0.18 |
| **3** | 28335000 | 85609997.45 | 0.33 |

**المصدر:** اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نلاحظ أن النسبة أصغر من0.5في السنوات الثالثة، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير،و بالتالي حظ في الحصول على ديون أخرى وهذا مؤشر جيد.

**3-النسب المردودية :**

**3-1-نسبة مردودية الأموال الخاصة:**

نسبة المردودية المالية =النتيجة الصافية /الأموال الخاصة

**الجدول رقم(2-20):** نسبة المردودية المالية.

| السنوات | النتيجة الصافية | الأموال الخاصة | نسبة المرد ودية المالية |
|---|---|---|---|
| **1** | 6428838.82 | 25170051.11 | 0.25 |
| **2** | 6521238.82 | 25170051.11 | 0.26 |
| **3** | 6724868.96 | 25170051.11 | 0.27 |

**المصدر** : اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نلاحظ من خلال النتائج أن كل واحد دينار يعطي مردودية ثلاث سنوات على التوالي 0.25، 0.26، 0.27.

**3-2-نسبة مردودية النشاط:**

نسبة مردودية النشاط=نتيجة الإجمالية/رقم الأعمال .

**الجدول رقم(2-21):** نسبة مردودية النشاط

| السنوات | النتيجة الإجمالية | رقم الأعمال | نسبة مردودية النشاط |
|---|---|---|---|
| **1** | 6428838.82 | 111184000 | 0.05 |
| **2** | 6521238.82 | 111184000 | 0.06 |
| **3** | 6724868.96 | 111184000 | 0.06 |

**المصدر** : اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

تمثل هذه النسب من عملية الاستغلال فكل دينار يحقق نتيجة إجمالية تقدر ب (0.05 0.06،0.06) على التوالي .

**4-نسب النشاط:**

**4-1-معدل دوران مجموع الأصول :**

معدل دوران مجموع الأصول=رقم الأعمال /مجموع الأصول .

**الجدول رقم(2–22):** معدل دوران مجموع الأصول .

| السنوات | رقم الأعمال | مجموع الأصول | معدل دوران مجموع الأصول |
|---|---|---|---|
| **1** | 111184000 | 78800889.94 | 1.41 |
| **2** | 111184000 | 83946128.75 | 1.32 |
| **3** | 111184000 | 85609997.45 | 1.29 |

**المصدر** : اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

معدل الدوران الإجمالي للأصول معناه أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يحقق 1.41 دينار من المبيعات في السنة الأولى ، كذلك بالنسبة للسنة الثانية والثالثة 1.32و1.29 على التوالي وهذا يذل علة كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها .

**4–2–معدل دوران الأصول الثابتة :**

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال /الأصول الثابتة

**الجدول رقم(2–23):** معدل دوران الأصول الثابتة.

| السنوات | رقم الأعمال | الأصول الثابتة | معدل دوران الأصول الثابتة |
|---|---|---|---|
| **1** | 111184000 | 63998592.41 | 1.73 |
| **2** | 111184000 | 57219133.7 | 1.94 |
| **3** | 111184000 | 50751675 | 2.19 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات فبالنسبة للسنة الأولى و الثانية قدر المعدل ب1.73و 1.94على التوالي،هذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 1.73و 1.94 دينار من المبيعات ويدل هذا على عدم كفاءة إدارة المؤسسة من استغلال أصولها الثابتة لان المعدل لم يصل حده المثالي ،أما في السنة الثالثة ارتفع إلى 2.19 فهذا أمر مثالي بالنسبة للمؤسسة .

**5-نسب الهيكلة :**

**5-1-نسبة هيكلة الأصول الدائمة :**

نسبة هيكلة الأصول الدائمة = أصول دائمة/مجموع الأصول .

**الجدول رقم(2-24):** نسبة هيكلة الاموال الدائمة

| السنوات | أموال دائمة | مجموع الأصول | نسبة هيكلة الأصول الدائمة |
|---|---|---|---|
| **1** | 40372051.11 | 78800889.94 | 0.51 |
| **2** | 40372051.11 | 83946128.75 | 0.48 |
| **3** | 53505051.11 | 85609997.45 | 0.62 |

**المصدر** : اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكلة الأموال الدائمة في حدود 0.51 في السنة الأولى ثم انخفضت في السنة الثانية 0.48 ،ثم ارتفعت في السنة الثالثة إلى 0.62 وهذا راجع إلى انخفاض الأموال الدائمة .

**ثانيا: مؤشرات التوازن المالي :**

**1-رأس المال العامل**

**1-1-راس المال العامل الدائم :**

رأس المال العامل الدائم =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

**الجدول رقم(2-25):** رأس المال العامل الدائم

| السنوات | الأموال الدائمة | الأصول الثابتة | رأس المال العامل الدائم |
|---|---|---|---|
| **1** | 40372051.11 | 63998592.41 | (23626541.3) |
| **2** | 40372051.11 | 57219133.7 | (16847082.59) |
| **3** | 53505051.11 | 50751675 | 2753376.11 |

**المصدر:** اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نلاحظ أن المشروع في السنة الأولى و الثانية حققت رأس مال سالب أي أن هناك عجز من الأموال الدائمة تنقص عن تمويل الأصول الثابتة السالبة للأصول المتداولة،وهو غير جيد على الاستقلالية المالية ، إما بالنسبة للسنة الثالثة حققت رأس مال موجب أي تمتعت بهامش أمان في هذه السنة مما يسمح بمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل و تمكنها من تغطية الأصول الثابتة .

**.1-2-راس المال العامل الخاص:**

رأس المال العامل الخاص=الأموال الخاصة –أصول ثابتة.

**الجدول رقم(2-26):** رأس المال العامل الخاص

| السنوات | الأموال الخاصة | أصول ثابتة | رأس المال العامل الخاص |
|---|---|---|---|
| **1** | 25170051.11 | 63998592.41 | (38828541.3) |
| **2** | 25170051.11 | 57219133.7 | (32049082.59) |
| **3** | 25170051.11 | 50751675 | (25581623.89) |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الثالثة سالب وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة لأموالها الخاصة.

### 1-3-راس المال العامل الأجنبي:

رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الديون(ديون طويلة الأجل+ديون قصيرة الأجل)

في الميزانية السابقة لا توجد ديون قصيرة الأجل فهي معدومة

معناه أن :رأس المال العامل الأجنبي =ديون طويلة الأجل

السنة الأولى :رأس المال العامل الأجنبي =15202000

السنة الثانية :رأس المال العامل الأجنبي =15202000

السنة الثالثة :رأس المال العامل الأجنبي =28335000

**التعليق:**

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في انخفاض وهذا يعود إلى انخفاض ديون طويلة الأجل .

**2-احتياجات رأس المال العامل:**

احتياجات رأس المال العامل =احتياجات التمويل – موارد التمويل

= رأس المال العامل – المتاحات

**الجدول رقم (2-27):** احتياجات رأس المال العامل.

| السنوات | رأس المال العامل | المتاحات | احتياجات رأس المال العامل |
|---|---|---|---|
| **1** | (23626541.3) | 14802297.53 | (38428838.83) |
| **2** | (16847082.59) | 26726995.05 | (43574078) |
| **3** | 2753376.11 | 34858322.45 | (32104946.34) |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

من خلال النتائج نلاحظ أن المشروع حقق احتياج رأس مال العامل خلال السنوات الثلاث بحيث كان سالب، وهذا يعني أن الموارد اكبر من الاستخدامات، وان المشروع له فائض في الاحتياجات وهي حالة جيدة .

**3-الخزينة:**

الخزينة =رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

**الجدول رقم (2-28):** حساب الخزينة

| السنوات | رأس المال العامل | احتياجات رأس المال العامل | الخزينة |
|---|---|---|---|
| **1** | (23626541.3) | (38428838.83) | 14802297.53 |
| **2** | (16847082.59) | (43574078) | 15257863.75 |
| **3** | 2753376.11 | (32104946.34) | 34858322.45 |

**المصدر**: اعتمادا على ملاحق المقدمة من طرف الوكالة

**التعليق:**

من الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال الثلاث سنوات وهذا راجع إلى امتلاك مشروع نسبة جيدة من رأس المال العامل، ومنه نستنتج أن الخزينة لها فائض من الأموال، أي فائض معطل و بتالي عليه معالجة هذا الأمر إما بتعظيم قيم الاستغلال عن طريق شراء مواد أولية أو تمديد اجل الزبائن عن طريق تسهيل التسديد.

**ملاحظات:**

- ✓ يتم الحساب بطريقة النسب المالية من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وليس الوكالة التابعة لها في حالة ما إذا كان قرض استثماري يهدف لإنشاء مشروع عملاق، لتوفر المديرية على مصلحة متخصصة في تقييم طلبات القروض، وبعد التقييم يتم إرسال الملف إلى الوكالة فتقوم هذه الأخيرة في منح القرض للمقترض.
- ✓ أما بالنسبة لطريقة القرض التنقيطي لم تتوفر لدينا المعلومات الكافية لدراستها لاعتمادها على التحاليل الإحصائية.وكذلك لا تعتمد وكالة المدية على هذه التقنية .

## المطلب الثالث: المعالجة القانونية والإجراءات الإدارية المتبعة لاسترداد القروض الممنوحة

يمكن للبنك الوقوع في مآزق عدم السداد من طرف بعض المقترضين ،و الامتناع عن دفع ما عليهم من دين تجاه البنك الأمر الذي يجعل البنك يضطر إلى ضرورة تحصيل هذه الديون وكما يترتب عنها من فوائد تأخيريه ،وذلك بشتى الطرق الإدارية و القانونية التي يخولها له القانون التجاري الجزائري.

**أولا: الإجراءات القانونية**

يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الإجراءات أهمها :1

في حالة عدم تسديد قيمة القرض من طرف العميل وحلول تاريخ الاستحقاق يحول ملفه ويدرس في مصلحة المنازعات حيث تعتبر عملية استرجاع القرض عن طريق القضاء صعبة لاستغراقها وقت طويل و تكاليف كبيرة،وحتى يسترجع البنك قيمة القرض بطريقة ودية تقوم مصلحة المنازعات بتوجيه الاعتذار الأول الملحق رقم (11) للمدين وبإنذاره على نهاية

أجال التسديد،ويكون هذا الاعذار عن طريق البريد مع إشعار باستلام

وبعد انقضاء مدة ثمانية أيام ولم يستجيب الزبون لرد فإن مصلحة المنازعات ترسل إعذار ثاني الملحق رقم(12) وبعدها إعذار ثالث،وإذا لم يمتثل الزبون في المدة القانونية المحددة تحال القضية

على العدالة بحيث يقوم محامي البنك بتقديم للعدالة عريضة تحتوي على: إسم العميل (الزبون) وعنوانه، مهمته، المبلغ المدين، المستندات التي تثبت الدين، مع نسخ عن

[1] بناءا على تصريحات موظف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المدية (مصلحة الشؤون القانونية والنزاعات )

الاعذارات ،ومن ثم يقوم كاتب الضبط بتحرير ثالث إستدعاءات للتبليغ بالحضور تحتوي على تاريخ الجلسة مع الوقت وطبيعة النزاع وهي عدم تسديد القرض وإسم المدعي عليه

وتسلم هذه الاستدعاءات إلى:

- ✓ إستدعاء يرسل إلى المدين مقر سكناه؛
- ✓ إستدعاء يأخذه محامي البنك؛
- ✓ إستدعاء يبقى بحوزة المحضر القضائي.

ينتظر البنك(15)يوما على إشعار المدين فإذا لم يستجب يقدم محامي البنك عريضة إلى رئيس المحكمة تتضمن بيع الأصل المرهون لصالح البنك للوفاء بأصل الدين وفوائد التأخير ،والمصاريف القضائية حيث يقوم المحضر القضائي بجرد كل الأملاك المادية والمعنوية،وعليه يقوم البنك ببيع ممتلكات و الضمانات المحجوزة بعد الإعلان عن بيعها بالمزاد العلني،وإذا كان ثمن ممتلكات المباعة مضافا إليها الضمانات لم يصل إلى قيمة القرض، فإن الفارق يتحمله الزبون(المقترض)ويدفعه بأي وسيلة ممكنة.

**ثانيا: الإجراءات الإدارية**

يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الإجراءات الإدارية من أهمها ما يلي:[1]

هناك ما يسمى بقرض جدولة الدين وهذا إذا كان العميل لم يستطع تسديد ديونه يذهب إلى البنك ويطلب منه قبل أن يخسر ويقع في الإفلاس بقرض إعادة جدولة الدين وعليه يقدم البنك نسبة50%إلى الزبون لإعادة تجديد قرضه،وقبل منح القرض يذهب من يمثل البنك ويستفسر عن العميل في البنوك الأخرى إذا كان هذا الشخص عنده ديون من قبل أم لا وذلك لكي يتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد مرة أخرى.

[1] بناءا على تصريحات موظف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المدية (مصلحة الشؤون القانونية والنزاعات )

**1-الاحتياطات:** هناك مجموعة من العناصر يجب أن يقوم بها البنك قبل منح القرض لكي يتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد مرة أخرى وهي :

- ✓ نسبة نجاح المشروع؛
- ✓ المر دودية المتوقعة للمشروع؛
- ✓ المكان الذي يتم فيه المشروع جيد أم لا.

أي يدرس البنك المشروع من كل النواحي ومدى نجاحه ومدى خطورته قبل منح القرض كي يتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد،إلا أن هذا لا يمنع البنك من الوقوع في المخاطر فهي تقع ولهذا يحاول البنك استعمال طرق علاجية وأساليب وقائية جيدة من خلال الحيطة والحذر لكي يتجنب هذا الخطر.

# خلاصة الفصل :

بعد التربص الذي قمنا به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المدية– ، ومن خلال المعلومات التي أعطيت لنا تم التعرف على طريقة منح القروض على مستوى هذا البنك.

حيث أن الفلاح الطالب للقرض يقدم للبنك ملفا كاملا يطلب فيه الحصول على القرض، ويقوم البنك بدراسة شاملة الجوانب تستوفي كل العناصر (الوثائق المقدمة ،وجداول مالية،و ميزانيات تقديرية،إضافة إلى زيارات ميدانية)

والبنك من خلال دراسة ملف طلب القرض من طرف الفلاح المعني يعتمد على عنصرين هامين هما :

دراسة الوثائق ،وتقييم الضمانات المقدمة من طرف الفلاح ،حيث أن هذين العنصرين يتعرضان للدراسة التحليلية المعمقة من طرف البنك.

**الخاتمة :**

تعتبر عملية منح القروض النشاط الأساسي لمعظم البنوك، هذا ما يتطلب منها القيام بالاستعلام على المقترضين ومعرفة المقدرة الائتمانية لديهم قبل العمل على اتخاذ قرار الإقراض ،إذ يمكن أن تنخفض المقدرة مع مرور الوقت لأسباب عديدة هذا ما قد يؤثر على الوفاء بالتزاماتهم.

حيث ارتبط النشاط البنكي بمفهوم العائد والمخاطرة فأصبح مفهوم المخاطرة ملازما للعمليات البنكية خصوصا مع اشتداد المنافسة وتطور المنتجات المالية الحديثة.

تعتبر مخاطر منح القروض كمخاطر العجز عن السداد من أهم المخاطر التي تضعها أمام معضلة تقضي منها أخذ الإجراءات اللازمة.

ومن أجل التحوط من المخاطر السابقة تتبع البنوك الأساليب الفعالة للتسيير، و من أهم الركائز تسيير لمخاطر العملية الإقراضية تشخيص الوضعية المالية للمقترض بالاعتماد على مناهج القياس الكلاسيكية كالتحليل المالي والمستخدمة في تقييم مختلف جوانب أداء الجهة الطالبة للقرض انطلاقا من قياس التوازنات المالية والنسب المالية، وكذلك بالاعتماد على مناهج إحصائية مستحدثة كثيرا كطريقة القرض التنقيطي، وتجدر الإشارة أن فعالية مناهج القياس تبقى مرتبطة بطريقة استعمالها من طرف القائمين على تقييم وتقدير مخاطر الإقراض.

**نتائج اختبار الفرضيات :**

- بالنسبة للفرضية الأولى فهي صحيحة جزئيا، يعتمد البنك على التحليل المالي في تقدير المخاطر البنكية، إلا أن هناك طرق أخرى حديثة لتقدير مخاطر القرض كطريقة القرض التنقيطي.
- بالنسبة للفرضية الثانية صحيحة يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)-وكالة المدية- على الإجراءات الوقائية والمتابعة القانونية للقضاء عليها.

**النتائج المتوصل إليها :**

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى العديد من النتائج تمثلت في :

- تعتبر القروض مصدرا أساسيا في تمويل المؤسسات وتفعيل نشاط الاقتصاد.
- تتعرض البنوك إلى مجموعة من المخاطر منها مخاطر متعلقة بالعميل وأخرى متعلقة بالبنوك.
- يعتبر التحليل المالي أداة هامة في تقييم الوضعية المالية للعميل الطالب للقرض.
- تعتبر القرض التنقيطي من أهم الطرق الإحصائية الحديثة لتقييم خطر القروض.

تتمثل في التقارير المالية السنوية الخاصة بالجهات الطالبة للقرض.

- تتعرض القروض لعدة مخاطر تؤدي إلى تعثرها مما تجعل البنوك تسعى لمواجهتها ومعالجتها .

- يقوم البنك بإتباع عدة إجراءات للتقليل من خطر القروض المتعثرة نذكر منها :
  - التامين على القروض بالرهونات.
  - وضع قرارات صارمة عند منح القرض
- ضعف أنظمة الرقابة والتقييم الداخلي في قياس مخاطر منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية-وكالة المدية-.

وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها دراستنا يمكن اقتراح العديد من **التوصيات**:

- الاهتمام بدراسة عملية منح القروض ومتابعتها بعد منحها للعميل.
- العمل على إنشاء مؤسسات تتولى الاستعلام والتحري عن العملاء، مع إعطائها الاهتمام الكبير بجانب الحصول على المعلومة المالية والغير مالية.
- ضرورة تقيد البنوك بالضوابط اللازمة بعملية منح القروض وعدم التساهل فالأمر.
- العمل على إقامة دورات تدريبية للموظفين القائمين على تقييم وتقدير المخاطر الاقراضية
- عدم التساهل في موضوع منح القروض اذ يجب متابعتها من تاريخ منحها إلى غاية تاريخ استحقاقها.
- إدخال الرقمنة على الجهاز البنكي للاستعلام على العميل.
- يمكن الاعتماد على طريقة القرض التنقيطي بالبنوك الجزائرية لمحاولة تقدير خطر القرض. وذلك لتسهيل وتسريع عملية دراسة ملفات القروض وهذا لا يتأتى إلا بتأسيس نظام معلومات بنكي.

**آفاق الدراسة:**

بعد تحليلنا لموضوع تسيير مخاطر منح القروض قمنا بالتركيز على أغلب الجوانب الأساسية إلا أنه هناك بعض الجوانب لم نتطرق إليها يمكن معالجتها، لذلك نقترح مواضيع نتمنى التطرق إليها مستقبلا:

- تسيير مخاطر منح القروض وفق مقررات بازل 3 .
- دور الضمانات في إدارة مخاطر القروض في البنوك الجزائرية.
  آليات الحوكمة في تسيير مخاطر البنوك

- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول الموضوع للفت الانتباه إليه والحث على تطبيق هذا الأسلوب الحدي .

❖ قائمة الملاحق:

| رقم الملحق | العنوان |
|---|---|
| | إعلانات عن مزايا و شروط القروض إيجاري و تحدي |
| **1** | طلب خطي للاستفادة من القرض |
| **2** | بطاقة الفلاح أو المربي |
| **3** | نسخة عن الفاتورة الشكلية PMAT |
| **4** | محضر الزيارة الميدانية قبل التمويل وبعد التمويل (PV ST 122) |
| **5** | وثيقة معاينة مركز المخاطر |
| **6** | قرار تقديم الإعانة |
| **7** | سند لأمر ممضي من طرف المقترض |
| **8** | عقد اعتماد إيجاري والأصول المنقولة |
| **9** | ميزانية مؤسسة 5سنوات + جدول حساب نتائج 3سنوات |
| **10** | جدول تسديد القرض |
| **11** | اتفاقية القرض |
| **13-12** | اعذار أول + اعذار الثاني |
| **14** | استدعاء لإعادة التامين |

La Banque des métiers

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL




# Le LEASING

## MACHINISME AGRICOLE & MATÉRIEL D'IRRIGATION

*Une subvention conséquente est accordée par l'Etat*

*Pour vous équiper sans altérer votre trésorerie.*

Crédit-bail*

***Contrat entre la banque** (Crédit-bailleur) **et le promoteur** (crédit-preneur) **pour la location de biens, de fabrication locale, rentrant directement dans la réalisation de projets d'investissement.***

MACHINISME AGRICOLE & MATERIEL D'IRRIGATION

# Le LEASING

## Crédit-bail

*Pour vous équiper sans altérer votre trésorerie.*

### CARACTERISTIQUES DU CREDIT

**Montant**
Le crédit peut atteindre 100 % du cout des équipements à acquérir.

Plus généralement, une participation du promoteur, à hauteur de 20 à 30 % du cout global, est requise.

**Durée de la location**
10 ans pour les moissonneuses-batteuses et 05 ans pour les autres équipements.

**Différé**
Le client peut, en fonction de la nature et de la typologie du projet, bénéficier d'un différé de six mois à un an.

**Echéances**
En fonction du type d'activité et selon une périodicité convenue entre les deux parties, le remboursement peut être mensuel, trimestriel, semestriel ou annuel.

**Taux d'intérêt**
Le taux appliqué est de 9 % TTC l'an (5 % à la charge du client + 4 % de bonification).

**Subvention**
Une subvention conséquente est accordée par l'Etat. Les clients payant cash bénéficient également de la subvention.

**Apport personnel**
Dans le cadre des projets subventionnés par l'Etat, l'apport personnel est calculé à raison de 10 % du cout du projet.

L'apport est de l'ordre de 20 à 30 % du cout global, lorsque le projet est réalisé sans l'intervention des pouvoirs publics.

*290 agences et plus de 1000 chargés de clientèle et experts clients pour vous prendre en charge et vous conseiller.*

### CONSTITUTION DU DOSSIER

- Demande de location du matériel ou des équipements en crédit-bail remplie par le client.
- Extrait de naissance original.
- Certificat de résidence.
- Photocopie légalisée de la pièce d'identité.
- Attestation de non endettement délivrée par la C.N.M.A.
- Carte d'agriculteur.
- Acte justifiant la jouissance ou la propriété de l'exploitation.
- Facture proforma des équipements objet de la demande.
- Fiche technique de l'exploitation.
- Justificatifs des revenus agricoles.
- Plan prévisionnel des cultures et des revenus attendus.
- Toute autorisation obligatoire à délivrer par les organismes compétents.

**Pour de plus amples informations,** rapprochez-vous de l'**agence BADR** la plus proche.



La Banque des métiers

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL




# Le LEASING

## MACHINISME AGRICOLE & MATÉRIEL D'IRRIGATION

*Une subvention conséquente est accordée par l'Etat*

*Pour vous équiper sans altérer votre trésorerie.*

Crédit-bail*

***Contrat entre la banque** (Crédit-bailleur) **et le promoteur** (crédit-preneur) **pour la location de biens, de fabrication locale, rentrant directement dans la réalisation de projets d'investissement.***

MACHINISME AGRICOLE & MATERIEL D'IRRIGATION

# Le LEASING

## Crédit-bail

*Pour vous équiper sans altérer votre trésorerie.*

### CARACTERISTIQUES DU CREDIT

**Montant**
Le crédit peut atteindre 100 % du cout des équipements à acquérir.

Plus généralement, une participation du promoteur, à hauteur de 20 à 30 % du cout global, est requise.

**Durée de la location**
10 ans pour les moissonneuses-batteuses et 05 ans pour les autres équipements.

**Différé**
Le client peut, en fonction de la nature et de la typologie du projet, bénéficier d'un différé de six mois à un an.

**Echéances**
En fonction du type d'activité et selon une périodicité convenue entre les deux parties, le remboursement peut être mensuel, trimestriel, semestriel ou annuel.

**Taux d'intérêt**
Le taux appliqué est de 9 % TTC l'an (5 % à la charge du client + 4 % de bonification).

**Subvention**
Une subvention conséquente est accordée par l'Etat. Les clients payant cash bénéficient également de la subvention.

**Apport personnel**
Dans le cadre des projets subventionnés par l'Etat, l'apport personnel est calculé à raison de 10 % du cout du projet.

L'apport est de l'ordre de 20 à 30 % du cout global, lorsque le projet est réalisé sans l'intervention des pouvoirs publics.

*290 agences et plus de 1000 chargés de clientèle et experts clients pour vous prendre en charge et vous conseiller.*

### CONSTITUTION DU DOSSIER

- Demande de location du matériel ou des équipements en crédit-bail remplie par le client.
- Extrait de naissance original.
- Certificat de résidence.
- Photocopie légalisée de la pièce d'identité.
- Attestation de non endettement délivrée par la C.N.M.A.
- Carte d'agriculteur.
- Acte justifiant la jouissance ou la propriété de l'exploitation.
- Facture proforma des équipements objet de la demande.
- Fiche technique de l'exploitation.
- Justificatifs des revenus agricoles.
- Plan prévisionnel des cultures et des revenus attendus.
- Toute autorisation obligatoire à délivrer par les organismes compétents.

**Pour de plus amples informations,** rapprochez-vous de l'**agence BADR** la plus proche.



## VOUS ETES :

- Propriétaires de terres privées et/ou concessionnaires de terres agricoles relevant du domaine privé de l'Etat à titre individuel ou collectif ;
- Agriculteurs et/ou éleveurs à titre individuel ou organisés en coopérative ou Groupement d'intérêt commun agricole ;
- Entreprises économiques intervenant dans les activités de production agricole et/ou d'élevage, de valorisation, de transformation et d'exploitation de produits agricoles et agroalimentaires ;
- Fermes pilotes.

## VOUS VOULEZ :

- Créer et équiper de nouvelles exploitations agricoles et /ou d'élevage ;
- Moderniser des exploitations agricoles et /ou d'élevage existantes ;
- Intensifier, transformer, valoriser des produits agricoles et d'élevage nécessitant des besoins de financement.

## LA BADR VOUS ACCOMPAGNE AVEC ETTAHADI

**<< Crédit d'investisment bonifié par l'Etat >>**

## Jusqu'à :

- 100 000 000 DA s'il revêt la forme Individuel.
- 200 000 000 DA s'il revêt la forme Fédérative.

Pour tout renseignement
Visitez notre site web ou rendez vous
dans nos agences

# Ettahadi

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

- Concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles ou d'élevage ;
- Agriculteurs et éleveurs ;
- Propriétaires de terres privées ;
- Coopératives ou groupements agricoles ; Fermes pilotes ;
- Les agriculteurs des EAC à titre collectif ou individuel ;
- Entreprises économiques de produits agricoles et agroalimentaires.

## Vous voulez

- Créer, équiper et moderniser vos exploitations agricoles ou d'élevage ;
- Renforcer les capacités de production de vos exploitations existantes ;
- Intensifier, transformer, valoriser vos produits agricoles et d'élevage ;
- Valoriser vos terres ;
- Financer vos projets de plantation ou acquérir des équipements notamment d'irrigation.

## LA BADR VOUS ACCOMPAGNE
## Avec Ettahadi

### Un crédit d'investissement bonifié par l'État

- 0% d'intérêt durant les cinq premières années ;
- 1% d'intérêt les sixième et septième années ;
- 3% d'intérêt les huitième et neuvième années ;
- À partir de la dixième année, l'intégralité du taux est supportée par le bénéficiaire ;
- durée de crédit de 3 à 15 ans (de 1 an à 5 ans de différé) ;
- **1MILLION DE DINARS PAR HECTARE**
  Pour les exploitations ne dépassant pas 10 hectares ;
- **100 MILLIONS DE DINARS**
  Pour les exploitations de plus de 10 hectares.

**pour plus d'info, plus de 300 agences sont à votre service**
**Vous pouvez également appeler au 021 428 428**
**www.badr-bank.dz / contact@badr-bank.dz**
**reclamation_clientele@badr-bank.dz**



**La BADR, votre fidèle partenaire**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

من السيد : بوسيلة زروق بن محمد  وامري في: 2020/09/06

الساكن بفرقة القلالة

دائرة وامري ولاية المدية

** 26034 **

الملحق (١)

رقم النقال : 0673[redacted]53

إلى السيد : مدير البنك التنمية الريفية وكالة المدية

الموضوع : طلب قرض لشراء جرار فلاحي مع كل لوازمه .

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم الموقرة ، بطلبي هذا و المتضمن طلب قرض مالي لشراء جرار فلاحي مع كل لوازمه ، حيث أنني فلاح ولي بطاقة فلاح : تحت رقم : 75832-01-03D-43-26 بفرقة القلالة ، حيث أنني من مواليد : 1955/[redacted] بوامري

لهذا الغرض أطلب من سيادتكم أخذ طلبي هذا بعين الإعتبار .

وفي الأخير تقبلوا مني فائق الإحترام و التقدير.

توقيع المعني

75832 01 03D 43 26

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
الغرفة الوطنية للفلاحة
الغرفة الفلاحية لولاية المدية

# بطاقة مهنية للفلاح



رئيس الغرفة
عبدلي محمد

اللقب :

الإسم :

المولود في : 19

الرقم الوطني : 1036575-50-01-15-26

ZE

PMAT
Unité Centre
05, Chemin KHETTAB Youcef,
Mohammadia El Harrach (Alger)
Tél.: 023 75 10 72 / 023 75 10 74
Fax : 023 75 10 71

شركة تسويق المعدات و الآلات الفلاحية
EPE PMA/T SPA
AU CAPITAL SOCIAL DE 4.692.484.000 DA

الملحق (3)

## Dispositif machinisme agricole FNDA 077

COPIE BANQUE

Alger le: 23/05/2022

Client : BOUSSLA ZERROUK
W. MEDEA

| Designation | Prix Unitaire | QTE. | Prix de vente Réel | Prix de référence | Montant du soutien | Reste à payer |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Tracteur C6807 68 CV avec Arceau de sécurité | 2 823 210,00 | 1 | 3 359 619,90 | 2 650 000,00 | 795 000,00 | 2 564 619,90 |
| Charrue 3 Soc Portée 12" GALUCHO | 245 870,00 | 1 | 292 585,30 | - | 74 116,77 | 218 468,53 |
| Cultivateur 9 dents GALUCHO ALGERIE | 241 800,00 | 1 | 287 742,00 | - | 62 233,31 | 225 508,69 |
| TOTAL | 3 310 880,00 | 3 | 3 939 947,20 | | 931 350,08 | 3 008 597,12 |

Mode de paiement : Chèque de Banque ou Virement Bancaire

Compte PMAT/ Unité Centre : BADR BELFORT N°00300635301895300026

Pièces financières

| | |
|---|---|
| *MONTANT HT GLOBAL | 3 310 880,00 |
| * chèque de banque (Cas Cash) | 3 008 597,12 |
| Cahier de charge et originale de la décision | |
| *Chèque de banque (Cas Leasing) | 2 379 529,92 |
| * Franchise TVA | 629 067,20 |

NB : LE MATERIEL EST DISPONIBLE ET RESERVE POUR LE CLIENT JUSQU'AU 02/06/2022

- Les Prix seront ceux du jour de livraison
- La validité de l'offre est de 30 jours

(4) الملحق 1

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Siège : **ALE MEDEA 846.**

RESUME DE CONVERSATIONS
RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS
SOURCES CONSULTEES
APPRECIATION DE LA DIRECTION

CLIENT

Nom ou raison sociale : **M.**

Nature de l'affaire : **Credit bail LEASING**

Adresse : **LA COMMUNE DE HAMDANIA**
**WILAYA DE MEDEA.**

Nature et N° du Compte : **846** Date d'ouverture : **23/01/2015.**

DATES

**05/05/2022**

Dans le cadre du suivi commercial du dossier de crédit de notre relation pour bénéficiaire d'un crédit BAIL LEASING:

**M.** **chargé clientèle ENT.**

Une visite sur site à son exploitation située à Fraction Louata Fouaka la commune de Hamdania, le constat relevé se résume comme suit :

- L'existence d'une terre agricole de 35 ha .
- L'existence 02 bassin d'eau.
- L'existence d'une étable de superficie 200 $m^2$.

**le Chargé clientèle** **Le Directeur**

ST 122

وثيقة معاينة مركز المخاطر
بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الملحق (5)

A L.E. : TEFA INDICE : 94.1

DEMANDE DE CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES

Nous vous demandons de nous communiquer la situation de la relation ci-après citée, vis-à-vis des centrales des risques et des crédits impayés :

Nom/Prénom ou Raison Sociale : BOUSSLA ZELROUK

Date de naissance ou ~~de création~~ : 27/05/1955

Lieu de naissance ou de ~~création~~ : OUATRI TEFA

Activité : CEREALI CULTURE

Adresse : EL GUELLA N°57 OUATRI TEFA

Numéro de compte : 00116000235432050

Numéro du ~~Registre de Commerce~~ C. FELLAH : 75132010301326

Numéro d'identification ONS :

FAIT A TEFA LE 10/03/2021

CACHET ET SIGNATURE DU DIRECTEUR

Directeur d'Agence

الملحق (6)

# République Algérienne Démocratique et Populaire
## Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES DE LA WILAYA DE MEDEA

*Décision n° 296 ...du.. 24 JUIL 2019 portant octroi du soutien sur le Fonds National de Développement agricole pour l'acquisition de matériel et d'équipements agricoles fabriqués localement*

*Le Directeur des Services Agricoles de la Wilaya de MEDEA :*

- Vu l'arrêté interministériel du 2 **Joumada Ethania 1435** correspondant au **02 Avril 2014** déterminant la nomenclature des recettes et des dépenses du compte d'affectation spécial n° **302-139** intitulé « Fonds national de développement agricole » ;

- Vu la Décision n° **077** du **24/01/2018** fixant les conditions d'éligibilité au soutien sur le compte d'affectation spéciale n°**302-139** intitulé « Fonds national de développement agricole », ligne **1** « développement de l'investissement agricole », ainsi que les modalités de paiement des subventions pour l'acquisition de matériel et d'équipements agricoles fabriqués localement ;

- Vu la convention du **11 Mai 2015** signée entre le ministère de l'agriculture et du développement rural et la banque de l'agriculture et du développement rural « **BADR** », relative aux dépenses imputables sur les comptes d'affectation spéciale du secteur de l'agriculture ;

- Vu la demande de soutien formulée en date du **01/04/2019** par **Mr** **BOUSSILA ZERROUK** en qualité **d'agriculteur.**

- Vu le Procès Verbal n°: **56** du **20/05/2019** du comité technique de wilaya ;

- Vu la notification du soutient n° **124** du **22/05/2019.**

- Vu le cahier des charges signé le **01/04/2019** par **Mr** **BOUSSILA ZERROUK** agissant pour le compte de **lui-même** situé (e) à (lieu dit) **Glala** Commune **Ouamri** daïra de **Ouamri** wilaya de **Médéa.**

الملحق (7) سند لأمر

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982

Siège Social ALGER
17 Bd Colonel Amirouche

R.C. Alger 001 1640 ب 00

le .....

B.P. D.A. 2379529,92

A ..... Payer : ..... contre ce billet.

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

la somme de : .....

Somme en toutes lettres et en Dinars Algeriens

Valeur reçue : من سابق الخاص

Souscripteur

[redacted]

[redacted]

Domiciliation

وكالة بئر الدية 496

[redacted]

75832-01-03D-43-26 الرقم:

CA 19

ضريبة الدمغة

10 دج

الملحق (8)

# بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج س.ت.رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة

~~بنك الفلاحة والتنمية الريفية~~

## عقد الاعتماد الإيجاري للأصول المنقولة

ضريبة الدمغة 10 دج

ضريبة الدمغة 10 دج

(ملحق رقم 3)

طبقا لأحكام الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 19 شعبان 1416 الموافق في 10 جانفي 1996 المتعلقة بالاعتماد الإيجار والقانون المدني، للشروط العامة التالية والشروط الخاصة المشار إليها أدناه.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية , شركة مساهمة ذات رأس مال 000 000 000 33دج أين يقع مقرها الاجتماعي في الجزائر ، 17 شارع نهج العقيد عميروش مسجلة بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00 ب 0011640

الممثلة من طرف السيد [redacted] الرئيس المدير العام أو ممثله.

مدير وكالة المديـــــــــــــــــــــة 846

فيما يلي المسمى "قرض المؤجر" يعطي بموجب الاعتماد الإيجاري لـــــــ:

السيد وسيلة زروق الســـــاكن بفرقة الفلاحة - واحري - المدية .

المولود بتاريـــــــخ 1955/05/27 بواحري - المدية

و الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 124961003 الصادرة بتاريخ 2013/08/12 عن 3832.01.030.63.28

القانون الأساسي..... رأس مال.....

ممثل من طرف السيد أو السيدة وسيلة زروق المتصرف بصفته بطاقة فلاح رقم:

المسلمة بتاريخ 2015

فيمايلي المسمى (ت) "قرض المستأجر"

المادة1 : وصف العتاد موضوع الإعتماد الإيجاري

العتاد أو العربات الموصوفة باختصار، مع الملحقات التابعة لها عموما تسمى

رئيس مفتشية التسجيل و الطابع

1500.00

*Annexe 3 : BILANS D'OUVERTURE ET PREVISIONNELS SUR 5 ANS*

الملحق (19)

**BILAN D'OUVERTURE**

| ACTIF | | | | PASSIF | |
|---|---|---|---|---|---|
| LIBELLE | VALEUR BRUTE | AMORT | VALEUR NETTE | LIBELLE | MONTANT |
| **Investissements** | | | | **Fonds propres** | |
| Frais préliminaires | 3 064 414,74 | 0,00 | 3 064 414,74 | · Apport du promoteur | 35 170 051,11 |
| Bâtiments + forage | 32 105 636,37 | 0,00 | 32 105 636,37 | | |
| Matériels + équipements d'élevage | 33 152 000,00 | 0,00 | 33 152 000,00 | **DETTES** | |
| Equipement électricité | 2 050 000,00 | 0,00 | 2 050 000,00 | Crédit long terme | 35 202 000,00 |
| | | | | Crédits RFIG | 37 908 000,00 |
| Disponibilités | 37 908 000,00 | | 37 908 000,00 | | |
| **TOTAL** | **108 280 051,11** | **0,00** | **108 280 051,11** | **TOTAL** | **108 280 051,11** |

**BILAN PREVISIONNEL Premier exercice**

| ACTIF | | | | PASSIF | |
|---|---|---|---|---|---|
| LIBELLE | VALEUR BRUTE | AMORT | VALEUR NETTE | LIBELLE | MONTANT |
| **Investissements** | | | | **Capitaux permanents** | |
| Frais préliminaires | 3 064 414,74 | 612 882,95 | 2 451 531,80 | · Fonds propres | 35 170 051,11 |
| Bâtiments + forage | 32 105 636,37 | 2 140 375,76 | 29 965 260,61 | | |
| Matériels + équipements d'élevage | 33 152 000,00 | 3 315 200,00 | 29 836 800,00 | **DETTES** | |
| Equipement électricité | 2 050 000,00 | 205 000,00 | 1 845 000,00 | Crédit long terme | 35 202 000,00 |
| Disponibilités | 12 802 297,53 | | 12 802 297,53 | **Résultat de l'exercice** | 6 528 838,82 |
| **TOTAL** | **83 174 348,64** | **6 273 458,71** | **76 900 889,93** | **TOTAL** | **76 900 889,93** |

## TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS
## PREVISIONNEL – 3ème année -

الملحق (4-9)

| CHARGES | MONTANTS | PRODUITS | MONTANTS |
|---|---|---|---|
| **61-Matières et fournitures consommées** | | **71 -Production vendue** | 101 184 000,00 |
| Achat Aliments | 59 628 441,60 | | |
| Achat poulettes démarrées | 20 217 600,00 | | |
| Alvéoles | 2 419 200,00 | | |
| 62-Services | | | |
| Entretien - réparation | 521 279,37 | | |
| Frais vétérinaires | 120 000,00 | | |
| Téléphone | 85 000,00 | | |
| Gaz-Electricité | 210 000,00 | | |
| **Sous total (61- 62)** | **83 201 520,97** | | **101 184 000,00** |
| **Valeur Ajoutée** | | | **17 982 479,03** |
| 63- Frais du personnel | 1 175 040,00 | | |
| 64- Impôts et Taxes | 607 104,00 | | |
| 65- Frais Financiers | 0,00 | | |
| 66- Frais Divers | | | |
| • Assurances | 2 454 800,00 | | |
| 68-Dotations aux amortissements | 6 273 458,71 | | |
| **Sous total (63 à 68)** | **10 510 402,71** | | **17 982 479,03** |
| **Résultat brut** | | | **7 472 076,32** |
| Impôts sur le bénéfice | 747 207,63 | | |
| **Résultats net d'exploitation** | | | **6 724 868,69** |

الملحق (9-1)

**BILAN PREVISIONNEL Deuxième exercice**

| ACTIF | | | | PASSIF | |
|---|---|---|---|---|---|
| LIBELLE | VALEUR BRUTE | AMORT | VALEUR NETTE | LIBELLE | MONTANT |
| **Investissements** | | | | **Capitaux permanents** | |
| Frais préliminaires | 3 064 414,74 | 1 225 765,90 | 1 838 648,85 | · Fonds propres | 35 170 051,11 |
| Bâtiments + forage | 32 105 636,37 | 4 280 751,52 | 27 824 884,85 | · Résultat en instance | 6 528 838,82 |
| Matériels + équipements d'élevage | 33 152 000,00 | 6 630 400,00 | 26 521 600,00 | Affectation | |
| Equipement électricité | 2 050 000,00 | 410 000,00 | 1 640 000,00 | **DETTES** | |
| | | | | Crédit long terme | 35 202 000,00 |
| Disponibilités | 25 726 995,05 | | 25 726 995,05 | **Résultat de l'exercice** | 6 651 238,82 |
| TOTAL | 96 099 046,17 | 12 546 917,41 | 83 552 128,76 | TOTAL | 83 552 128,76 |

**BILAN PREVISIONNEL Troisième exercice**

| ACTIF | | | | PASSIF | |
|---|---|---|---|---|---|
| LIBELLE | VALEUR BRUTE | AMORT | VALEUR NETTE | LIBELLE | MONTANT |
| **Investissements** | | | | **Capitaux permanents** | |
| Frais préliminaires | 3 064 414,74 | 1 838 648,85 | 1 225 765,90 | · Fonds propres | 35 170 051,11 |
| Bâtiments + forage | 32 105 636,37 | 6 421 127,27 | 25 684 509,10 | · Résultat en instance | 13 180 077,64 |
| Matériels + équipements d'élevage | 33 152 000,00 | 9 945 600,00 | 23 206 400,00 | Affectation | |
| | | | | **DETTES** | |
| Equipement électricité | 2 050 000,00 | 615 000,00 | 1 435 000,00 | Crédit long terme | 29 335 000,00 |
| Disponibilités | 32 858 322,45 | | 32 858 322,45 | **Résultat de l'exercice** | 6 724 868,69 |
| TOTAL | 103 230 373,57 | 18 820 376,12 | 84 409 997,45 | TOTAL | 84 409 997,45 |

## Annexe 2 : Tableaux des comptes de résultats prévisionnels.

(الملحق 2-9)

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS PREVISIONNEL – 1ère année –

| CHARGES | MONTANTS | PRODUITS | MONTANTS |
|---|---|---|---|
| **61-Matières et fournitures consommées** | | **71 -Production vendue** | 101 184 000,00 |
| Achat Aliments | 59 628 441,60 | | |
| Achat poulettes démarrées | 20 217 600,00 | | |
| Alvéoles | 2 419 200,00 | | |
| **62-Services** | | | |
| Entretien - réparation | 473 890,34 | | |
| Frais vétérinaires | 120 000,00 | | |
| Téléphone | 85 000,00 | | |
| Gaz-Electricité | 210 000,00 | | |
| **Sous total (61- 62)** | **83 154 131,94** | | **101 184 000,00** |
| **Valeur Ajoutée** | | | **18 029 868,06** |
| 63- Frais du personnel | 1 175 040,00 | | |
| 64- Impôts et Taxes | 607 104,00 | | |
| 65- Frais Financiers | 0,00 | | |
| 66- Frais Divers | | | |
| • Assurances | 2 720 000,00 | | |
| 68-Dotations aux amortissements | 6 273 458,71 | | |
| **Sous total (63 à 68)** | **10 775 602,71** | | **18 029 868,06** |
| **Résultat brut** | | | **7 254 265,36** |
| Impôts sur le bénéfice | 725 426,54 | | |
| **Résultats net d'exploitation** | | | **6 528 838,82** |



184

## TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS PREVISIONNEL – 2ème année

الملحق (3-9)

| CHARGES | MONTANTS | PRODUITS | MONTANTS |
|---|---|---|---|
| **61-Matières et fournitures consommées** | | **71 -Production vendue** | 101 184 000,00 |
| Achat Aliments | 59 628 441,60 | | |
| Achat poulettes démarrées | 20 217 600,00 | | |
| Alvéoles | 2 419 200,00 | | |
| **62-Services** | | | |
| Entretien - réparation | 473 890,34 | | |
| Frais vétérinaires | 120 000,00 | | |
| Téléphone | 85 000,00 | | |
| Gaz-Electricité | 210 000,00 | | |
| **Sous total (61- 62)** | **83 154 131,94** | | **101 184 000,00** |
| **Valeur Ajoutée** | | | **18 029 868,06** |
| 63- Frais du personnel | 1 175 040,00 | | |
| 64- Impôts et Taxes | 607 104,00 | | |
| 65- Frais Financiers | 0,00 | | |
| 66- Frais Divers | | | |
| • Assurances | 2 584 000,00 | | |
| 68-Dotations aux amortissements | 6 273 458,71 | | |
| **Sous total (63 à 68)** | **10 639 602,71** | | **18 029 868,06** |
| **Résultat brut** | | | **7 390 265,36** |
| Impôts sur le bénéfice | 739 026,54 | | |
| **Résultats net d'exploitation** | | | **6 651 238,82** |



122.

الملحق (10)

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

ÉDITE-LE : 19/12/2022

# Echéancier de remboursement

CLIENT : 012575822

NOM : BOUSSILA ZERROUK

ADRESSE : LAGLALA N 57

OUAMRI OUAMRI

NUMERO DOSSIER : 8460115212630001

COMPTE REGLEMENT : 846000235430050

COMPTE DE PRET : 8460115212630001

TYPE DE PRET : 011-CREDIT BAIL ( LEASING )

---

| | | | |
|---|---|---|---|
| DURRE DU PRET | : 75 MOIS ET 11 JOURS MOIS | TAUX T.V.A | : 19 % |
| DUREE D 'AMORTISSEMENT | : MOIS ET JOURS MOIS | DATE MATURITEE | : 31/12/2027 |
| DATE 1 er PAIEMENT DES INTERETS | : 02/07/2023 | PERIODICITE | : 0 |
| DATE 1 er REMBOURSEMENT DU PRINCIPAL | : 0 | | |

---

CAPITAL PRETE : 1,975,000 DA

CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 1,975,000 DA

INTERETS DIFFERE : 0 DA

COMMISSION D'ENGAGEMENT : 5,893 DA

| DATE | A AMORTIR | PRINCIPAL | LOYER | TAXES | TOTAL | TAUX | VAL_RESIDU |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 02/07/2023 | 1,975,000.00 | 0.00 | 107,253.47 | 0.00 | 107,253.47 | 5.00 | 0.00 |
| 31/12/2023 | 1,975,000.00 | 198,883.82 | 48,826.39 | 0.00 | 247,710.21 | 5.00 | 0.00 |
| 30/06/2024 | 1,776,116.18 | 203,307.31 | 44,402.90 | 0.00 | 247,710.21 | 5.00 | 0.00 |
| 31/12/2024 | 1,572,808.87 | 208,389.99 | 39,320.22 | 0.00 | 247,710.21 | 5.00 | 0.00 |
| 30/06/2025 | 1,364,418.88 | 213,599.74 | 34,110.47 | 0.00 | 247,710.21 | 5.00 | 0.00 |
| 31/12/2025 | 1,150,819.14 | 218,939.73 | 28,770.48 | 0.00 | 247,710.21 | 5.00 | 0.00 |
| 30/06/2026 | 931,879.41 | 224,413.22 | 23,296.99 | 0.00 | 247,710.21 | 5.00 | 0.00 |
| 31/12/2026 | 707,466.19 | 230,023.56 | 17,686.65 | 0.00 | 247,710.21 | 5.00 | 0.00 |
| 30/06/2027 | 477,442.63 | 235,774.14 | 11,936.07 | 0.00 | 247,710.21 | 5.00 | 0.00 |
| 31/12/2027 | 241,668.49 | 241,668.49 | 6,041.71 | 0.00 | 247,710.20 | 5.00 | 39,500.00 |
| TOTAUX | | 1,975,000.00 | 361,645.35 | 0.00 | 2,336,645.35 | | |

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE BADR

SIGNATURE DU CLIENT

الملحق (11)

# اتفاقية القرض

(ملحق رقم 11 وجيز تسيير القرض / أفريل 1994)

بين الموقعين أسفله:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأس المال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري(54.000.000.000,00دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب 00, الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش, و الممثلة من طرف:

السيد : مدير وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية . 1 شارع الإخوة بن تركية ولاية المدية . **من جهة :**

و السيـد تاريخ الإنشاء في :**2007/07/28 - ولاية المدية.**

(الشكل القانوني للشركة إذا كان شخص معنوي) – المقر: – ا **- ولاية المدية.**

حيث اتفقا و أقرا على ما يلي : طبيعة القرض, "قرض متوسط المدى" أو "طويل المدى" لمؤسسة عامة أو خاصة **من جهة أخرى:**

**موضوع الاتفاقية:**

بموجب هذه الاتفاقية, يمنح البنك المقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي:

## 1- الشروط الخاصة للقرض:

نوع القرض : قيمة القرض: لمدة : **رفع اليد** بما فيها مدة التأجيل : ---- نسبة الفوائد المتغيرة ,: % معدل التدعيم: %

نسبة التأخير **02** % , عمولة التعاهد: **4.00** % تاريخ بداية استعمال القرض: رقم حساب التسديد : -846

آجال التسديد: **فصلي.** مصاريف الضمان : , مكان إقامة المشروع: **- المدية.**

**- الضمانات والاحتياطية الحاصرة :** **- الضمانات و الاحتياطات غير الحاصرة :**

*

## الشروط العامة للقرض:

**المادة 01: مبلغ القرض:**

يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

**المادة 02: موضوع القرض.**

بناءا على التمويل المقدم من طرف المقترض, فان القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة ,و هذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

**المادة 03: مدة القرض**

-- يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة.
غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة, فان هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

**المادة 04: نسبة الفائدة المتغيرة.**

-- نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.

_ تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.

_ يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية، ويصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

_ يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض و الفوائد على الأقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة.

**المادة 05 : الرسوم و العمولات.**

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض، إلى جانب الرسوم و العمولات الأخرى تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

**المادة 06 : كيفية استعمال القرض.**

_ إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.

_ ترخص استعمال القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و كذلك بالإمضاء على السندات لأمر.

- إن إثبات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات و العمليات المسجلة من طرف البنك.

**المادة 07: طرق التسديد.**

_ عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة ، فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقدم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد و هذا في حالة ما إذا الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.

- هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه.

(13) الملحق

BADR BANQUE
GRE MEDEA026.
ALE MEDEA 846.
01, RUE DES FRERES BENTERKIA
MEDEA 26000

MEDEA LE : 13/08/2023

A Monsieur : BELHADJ Ezzine Ali B/Djillali
FRACTION OULED EZZINE - OUAMRI
MEDEA-W.de MEDEA

**OBJET : CONVOCATION (1er Rappel)**

Nous vous demandons de bien vouloir vous approcher de nos guichets, dans les plus brefs délais, et ce pour affaire vous concernant.
N° Compte : 846-0002257-300-50 (crédit BAIL).

Salutations distinguées.

(12) الملحق

GRE MEDEA026.
ALE MEDEA 846.
01, RUE DES FRERES BENTERKIA
MEDEA 26000

MEDEA LE : 14/06/2023

A Monsieur : Belhadj Ezzine Ali
Fraction Ouled Ezzine Ouamri
W.Medea

**OBJET : CONVOCATION**

Nous vous demandons de bien vouloir vous approch de nos guichets, dans les plus brefs délais, et ce pour affai vous concernant.
N° Compte : 846 000 2257 300 50.

Salutations distinguées.

الملحق (14)

BADR BANQUE
GRE MEDEA 026.
ALE MEDEA 846.
1, RUE DES FRERES BENTERKIA.
MEDEA 26000.

547/22

*Médéa le:* 22/02/2022

*A Monsieur :* BELHADJ EZZINE Ali B/ DJILLALI
FRACTION OULED EZZINE
OUAMRI - MEDEA

**Objet :** *CONVOCATION*

***Monsieur,***

*Nous avons l'honneur de venir par la présente vous demander de bien vouloir vous présenter à nos guichets le plus tôt possible pour le motif suivant :*

- *Renouvellement contrat d'assurance du matériel financé (matériel loué).*

*Veuillez agréer Monsieur, l'expression de nos salutations les plus distinguées.*

***Le Directeur***